



الجامعة الإسلامية - غزة

عماده الدراسات العليا

كلية التجارة

ماجستير اقتصاديات التنمية

**أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي
الفلسطيني في الفترة (1994-2009).**

**Impact of U.S. Aid to the PA on Palestinian Political
Resolution in the period (1994-2009).**

إعداد الطالب:

معاذ حسن العامودي

إشراف:

الأستاذ الدكتور/محمد مقداد

أستاذ الاقتصاد بالجامعة الإسلامية

الدكتور/وليد المدلل

أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية

ديسمبر 2013

إهداء

إلى وطني الحبيب مسلوب السيادة، قوي الإرادة، عالي الجبين.....

إلى والدي الذي وقف بجانبتي خطوة بخطوة، وعلمني معنى أن أعيش من أجل الحق والعلم.

إلى أمي الحبيبة دائمة الاطمئنان علي، والدعاء لي بالتوفيق..

إلى أخوتي وأخواتي

إلى زوجتي الحبيبة التي سهرت معي الليالي الطوال، وكانت السند والعون لي....

إلى بناتي الرائعات حلا ولانا....

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على نعمه وفضله ومنتته....

أشكر أساتذتي في الجامعة الإسلامية وأخص منهم المشرفين على هذه الرسالة
أ.د. محمد مقداد، د. وليد المدلل، ولجنة المناقشة د. خليل النمروطي، ود. عدنان
أبو عامر، كما وأشكر د. سيف الدين عودة.....لما بذلوه من جهد كبير ليتكلم هذا
العمل بالنجاح.

أشكر أصدقائي، الذين ساعدوني في البحث وأخص منهم الزميل نور الدين أبو
عجوة.....

أشكر كل من منحنى وقتاً لإجراء المقابلات معه، خصوصاً نواب المجلس التشريعي،
وقيادات المجتمع الفلسطيني، وعلى رأسهم النائب الثاني للمجلس التشريعي
الفلسطيني حسن خريشة، والنائب يحيى العبادسة، ود. رباح مهنا، و أ.غازي
الصوراني، ود. مصطفى البرغوثي، و أ. مصطفى الصواف، و أ. شاكر الجوهري.

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة 1994-2009 والقرار السياسي الفلسطيني وحجم التأثير عليه، من خلال استعراض تاريخ المساعدات الدولية والأمريكية، وأشكال المساعدات، وطرقها، وآلية تقديمها للفلسطينيين، ومدى وفاء المانحين بتعهداتهم، وارتباط المساعدات الأمريكية بالمواقف السياسية الفلسطينية في كل مرحلة.

كما وبحنت الدراسة موضوع التعبئة وأشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، وتأثيرها على السلطة الفلسطينية، ودور الولايات المتحدة في العملية السلمية مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن ثمَّ نظرت الدراسة إلى عملية صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وآلية اتخاذه، ومشاركة الأطراف فيه، وما هي المعوقات التي تواجهه.

واستخدم الباحث احصائياً نموذج الانحدار اللوجستي لمعرفة حجم تأثير المساعدات الأمريكية عبر سلسلة زمنية، والقرار السياسي الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود تأثير فعلي للمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني، وأن الهدف من وراء تقديم هذه المساعدات هو التقدم في عملية التسوية السياسية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وربط المساعدات كلياً بمدى التزام السلطة بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وترى هذه الدراسة أن المساعدات الأمريكية -خصوصاً ثنائية الأطراف- قد ركزت على الجوانب العسكرية والأمنية وتقليل العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية على حساب إحداث تنمية حقيقية شاملة، وكشفت هذه الدراسة عن أن القرار السياسي الفلسطيني لا يخضع لمشاركة كافة الأحزاب السياسية الفلسطينية.

Abstract

This study aims to identify nature of the relationship between the U.S. aid to the Palestinian Authority in the period from 1994 to 2009 and its effect on the Palestinian political decision. This is carried out through a review of the history of international and the U.S. aid, the mechanism of providing such aid for the Palestinians, and the donors' fulfillment of pledges.

The study also examines the issue of economic, political, military, and cultural dependency and the impact thereof on the PA. The U.S. role in the peace process with the Israeli occupation is studied, too. The study tackles the process of political decision-making in Palestine, mechanisms thereof, participation of the parties in such a process, and the obstacles facing it.

The researcher has statistically used the logistic regression model to determine the size of the impact of U.S. aid through periods of time on the Palestinian political decision.

The study has found out the following:

- There is a real impact of the U.S. aid to the PA on the Palestinian political decision.
- The objective behind provision of this aid is progress in the process of political settlement, which is dominated by the United States.
- Linking aid entirely with the commitment of the PA to the signed agreements with the Israeli occupation.

This study has concluded that U.S. aid, especially bilateral, focus on military and security aspects and reduction of deficit in the budget of the PA more than bringing about real comprehensive development. This study reveals that the Palestinian political decision is not subject to the participation of all Palestinian political parties.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الملخص
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
1	الإطار العام للدراسة
1	المقدمة
1	مشكلة الدراسة
1	تساؤلات الدراسة
2	أهمية الدراسة
2	أهداف الدراسة
2	فرضيات الدراسة
2	منهجية الدراسة
3	متغيرات الدراسة
3	الدراسات السابقة
10	مفاهيم الدراسة
13	الفصل الأول: المساعدات الأمريكية للفلسطينيين
13	1.1 المقدمة
13	2.1 تعريف المساعدات الدولية
15	3.1 أنواع المساعدات الدولية
16	4.1 تقسيمات أخرى للمساعدات الدولية
17	5.1 المساعدات الدولية للفلسطينيين
20	1.5.1 آلية تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني
22	2.5.1 تاريخ المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني
28	6.1 المساعدات الأمريكية
28	1.6.1 العلاقات الخارجية الأمريكية

29	2.6.1 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين
34	7.1 المراحل التي مرت بها المساعدات الأمنية الأمريكية للفلسطينيين
34	1.7.1 مرحلة الرئيس ياسر عرفات 1993-2000
36	2.7.1 مرحلة اندلاع الانتفاضة الثانية 2000 إلى 2004
36	3.7.1 مرحلة خطة خارطة الطريق 2004 إلى 2006
37	4.7.1 مرحلة الانقسام الفلسطيني 2006 إلى 2007
38	5.7.1 مرحلة مشروع تدريب قوات الامن الفلسطينية 2007 إلى 2010
38	8.1 المساعدات الأمريكية "غير المباشرة" للفلسطينيين
38	1.8.1 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين عبر الوكالة الأمريكية للتنمية USAID
39	2.8.1 المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA
40	9.1 تحليل نقد المساعدات الأمريكية للفلسطينيين
41	10.1 الخاتمة
42	الفصل الثاني : أثر المساعدات الدولية في التبعية للدول المانحة
42	1.2 المقدمة
42	2.2 مفهوم نظرية التبعية
44	3.2 أشكال التبعية ومؤشراتها
44	1.3.2 التبعية الاقتصادية
44	1.1.3.2 التبعية التجارية
46	2.1.3.2 التبعية الغذائية
47	3.1.3.2 التبعية المالية
48	4.1.3.2 التبعية التكنولوجية
48	2.3.2 التبعية السياسية
49	3.3.2 التبعية العسكرية
50	4.3.2 التبعية الثقافية
50	4.2 الفلسطينيون والتبعية
51	1.4.2 التبعية الاقتصادية في فلسطين
54	2.4.2 التبعية الأمنية في فلسطين
56	3.4.2 التبعية الثقافية في فلسطين
58	5.2 الخاتمة

60	الفصل الثالث: الواقع الفلسطيني وأثره على اتخاذ القرار السياسي
60	1.3 المقدمة
60	2.3 مفهوم القرار السياسي
62	3.3 عناصر صناعة القرار السياسي
64	4.3 العوامل المؤثرة على صناعة القرار السياسي
65	5.3 معوقات عملية صنع القرار السياسي
68	6.3 النظام السياسي الفلسطيني وآلية صناعة القرار
68	1.6.3 ماهية وتعريف النظام السياسي الفلسطيني
69	2.6.3 تاريخ النظام السياسي الفلسطيني
69	1.2.6.3 النظام السياسي وآلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني ما قبل اتفاق أوسلو
71	2.2.6.3 النظام السياسي واليه اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو
74	7.3 أزمة النظام السياسي الفلسطيني واتخاذ القرار السياسي
75	8.3 آلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني
76	9.3 مؤشرات أزمة القرار السياسي الفلسطيني
89	10.3 الخاتمة
91	الفصل الرابع: العلاقة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني (دراسة تحليلية وقياسية)
91	1.4 المقدمة
91	2.4 النموذج القياسي
92	3.4 المتغيرات
92	4.4 الارتباط Correlation
92	5.4 نموذج الانحدار اللوجستي Logistic regression model
93	6.4 تحليل البيانات Data analysis
94	1.6.4 معالجة البيانات Data manipulation
95	2.6.4 تحليل للعلاقة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني
97	7.4 الخاتمة
98	النتائج والتوصيات

98	نتائج البحث
100	التوصيات
102	المراجع
111	الملاحق
111	ملحق "1" النموذج
112	ملحق "2" أسئلة المقابلات
113	ملحق "3" بيانات التحليل

قائمة الجداول

18	مساهمة الدول المانحة في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني 1994-2003 بملايين الدولارات.	جدول رقم "1"
19	مساهمة المانحين للمساعدات الدولية قطاعيا من 2005-2008 بالمليون دولار الأمريكي.	جدول رقم "2"
19	المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني من العام 2008 وحتى الربع الأول من العام 2009	جدول رقم "3"
22	إجمالي ما تم الالتزام والتعهد به، وما تم صرفه فعلياً من مساعدات دولية في الفترة 1994-2001.	جدول رقم "4"
25	إجمالي الالتزامات المالية واجمالي التعهدات ونسبتها المئوية في الفترة 1994-2001.	جدول رقم "5"
30	المساعدة الأمريكية للضفة الغربية و قطاع غزة من 1975-2004 بملايين الدولارات.	جدول رقم "6"
32	أنواع المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين. المساعدات الثنائية الأمريكية للفلسطينيين من 2004-2011 (بالمليون دولار أمريكي).	جدول رقم "7"
33	خطة التمويل المقترحة للمساعدات الثنائية الأمريكية الفلسطينية	جدول رقم "8"
39	المساهمة التاريخية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "بملايين الدولارات" (الأرقام تقريبية).	جدول رقم "9"
53	إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري الخارجي في الأراضي الفلسطينية*، 1995-2009.	جدول رقم "10"
95	العلاقة المتوقعة بين المساعدات الأمريكية والتبعية في القرار السياسي الفلسطيني.	جدول رقم "11"
95	مصفوفه الارتباط بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي	جدول رقم "12"

	الفلسطيني	
96	معلومات النموذج اللوجستي	جدول رقم "13"

الإطار العام للدراسة

• المقدمة:

لطالما كانت مشكلة تدفق المساعدات الدولية إلى الدول النامية أو المتلقية للمساعدات تشكل تدخلاً في صناعة القرار السياسي، وكانت الحكومات النامية تقع دائماً في مشكلة المواءمة بين استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، والعمل على استقطاب المساعدات لاستخدامها كأداة قوية في تمويل التنمية، للوصول إلى تنمية ذاتية، وتقدم اقتصادي، وكانت السلطة الفلسطينية أحد المتلقين للمساعدات الدولية بكافة أشكالها، فقد نشأت في ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، وأوجدتها اتفاقية أوسلو 1993، وكانت جميع الأطراف تتوقع أن تصل السلطة إلى استقلال سياسي واقتصادي من خلال هذه المساعدات.

لقد كانت القيود المفروضة على السلطة الفلسطينية من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يلتزم بالاتفاقيات السياسية والاقتصادية، ومن جانب المانحين الذين لم يلتزموا بالوفاء بتعهداتهم المالية، أحد أهم أسباب الفشل في تحقيق تنمية ذاتية مستدامة، زاد ذلك من عجز موازنة السلطة الأمر الذي وضعها في بؤفة الحاجة الدائمة لأموال المانحين.

كانت جميع الجهات المانحة تسعى لتحقيق تقدم في عملية التسوية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دور الوسيط في المفاوضات القائمة، لذلك كانت تعهداتها المالية لخدمة هذا التوجه، ولكن مع استمرار العجز في ميزانية السلطة، ووصول عملية التسوية لطريق مسدود بدأ خطاب المانحين بعدها يتغير وفق التقدم بالعملية السياسية.

• مشكلة الدراسة:

إن اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية جعلها مرتبطة بالخارج مما أضعف قدرتها على تحقيق استقلالاً في القرار السياسي أثر بدوره على القرار السياسي لها، واستناداً لذلك يمكن طرح اشكالية الدراسة عبر السؤال الآتي: معرفة مدى تأثير المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني، وجدوى استمرارها؟

• تساؤلات الدراسة:-

- هل تُعبّر المساعدات الأمريكية فعلاً عن الحاجات الفعلية للسلطة الفلسطينية، بقدر ما تعبر عن مصالح وأهداف الدولة المانحة؟
- هل يوجد هناك علاقة بين المساعدات الأمريكية وعملية التسوية القائمة؟

- هل تؤدي اتفاقية باريس الاقتصادية، والاتفاقيات الموقعة بين السلطة والاحتلال الدور المطلوب منها في تحقيق تنمية شاملة؟
- هل تؤثر المساعدات الأمريكية على مشاركة كافة الأحزاب في عملية صنع القرار السياسي؟

● أهمية الدراسة:

- تقديم رؤية تفصيلية لصناع القرار الفلسطيني (الاقتصادي والسياسي) في مدى تأثير المساعدات الأمريكية على القرار السياسي والاقتصادي.
- جدوى استمرار المساعدات الأمريكية، في الوصول لقرار سياسي واقتصادي مستقل، والبدائل المطروحة لهذه المساعدات.
- تقديم مرجع للباحثين الاقتصاديين والسياسيين، من خلال الوقوف على آلية وشروط تقديم المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني.

● أهداف الدراسة :

- حجم تأثير المساعدات الأمريكية في القرار السياسي الفلسطيني وجدوى استمرار هذه المساعدات.
- معرفة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها من المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية وآلياتها وحجمها وشروطها.
- دراسة الواقع السياسي الفلسطيني وعملية صنع القرار، والبحث في المؤشرات التي تعيق الوصول لقرار سياسي فلسطيني مستقل.
- الوقوف على أبرز الاتفاقيات السياسية والاقتصادية في الفترة المحددة ومدى مساهمتها في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني وجدوى استمرار هذه الاتفاقيات.

● فرضية الدراسة:-

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم المساعدات الأمريكية واستمرار تدفقها، واستقلال القرار السياسي الفلسطيني .

● منهجية الدراسة:-

اعتمد الباحث في آلية جمع البيانات على مصدرين أساسيين:-

1- بيانات ثانوية: اعتمد الباحث بشكل أساسي على البيانات الثانوية المتاحة مثل السلاسل الزمنية المنشورة عن المساعدات في (البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وتقارير

التنمية البشرية، وتقارير وزارة المالية والتخطيط الفلسطينيان، والمركز الفلسطيني للإحصاء) الكتب، الرسائل العلمية، المقالات، التقارير المنشورة، المجالات، بالإضافة إلى دوريات مكاتب الجامعات المحلية، والعديد المكاتب الإلكترونية للجامعات.

2- بيانات أولية:- نظراً لمحدودية البيانات الثانوية الخاصة بموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع بيانات أولية تخدم الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع العديد من الخبراء وصناع القرار السياسي الفلسطيني..

• متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل:

قام الباحث بتحديد المساعدات الأمريكية كمتغير مستقل، والتي تتمثل في حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين على مدار الفترة الواقعة ما بين 1994-2009 ويرمز لها بالرمز "AA".

- المتغير التابع:

وهو عبارة عن القرار السياسي الفلسطيني الذي يتم اتخاذه في ظل تدفق المساعدات الدولية والذي يرمز له بالرمز " PD"، وذلك خلال الفترة الزمنية المذكورة.

• الدراسات السابقة:

1. (دراسة ظاهر 2002) تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين.

هدفت الدراسة لمعرفة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها من خلال المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، وتطرقت الدراسة للاستراتيجية العامة للتمويل، والتعرف على أشكال المساعدات، وهل فعلاً تشابكت برامج التمويل مع السياسة الدولية المتعلقة بالعملية السلمية، واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي لجمع البيانات من خلال استبانة كأداة أساسية.

وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، من خلال المنح والمساعدات المقدمة للسلطة، كما أن الإدارة الأمريكية لم تسمح للفلسطينيين باستثمار هذه المساعدات في مشاريع إنتاجية بشكل يمكن السلطة الفلسطينية من استغنائها عن التمويل في المستقبل.

وأشارت الدراسة لعدم وجود خطة تنموية واضحة لدى السلطة تؤدي للاستخدام الأمثل للموارد العامة المخصصة لعملية التنمية وتركيز المساعدات على قطاع معين فقط على حساب قطاعات أخرى.

2. دراسة (لبد 2004) تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الفلسطينية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وبحثت الدراسة في تساؤل مهم وهو مدى مقدرة السلطة الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية وتحقيق الاستقلال السياسي.

واستخدم الباحث أسلوب التحليل المقارن في إعداد الدراسة حيث تم الأخذ بالاعتبار نسب توزيع المساعدات الدولية مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات المستهدفة وانعكاسات ذلك على الأوضاع الراهنة.

وأظهرت الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أو عوامل التأثير الخارجية خصوصاً استمرار تدفق المساعدات من قبل الدول المانحة، وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على المساعدات الدولية يشكل عبئاً كبيراً على الجانب الفلسطيني خصوصاً في قدرته على تحقيق استقلال السياسي والاقتصادي.

3. دراسة (نخلة، 2004) أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة.

حاولت الدراسة معرفة التدخلات التنموية في فلسطين قبل اتفاقيات أوسلو وبعدها، بالتركيز على دور الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين (1993-2001) من خلال تحديد المكونات التعددية لعملية التنمية، والتعرف على انعكاسات السياسات التي يتبناها المانحون على التنمية في فلسطين، واستخدام وسائل الإكراه والامتناع في مختلف أنواع المساعدات (العسكرية، والاقتصادية، والسياسية).

وسعت الدراسة للبحث عن العوامل الأساسية التي حالت دون تحقيق التنمية الشاملة، ومحاولة كسر حلقة "اللا تنمية" للوصول لتنمية حقيقية مصحوبة باستقلال سياسي فلسطيني، والوقوف على طبيعة التدخل الخارجي في عملية التنمية والرقابة الفلسطيني على مصادر الدعم. واستخدم الكاتب تجربته الشخصية من خلال عمله، والتقارير الدولية وبعض المقابلات، وتحليل المعطيات المتاحة والخروج بنتائج الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن أموال المانحين الرسميين ركزت على قطاعات مخصصة لا تؤثر في العملية السياسية، وعدم التركيز على قطاعات التنمية، بل ذهبت الأموال للمشاريع الخدماتية والبنى التحتية، مع نفقات رواتب الموظفين للسلطة، دون الالتفات لدعم مشاريع تنمية حقيقية.

واقترحت الدراسة مبادرة جادة للتنمية تنطلق بالتمكين الذاتي للفلسطينيين وتكوين سيادة سياسية واقتصادية حقيقية .

4. دراسة (نصر، 2005) نحو توظيف أنجع للمساعدات الأجنبية.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية للفلسطينيين من حيث ملامحها التوصيفية العامة، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع اتفاقية أوسلو نهاية 1993، وأكدت الدراسة إلى أن المساعدات الدولية هي إحدى المؤثرات الثلاث الهامة إلى جانب مؤثر الاحتلال الإسرائيلي، والمؤثر الذاتي (الداخلي الفلسطيني) في تحديد الوضع الفلسطيني المعاش.

وخلصت الدراسة لصياغة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في زيادة نجاعة توظيف هذه المساعدات في خدمة الجهود المبذولة لمواجهة متطلبات الانعاش الاقتصادي الطارئ، وتحديات التنمية الشاملة المستدامة.

5. دراسة (صالح وآخرون، 2013) أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة.

ناقشت هذه الدراسة جزئية غاية في الأهمية في مدى التأثير الأمريكي على صناعة القرار الفلسطيني حيث تم احتكار المرجعيات التفاوضية، وحصرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهميش دور المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية... ومن خلال التأثير البنوي الذي يقوم على ايجاد مؤسسات للسلطة الفلسطينية قابلة للحياة فقط من خلال البعد المالي الدولي نظرياً، وصقل ثقافة محلية تتساقق والرؤية الدولية للتسوية، وتشويه للقطاع الاقتصادي أحد أهم روافع المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال إحداث ازدهار اقتصادي مُقنَّع، ناتج عن الدعم المالي الدولي والأمريكي للقطاع العام، على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الضرورية لبناء اقتصاد وطني مستدام.

خلصت الدراسة لضرورة إدراك السلطة أن التأثير الهائل للدور الأمريكي على القرار الفلسطيني، الذي ساد في فترة التسعينات لم يعد موجوداً بالدرجة نفسها، وقد أصبح هناك هامش لا بأس به للعمل خارج إطار الهيمنة والإدارة الأمريكية.

ودعت الدراسة السلطة الفلسطينية لبناء تحالفات دولية جديدة من خلال الموازنة بين لغة الضحية ولغة المصلحة في الخطاب السياسي الفلسطيني، وعدم الاقتصار على جانب واحد، وضرورة تفعيل المجلس الوطني والتشريعي ومنظمة التحرير ليكون القرار الخارج عن القيادة الفلسطينية قرار مؤسسات قوي.

6. دراسة (الرفاتي، 2006). واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها.

هدفت الدراسة لمعرفة واقع المساعدات والقروض العربية والدولية المقدمة للشعب الفلسطيني، ومدى التزام الدول المانحة بالتعهدات المقطوعة للسلطة الفلسطينية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على البيانات والتقارير الدولية، وعلى المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج الاستقرائي. وركزت الدراسة على حجم المساعدات الدولية ومصدرها، ومعوقات استغلالها، والأهداف العامة لتقديم المساعدات الدولية.

وخلصت الدراسة لضرورة اعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الانتاجية المولدة للدخل مثل (الزراعة، والصناعة، وتنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات) وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الانتاجية. كما وطالبت الدراسة بضرورة زيادة الدعم العربي للسلطة الفلسطينية، والالتزام بالتعهدات للخروج من أزمة التبعية للدول الأجنبية المانحة.

7. دراسة (السعدي، 2008). محددات اعتماد القروض.

حللت الدراسة الفكرة القائلة بأن القروض التي تمنحها الدول الصناعية الغربية ومنظماتها المالية للدول النامية تخضع بشكل مباشر لاعتبارات اقتصادية، وبحثت الدراسة مدى الترابط والعلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المتدهورة لدولة ما وأحقية استحقاقها للقروض. وعرضت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المستفيدة من القروض، ومعرفة حجم الاستغلال البشع لمنح القروض للدول المحتاجة، والمبررات الحقيقية لمنح القروض وخفاياها وأبعادها المتعددة.

وخلصت الدراسة لنتيجة أن توقيت القروض التي منحها المانحون الغربيون لدول العالم الثالث، توحى بأنها لا تعكس في الغالب حاجة الملتقى الاقتصادي، بقدر ما تلتزم هذه الدول المتلقية مصالح السياسة الخارجية للدول الصناعية الغربية المانحة.

8. دراسة (قبطة، 2009). فعالية تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني من عام 2000-2008.

تبحث الدراسة فعالية تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني من عام 2000 حتى عام 2008، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للفترة المذكورة.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية قد ساهم بشكل أساسي في تلبية متطلبات التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني، ولكنه لا يلبي طموحات وتطلعات الفلسطينيين، كما أن هذه المساعدات لم تتمكن من تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق الاستقلال وتقرير المصير، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وأوصت الباحثة المنظمات غير الحكومية بزيادة قدرتها الذاتية في مجال الإدارة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإقامة روابط بين جهود الإغاثة الطارئة والتنمية طويلة الأجل للبرامج التي تسهم في التنمية المستدامة.

9. دراسة (حمدان، 2010) المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني.

هدفت الدراسة لتحليل خطاب التنمية في الأراضي الفلسطينية وبرامجه عبر معالجة وتحليل خطابات الفاعلين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية بالتركيز على فترة ما بعد أوسلو، والتي أدخلت المجتمع الفلسطيني في حالة معقدة ومركبة من التبعية وعلاقات القوة والهيمنة عبر المال السياسي، والاقتصاد، والتنمية، بأدوات جديدة وبناء المتعددة.

وركزت الدراسة على الانعكاسات البرنامجية لخطاب الممولين وتصوراتهم حول الشكل المقترح للمجتمع الفلسطيني، كما وناقشت الدراسة التمويل الأمريكي الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد التمويل الأوروبي.

واعتمدت الباحثة في دراستها على النشرات والتقارير السنوية والمواقع الالكترونية، ومؤسسات التمويل المختلفة، أهمها مؤسسة المساعدات الأمريكية للاجئين.

وخلصت الدراسة إلى أن منظومة المساعدات الدولية قد نشأت لخدمة المصالح السياسية للمانحين أكثر من كونها خدمة لاحتياجات المستفيدين منها، وقد كانت الركيزة الأساسية للمساعدات هي دعم عملية السلام، ففي الوقت الذي تنشط فيه المفاوضات تزداد فيه المساعدات، وفي الوقت الذي تتوقف فيه العملية السلمية تقل هذه المساعدات.

10. دراسة (صبيح، 2011) مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. تركز الدراسة على انعكاس السياق في مسارات المانحين الفردية، بتناولها مقاطع تاريخية من حياتهم، وتوضيح التغيرات التي طرأت عليهم بعد (أوسلو)، وكشفت الدراسة مدى التغير الحاصل في المنظمة غير الحكومية للمحافظة على التمويل، فمن المصطلحات الوطنية إلى المصطلحات المهنية المعولمة، والتخلي عن الأيديولوجيا مقابل الاكتفاء بتقديم الخدمات. ويعرض كاتب الدراسة انعكاس التغيرات الحاصلة في الخطاب "الرسمي"، الحكومي، وفق ما يسمى بمتطلبات المرحلة، وكيف أصبح الممول الغربي "الذات" الفاعلة، فهو من يحدد ماذا يصلح من المفاهيم والبرامج. وخلصت الدراسة إلى ضرورة العمل من أجل استدراك "انتهاك" الواقع الفلسطيني عبر إعادة الأمور إلى سياقها "الطبيعي"، والعودة لأصالة الفعل والمعنى وإعادة ترتيب أولويات شعب ما زال تحت احتلال استيطاني.

الدراسات الأجنبية:-

1. دراسة (شارب، 2006). U.S. aid to the Palestinians.

تحدثت الدراسة عن التخوفات حول المساعدات الأجنبية للسلطة الفلسطينية، بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتصنيف الولايات المتحدة لها كمجموعة إرهابية، وأوضح التقرير كيف أن الفلسطينيين هم أكبر قطاع في العالم يعتمد على المساعدات الخارجية نظراً للتشردم الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تخوف التقرير من احتمال خسارة المساعدات الخارجية الأمريكية مما يقود حماس على ترويض مواقفها تجاه حق إسرائيل في الوجود، في الوقت ذاته المانحون يتعاملون بحذر فهم يطالبون حماس بنبذ العنف والاعتراف "بإسرائيل".

2. دراسة (روبر، 2010) (Helping other defend themselves)، the future of the U.S. security assistance.

تبحث الدراسة السبل الفعالة في تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية المختلفة الأوجه، سواء على صعيد التدريب، أو التوجيه أو الإدارة، للدول الفاشلة أو ذات الأوضاع الأمنية الهشة، وذلك في إطار ما يسميه الكاتب "بناء قدرات الشريك".

وخلصت الدراسة إلى وجوب إجراء تغييرات مهمة في أداء الولايات المتحدة في هذا الخصوص، محذراً من "العسكرة الزاحفة على السياسة الخارجية الأمريكية في حال لم يتم تدارك الأخطاء التي تحصل في الأداء الأمريكي.

ودعت الدراسة لدور أكثر فعالية لوزارة الخارجية الأمريكية في عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ضمن ذلك عملية توزيع المساعدات الأمريكية على الدول الحليفة.

3. دراسة (زانوتي، 2010) U.S. aid to the Palestinians.

تناولت الدراسة التقلبات الحاصلة بشكل كبير في السنوات الخمس الأخيرة، مما أعاق تنفيذ مشاريع الإعانة والإغاثة الطويلة الأمد التي من الممكن أن تخدم مصالح الولايات المتحدة. وكشفت الدراسة عن حجم التمويل المقدم للسلطة من مساعدات لدعم الأمن والتطوير وبرامج الإصلاح.

كما وبينت الدراسة التمويل المقدم من قبل أمريكا كأكبر مانح "للأونروا" التي تشغل اللاجئين الفلسطينيين، وأن استقرار السلطة يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير الأمن والتنمية الاقتصادية والتعاون مع "إسرائيل" واستمرار المساعدات الخارجية وهو ما تنتظر إليه الولايات المتحدة ككل متكامل لا يمكن أن ينفصل بعضه عن بعض.

4. دراسة (ابرامز، 2011) (PROMOTING PEACE? REEXAMINING U.S. AID TO THE PALESTINIAN AUTHORITY PART II)

تهدف الدراسة لمعرفة الأثر الإيجابي الكبير للمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية خصوصاً بعد موت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، على الإصلاح والتنمية في بناء الدولة الفلسطينية.

وتضع الدراسة اعتبارات عدة لإعادة النظر في هذه المساعدات أبرزها تصويت الأمم المتحدة لدولة فلسطين، وعودة السلطة لطاولة المفاوضات. وربط الكاتب استمرار المساعدات الأمريكية بما سينجم عنه من زهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة، ونجاح المصالحة وتشكيل حكومة الوحدة.

• التعليق على الدراسات:

هدفت بعض الدراسات السابقة مثل (نخلة، 2004)، (لبد 2004)، (دراسة ظاهر 2002)، إلى التعرف على أشكال المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وآليات ومعايير المساعدات وطرق تصريفها، وأكدت هذه الدراسات أن المساعدات لم تحقق تنمية شاملة لفلسطين، وقد ركزت على قطاعات خدماتية على حساب قطاعات التنمية، وركزت هذه الدراسات على معرفة محددات القروض والمساعدات التي تقدمها الدول للسلطة الفلسطينية، ووضحت حجم التبعية التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني جراء هذه المساعدات المشروطة، وجراء عدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بالاتفاقيات بينه وبين السلطة الفلسطينية، وتحدثت دراسة (حمدان، 2010) عن تشكيل الفضاء السياسي الفلسطيني، ووصفت التنمية في فلسطين بأنها وهم، أو أسطورة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضحت بعض الدراسات مثل (صالح وآخرون، 2013) مفاصل التأثير الأمريكي في القرار السياسي الفلسطيني على الصعيدين الدولي والداخلي، من خلال عدة أبعاد أهمها التمويل المالي المقدم للسلطة، وعدم بناء اقتصاد حقيقي، ومؤسسات حقيقية قادرة على اتخاذ قرار سياسي قوي.

أما في هذه الدراسة إضافة لحداتها فإننا سنناقش تأثير المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية من ناحية اقتصادية في الفترة ما بين 1994-2009 وتأثيرها على القرار السياسي الفلسطيني من ناحية سياسية، وسيتم بحث هذه العلاقة من خلال سلسلة زمنية للمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية في فترة الدراسة وربط هذه المساعدات بالأحداث السياسية القائمة، وعمل مقابلات مع بعض صناع القرار الفلسطيني

• مفاهيم الدراسة:

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

(United States Agency for International Development):

هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أسسها الرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي عام 1961، وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين.

على الرغم من أنها إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية التقنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية ومجلس الأمن القومي في أمريكا، وتسعى الوكالة لتوفير المساعدة الاقتصادية والتنمية والانسانية حول العالم لدعم السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ونشر الديمقراطية والحرية (برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأعمالها، 2012، ديسمبر، الفصل 101)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(Organisation for Economic Co-operation and Development):

هي منظمة أسست عام 1961 وينضوي تحت لوائها 31 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق، ومقرها في العاصمة الفرنسية باريس. وتلتزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في نمو التجارة العالمية (موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

وتشكل المنظمة منتدى للضغط التي يمكن أن تكون حافزاً قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن القوانين غير الملزمة التي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة.

وهيئة صنع القرار الرئيسية هي مجلس سفراء الـOECD الذي يصدر الموافقة على أعمال المجلس، وتشمل القرارات (الملزمة قانونياً) أو التوصيات (المهتمة بالإرادة السياسية والالتزام). وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واحدة من أكبر وأهم المصادر الموثوق بها للإحصاءات القابلة للمقارنة والبيانات الاقتصادية والاجتماعية للدول. (الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال، ديسمبر، 2008)

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(United Nations Relief and Works Agency):

تأسست وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في كانون أول 1949 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها في الأردن ولبنان وسوريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنسيق الخدمات التي تقدم لهم من طرف المنظمات الغير حكومية، وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

تتخذ الأونروا من فئياً وعمّان مقراً رئيسياً لها، وتحصل على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها من تبرعات طوعية تقدمها الدول المانحة، وأكبر المانحين لها هي الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وبريطانيا، والسويد، ودول أخرى مثل دول الخليج، والدول الاسكندنافية، واليابان وكندا.

تنفذ الأونروا برامج إغاثية وتشغيل مباشرة بالتعاون مع الحكومات المحلية، والتشاور مع الحكومات المعنية بخصوص تنفيذ مشاريع الإغاثة والتشغيل والتخطيط إلى أن يتم إيجاد حل لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين. (الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)

آلية بيغاس (PEGASE):

آلية وضعها الاتحاد الأوروبي لدعم السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس، عبر تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية التابعة للسلطة الفلسطينية، وتشمل دعم مالي مباشر، ومراقب بشكل جيد إلى السكان الفلسطينيين إما عبر خزينة السلطة، أو عبر دفعات مباشرة إلى الشركات والأفراد المعنيين والمؤهلين بكل شفافية للتعاون والاتفاق مع السلطة الفلسطينية.

تعمل الآلية على مساعدة السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشاريع متوسطة إلى كبيرة الحجم - كما نصت عليه خطة الإصلاح والتنمية 2008-، بالإضافة إلى مساعدات فنية مهمة، ورقابة واضحة لعمليات التعاقد والصرف.

آلية بيغاس متاحة أمام كافة الجهات المانحة، بما يتضمن الجهات من خارج الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لتخفيض تكاليف التعاملات بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وفي محاولة تعزيز الملكية والشفافية والفعالية بما يتماشى مع تعهدات والتزامات إعلان باريس (الدليل الإرشادي إلى الجهات المانحة، 2009، ص1)

اللجنة الرباعية للسلام حول الشرق الأوسط (Quartet on the Middle East):

اللجنة الرباعية، أو رباعية مدريد، أو رباعية الدبلوماسية هي لجنة شكلها عام 2002 بعد مؤتمر مدريد، رئيس الوزراء الإسباني أنزار (Aznar) نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، وتهدف لمساعدة الأطراف المعنية على تطبيق خارطة الطريق. (بني فضل، 2009، ص14).

الفصل الأول

المساعدات الأمريكية للفلسطينيين

1.1 المقدمة :

يناقش هذا الفصل تعريف المساعدات الدولية من وجهة نظر الاقتصاديين والمانحين، والمستقبلين لها، ثم يبحث في تاريخ المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني منذ عام 1975 حتى 2010، والتزام المانحين بالتعهدات المطلوبة منهم، ويربط الباحث في هذا الفصل بين المساعدات والتقدم الحاصل في العملية السياسية من خلال الاتفاقيات التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي برعاية دولية، ويكشف الفصل عن حجم المساعدات التي قدمت للسلطة، عن طريق المقارنة بين تعهدات المانحين، والالتزام الفعلي في صرف المساعدات.

كما يبحث الفصل في آلية تدفق المساعدات، وانتقالها من منح إلى قروض ميسرة، وتأثيرها على ميزانية السلطة، ثم تحولها من مساعدات تموية إلى مساعدات إغاثية عاجلة تحافظ على كيان السلطة من السقوط.

ويعرض الفصل تاريخ المساعدات الأمريكية وأشكالها، ويقف على أهم أهدافها، والتغيرات الحاصلة بها بالتزامن مع التغيرات الحاصلة على الأرض اقتصادياً وسياسياً، ثم يتطرق الفصل لأهمية المساعدات الأمريكية، ودورها في التنمية في فلسطين، وتركيزها على المساعدات الأمنية، وفي نهاية الفصل يتناول الباحث المساعدات الأمريكية تناوياً نقدياً، ويجيب على السؤال المهم حول نجاح هذه المساعدات في تحقيق تنمية شاملة في فلسطين.

2.1 تعريف المساعدات الدولية:

تطرقت العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية إلى مفهوم المساعدات، فتم تعريفها بشكل عام أنها المساعدات الدولية التي تنتقل من بلد إلى بلد آخر أو أنها المساعدات الخارجية أي المساعدات التي تأتي لبعض الدول من الخارج، أو بأنها المساعدات العابرة للبحار أو الأجنبية، وعليه فإن هناك العديد من التعريفات التي توضح مفهوم المساعدات الدولية، حيث عرفت الخبيرة الأمريكية بالوكالة الأمريكية للتنمية "USAID" المساعدات الدولية بأنها "تحويل طوعي للموارد العامة من دولة إلى دولة أخرى مستقلة أو لمنظمة غير حكومية مثل "الأونروا" أو لمنظمة دولية مثل البنك الدولي (World Bank) أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme) بما لا يقل عن 25% من قيمة المساعدات كمنحة، والهدف من هذه المساعدات هو تحسين ظروف الحياه في البلد متلقي المساعدات (لانكستر 2007).

كما وتعرف لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) المساعدات الدولية بأنها "هي عبارة عن المساعدات الرسمية الإنمائية "ODA" والتي تتألف من تدفق المساعدات المتأتي من الدول الناهضة باتجاه الدول النامية والعديد من المنظمات التي تتلقي الدعم والمساعدة من المؤسسات الرسمية بما في ذلك المؤسسات أو الحكومات على حد سواء (OECD، DAC، 2006).

لذلك نجد من خلال تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المعيار الأساسي لهذا التعريف يتمثل في كون المساعدات الدولية يجب أن تصب في إطار تنموي، أي تكون بهدف التنمية في البلد المستقبل للمساعدات، فهي تهدف حسب التعريف إلى المساهمة في إنجاز التنمية الاقتصادية والرفاهية كغاية أساسية لهذه المساعدات (أبو عوجة، 2010، ص 34).

ولا يقتصر مفهوم المساعدات الدولية إلى كونها انتقال للموارد من بلد لآخر بل يتعدى ذلك، حيث نجد أن هناك توظيفات أخرى للمساعدات الدولية مثل توظيفها كنوع من المساعدة والمساندة الدبلوماسية، أو كنوع من التقوية لحلف عسكري أو مكافئة لدولة ما على سلوكها من قبل المتبرع بالمساعدات، أو كنوع من التأثير لنشر ثقافته المُمول مما يتطلب تهيئة البنية التحتية في الدولة المتلقية للمساعدة بما يخدم نشر ثقافة البلد الممول أو الحصول على بعض المزايا التجارية نتيجة تقديم الدعم والمساعدة لبعض الدول في مجالات معينة مما يترتب عليه امتيازات للدولة الممولة (لانكستر، السعيد، 2008، 2007، 13، ص 18).

ولا يقتصر أيضاً تقديم المساعدات الدولية من خلال الدول فقط، بل يمكن أن يكون تدفق المساعدات من خلال أفراد أو مؤسسات خاصة، ولكن أكثر الأشكال انتشاراً للمساعدات هي المساعدات التي تنطوي تحت تصنيف منظمة الاقتصاد للتعاون والتنمية "OECD" والتي تُقدّم من خلال لجنة المساعدات الإنمائية بالمنظمة "DAC" فهي تعتبر مقياس لماهية المساعدات وآلية تقديمها والهدف منها، حيث تتكون لجنة المساعدات الإنمائية من 22 دولة من الدول الغربية الغنية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي (لانكستر، 2007، ص 49).

ويمكن النظر للمساعدات الدولية على أنها " أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها عبر الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمنحة، وتشتمل على المنح والقروض الميسرة، وترتبط بمصالح الحلفاء الاستراتيجية. (مقداد، 2002)

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها "الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاةً لأوضاعها الإنسانية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية". (سيف الدين، 2001)

ومما سبق يمكن وضع تعريف شامل للمنح والمساعدات الدولية على أنها: "الأموال (العينية أو النقدية) التي تحصل عليها الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من مانحين قد يكونوا دولاً أو أفراداً أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية، مراعاةً للأوضاع الاجتماعية أو الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية التي تمر بها الدول المتلقية للمساعدات، وتكون في مصلحة الطرفين "

3.1 أنواع المساعدات الدولية:

تنقسم المساعدات الدولية إلى عدة أنواع، حيث تختلف طبيعة المساعدات الدولية من حيث الهدف منها كما يلي:

• المساعدات الإنسانية:

المساعدات الإنسانية أو ما يطلق عليها المساعدات الطارئة، وهي عبارة عن مساعدات تقدم بشكل كبير وعاجل إلى البلدان والأفراد أو المنظمات أو الحكومات التي تعاني من كوارث، وهي كوارث عادة ما تنشأ بسبب الحروب التي بدورها تولد حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية الطارئة واللوجستية، وهي غالباً ما تكون متميزة عن المساعدات التنموية التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية للأمام (تقرير مجموعة السياسة الإنسانية، 2004، ص2).

• المساعدات التنموية:

هي عبارة عن مساعدات تُقدّم من دولة إلى دولة أخرى وذلك بهدف تقديم الدعم للدولة مستقبلية المساعدات، والتي تصب في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وهي تختلف بذلك عن المساعدات الإنسانية، فهي تهدف بشكل خاص لتقليل الفقر في المدى الطويل وتحقيق الأهداف التنموية الأخرى مثل تقليل البطالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ولذلك يكون المقياس هنا هو لجنة المساعدات التنموية (DAC) التي تشرف على تقديم المساعدات الإنمائية (ODA) والتي تستخدم في قياس الحاجة التنموية للبلدان المتلقية للمساعدات، وتعمل على جعل التمويل الخاص بتلك الدول المتلقية يصب في إطار تحسين الواقع التنموي لهذه الدول من خلال تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية (المركز الدولي للتنمية، 2006، ص3).

• المساعدات الغذائية:

و هي عبارة عن مساعدات تقدم من دولة إلى دولة أخرى بشكل عاجل وطارئ من الغذاء والإمدادات خاصة في تلك الدول التي تواجهها كوارث طبيعية مفاجئة أو كوارث ناتجة عن الحروب والمجاعات، ويمكن تزويد الدولة المستقبلة للمساعدات بالغذاء مباشرة أو تزويدها بنقود سائلة لشراء الغذاء بشكل عاجل (ميلمان، 1998، ص53-ص91).

• المساعدات العسكرية:

هي عبارة عن المساعدات التي تستخدم لتأسيس وتدعيم تحالف عسكري أو أممي بين بلدين في مجال الدفاع، أو لإعداد دولة ما تعاني من الفقر لتكون قاعدة عسكرية لدولة أخرى، وهناك العديد من الدول التي تتلقي المساعدة العسكرية في إطار جهود مكافحه التطرف، أو لدعم فدائيين للقتال ضد جهة ما كما حصل في سوريا، وما حدث في عام 2011 أثناء الدعم العسكري للثوار الليبيين للإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، وتقدم هذه المساعدات بشكل نقود سائلة لشراء الأسلحة أو بشكل أسلحة تقدم بشكل مباشر للدولة المستفيدة، والمساعدات العسكرية تكون دائماً مجالاً للجدل بسبب الخفيات والأهداف وراء هذا الدعم العسكري من دولة لأخرى (مؤسسة راند، 2006، ص67).

4.1 تقسيمات أخرى للمساعدات الدولية:

هناك بعض التقسيمات الأخرى للمساعدات الدولية حسب طبيعة هذه المساعدات كما يلي:

• مساعدات المشاريع:

وهي مساعدات تعطى لهدف محدد مثل بناء مدرسة أو مستشفى أو تقديم مواد بناء لهذين المشروعين علي سبيل المثال.

• مساعدات البرامج:

و هي مشاريع تقدم لقطاع معين بالكامل مثل مساعدات قطاع التعليم ومساعدات قطاع الصحة في بلد ما، وهذه البرامج تتكون من العديد من المشاريع التي تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية.

• مساعدات الموازنة:

و هي نوع من المساعدات التي تقدم لدعم الموازنة في بلد ما، وهي عبارة عن قناة دعم مباشرة للنظام المالي في تلك البلد المستقبل ومثال ذلك مساعدات دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

• مساعدات غير مشروطة:

وهي مساعدات تتلقاها الدولة دون أي شروط فلها أن تنفقها كيفما تشاء دون قيد أو شرط وكما ترثني.

• مساعدات مشروطة:

وهي مساعدات تكون مشروطة بشراء معدات معينة أو منتج محدد بذاته من البلد مقدم المساعدات أو جهات معينة بنفس الدولة المتبرعة.

• مساعدات فنية:

وهي مساعدات تقدم بشكل فني مثل تقديم خبراء أو فنيين من قبل الدولة الممولة، لا سيما أطباء من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو خبراء بمجالات التنمية وذلك لتأسيس برامج تنموية تهدف إلى النهوض بالواقع التنموي بتلك الدول بما لهؤلاء الخبراء من خبرات واسعة في مجالات مختلفة تفتقدها الدولة المستقبلة للمساعدات.

• تقسيم منظمة التعاون الاقتصادي للتعاون والتنمية للمساعدات الدولية:

تقسم منظمة التعاون الاقتصادي للتعاون والتنمية للمساعدات الدولية إلى ثلاث أقسام كما يلي:

أ- المساعدات التنموية الرسمية (ODA):

وهي مساعدات تقدم إلى الدول الممولة بهدف واضح وهو التنمية الاقتصادية.

ب- المساعدات الرسمية (OA):

وهي مساعدات تنموية تقدم إلى الدول والمؤسسات الدولية الرسمية.

ج- مساعدات أخرى:

وهي المساعدات التي لا تقع ضمن التصنيفين السابقين، وهي لا تقع ضمن دائرة مساعدات التنمية أو تكون نسبة المنحة فيها اقل من 25% (منشورات منظمه التعاون و التنمية، 2005).
ومما سبق يمكن الإشارة إلى أنه بالرغم من تصنيف المساعدات الكثيرة، إلا أن أقلها هي المساعدات التنموية والتي تهدف أساساً لتحقيق تنمية شاملة، ونرى أن أغلب المساعدات التي تتلقاها الدول تكون إما طارئة أو عسكرية أو فنية، وتتجه أغلبها للقطاع الخدماتي للدول المتلقية أكثر من تحقيق فعلي للتنمية الشاملة.

5.1 المساعدات الدولية للفلسطينيين:

لعبت المساعدات الدولية دوراً رئيسياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد استلم الفلسطينيون بالضفة الغربية وقطاع غزة كم كبير من المساعدات الدولية علي مستوي العالم (شعبان، 2006، ص4). ولذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية علي زياده تمويلها لإسرائيل حتى يتخطى الدعم العالمي للفلسطينيين من المساعدات، وقُدِّمَت المساعدات الدولية من

المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة إلى الشعب الفلسطيني عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص113) كما هو موضح بالجدول (1.1) الجهات التي كانت تزود الفلسطينيين بالمساعدات تنقسم إلى سبع مجموعات وهي "الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة بالإضافة إلى الدول الأوروبية والعديد من الدول الأخرى (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص114).

جدول(1.1) مساهمة الدول المانحة في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني 1994-2003

بملايين الدولارات

total		2001-2003		1998-2000		1994-1997		الطرف المتبرع
الالتزام	الصراف	الالتزام	الصراف	الالتزام	الصراف	الالتزام	الصراف	
418.9	1203.1	5.2	903.4	101.5	105.5	312.5	193.8	الدول العربية
1214.6	1241.6	187.3	787.3	507.2	235.2	520.2	219.1	الاتحاد الاوروبي
1449.2	1028	759.5	482.3	396.8	260.4	292.9	285.3	الولايات المتحدة
504	482	37.5	41.3	167.5	132.4	298.9	308.3	اليابان
460.4	434.7	54.5	154.7	180.5	140.7	225.5	139.3	مؤسسات دولية
2485.6	2013.8	519.3	669.5	858.6	533.4	1107.6	810.9	الأمم الاوروبية ¹
175.4	148.4	16.7	18.9	57.2	57.9	101.5	72.6	دول أخرى
6708.3	6552.5	1580.2	3057.4	2269.2	1456.9	2858.9	2029.3	مجموع

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2004، ص114.

كان الهدف الأساسي للمساعدات الدولية هو إحراز تقدم فعلي في عملية التسوية، وكانت الولايات المتحدة توجه مساعداتها للفلسطينيين بنسبة أقل بكثير مما توجهه للإسرائيليين، ومن خلال حجم المساعدات نرى أن الطرفان الكبيران فيها هما الدول الأوروبية وأمريكا، وهما اللابعان الأساسيان في عملية التسوية، والمساعدات الأخرى كانت تمنح أغلبها كمساعدات عاجلة، أو مساعدات فنية، وإقامة مشاريع للفلسطينيين. كما يبين الجدول (2.1) في الفترة ما بين عام 2005 و حتى عام 2008.

(1) (الأمم الأوروبية: هي الدول التي قدمت مساعدات للسلطة الفلسطينية بشكل منفرد، بعيداً عن آلية دعم الاتحاد الأوروبي)

جدول (2.1) مساهمة المانحين للمساعدات الدولية قطاعيا من 2005 - 2008 بالمليون دولار الأمريكي

المانحين	2005	2006	2007	2008	م. 2002-2008
	الصرف	الصرف	الصرف	الصرف	الصرف
الاتحاد الأوروبي	1,735,690	02,617,840	3,772,110,1	695,386	923,163,5
الدول العربية	5,913,207	22,160,190	49,503,444	193,232	192,614,1
صندوق القدس					696,023,5
جامعه الدول العربية		248,086,31		000,100	24,186,31
الدول الآسيوية	05,186,42	204,754,48	953,090,17	960,13	6,735,473
دول شمال أمريكا	8,593,194	39,719,152	42,199,167	072,150	335,513,1
كندا	92,490,18	391,345,25	705,080,25	290,713	8,980,115
الولايات المتحدة	9,102,176	99,373,127	71,118,142	059,150	354,397,1
آخرون	79,792,22	013,884,71	248,065,04	847,742	3,996,203
البنك الدولي	28,146,37	778,510,27	678,348,22		3,378,361
وكاله الغوث	022,736,2	587,033,64	798,00,205	783,263	93,242,24
المجموع	104,198,1	2,982,335,1	8,039,770,1	000,770	496,382,9

المصدر : وزارة التخطيط، تقارير الرصد للمساعدات الفلسطينية 2009.

يبين الجدول التالي (3.1) تركيبة المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني للفترة الواقعة بين العام 2008 وحتى الربع الأول من العام 2009.

جدول رقم (3.1) المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني من العام 2008 وحتى الربع الأول من العام 2009

الدول المانحة	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009
الدول العربية	153.5	78.4	158	56	73.9
الجامعة العربية	0.0	0	0	0	0
الجزائر	0	62.9	0	0	26
مصر	0	0	14.6	0	0
السعودية	61.9	15.5	100.7	56	22.9

25	0	42.7	0	91.5	الإمارات
185.3	295	318.1	332	372.1	مساعدات دولية
94.2	115.1	181.6	174.1	0	آلية بيفاس ¹
0	0	0	0	1803	الاتحاد الأوروبي
10.1	0	0	0	0	الهند
0	0	0	0	0.3	الصين
27.7	0	0	0	35.7	فرنسا
0	9.5	0	0	0	اليابان
0	0	9.9	0	0	روسيا

المصدر: وزارة المالية، العمليات المالية، تقرير العوائد المصرفية ومصادر التمويل، يناير 2008 ومارس 2009.

1.5.1 آلية تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني:

تمر عملية المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي طغت على الحياة الفلسطينية بمستوياتها المختلفة مثل المنح والمعونات والإغاثة، وهناك ثلاث مفاهيم تمر من خلالها عملية المساعدات وهي:

1- **التعهد (pledge):** هو إعلان الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تتوي تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض النهائي منها. ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجري التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة، وأهم الأمور التي تركز المفاوضات عليها هي:

- الغرض النهائي من تقديم المنحة.
- القطاع الذي سيستفيد منها.
- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله.
- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة من الدول المانحة والدول المتلقية.
- صياغة اتفاقية حول المعونة -المنحة- تحدد بموجبها كيفية تلقي المعونة والإجراءات الإدارية والمالية لصرفها (الرفاتي، 2006، ص6).

2- **الالتزام (Commitment):** وهي الخطوة أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم المعونات والتي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاق الذي يلي مرحلة التعهد، والذي نتج عن المفاوضات التي تمت الإشارة إليها (البد، 2004، ص14).

(1) آلية بيفاس: هي آلية الدعم الطارئ المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وكانت تتخطى حكومة حماس وتقدم للرئاسة الفلسطينية مباشرة.

وجدير بالذكر أن الدول المتلقية للمعونة غالباً ما تحرص على أن تتقدم للدول المانحة بمشاريع وبرامج مدروسة ومكتملة الشروط، ووثائق داعمة مثل دراسات الجدوى والتصاميم وقوائم الأجهزة، أو المواد إذا كانت جزء من المشروع، ويفترض أن يتم ذلك ضمن إطار ورؤية سياسية واقتصادية بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف والمعطيات المحلية والخارجية، وكذلك سياسات الدول المانحة ودوافعها الداخلية والخارجية لتقديم الدعم.

3- **الصرف الفعلي (Disbursement)**: هي عملية الدفع الفعلي للمنح والقروض المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على العدد الكبير منها، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة.

ولأجل توضيح المزيد حول آلية الصرف الفعلي نستعرض بنموذج لصندوق معونة البنك الدولي، حيث يقوم البنك الدولي بفتح صندوق (Fund) مخصص لبرنامج أو مشروع، ويسمى الصندوق باسم البرنامج أو المشروع كصندوق تطوير التجمعات السكانية (Community Development Fund)، وتوقع بشأن الصندوق اتفاقية مالية يتم الصرف من الصندوق بموجبها، وتتضمن مثل هذه الاتفاقية أحكاماً وبنوداً تتعلق بتقديم المساعدات، والغرض من تقديمها، والجهة المنفذة، وأسلوب السحب من الصندوق.

وفي حالة القروض يتم الاتفاق على شروط التسديد والتزام الجهة المتلقية باستعمال القرض لأغراض المشروع أو البرنامج فقط، واتباع الأصول المحاسبية والبنود التي سيصرف عليها، مثل (الرفاتي، 2006، ص7):

- الأشغال الفعلية. - خدمات استشارية.

- مصاريف إدارية. - المشتريات والتوظيف.

من المفترض أن تمر المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين من خلال الثلاث مراحل السابقة، ولكن جميع الخطط الاقتصادية الفلسطينية كانت تقوم على مرحلة الالتزام، ولكن الفجوة بين ما التزمت به الدول المساعدة وبين ما تم صرفه فعلاً قد أدى لتشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني حيث يوضح الجدول (4.1) اجمالي ما تعهدت به الدول المانحة وما تم الالتزام به وما تم صرفه فعلياً، وذلك في الفترة ما بين 1994-2001 كمثال.

جدول رقم (4.1) إجمالي ما تم الالتزام والتعهد به، وما تم صرفه فعلياً من مساعدات دولية في الفترة 1994-2001

السنوات	إجمالي التعهد	إجمالي الالتزام	إجمالي الصرف الفعلي
2001 – 1994	\$ 000,230,898,6	\$ 000,796,737,5	\$ 000,454,897,3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع 2001، ص. 2.

2.5.1 تاريخ المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني: يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني حسب المراحل الزمنية التالية حسب المرحلة السياسية والتي تباينت فيها المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني كما يلي:-

أولاً: ما قبل اتفاق أوسلو:

فيما قبل توقيع اتفاق أوسلو انحصر التمويل الدولي المقدم للشعب الفلسطيني في الغرب وأمريكا، والدول العربية عن طريق بعض البرامج، فالتمويل عبارة عن مجموعة برامج بدأت خلال السبعينات، وتوسعت هذه البرامج الإغاثية خلال الثمانينات، ولغياب الشريك المفترض المتمثل في كيان أو دولة فلسطينية كان التمويل بالكامل يمر عبر المؤسسات غير الحكومية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، حيث تم تنفيذ العديد من البرامج في مجالات الزراعة والبنية التحتية والإسكان والتعليم في هذه المرحلة (حنفي، 2005، ص35-ص36).

لقد تركزت المساعدات في تلك الفترة على بعض البرامج الإغاثية، وكان المجتمع الدولي يبحث عن سلطة رسمية معترف بها فلسطينياً لكي يقدم لها مساعدات تكون من خلالها قادرة للاعتماد على نفسها، لتحقيق عملية التسوية.

ثانياً: مرحلة أوسلو 1994-2000:

تم توقيع اتفاق أوسلو بشكل رسمي في الثالث عشر من سبتمبر عام 1993 في حديقة البيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان يحتوي على ملاحق خاصه بالاقتصاد والمساعدات الدولية (شعبان، 2006، ص6،5) ولقد كان الملحق الرابع في اتفاق إعلان المبادئ يناقش التعاون الإقليمي، ويدعو ضمناً إلى بذل جهود كبيرة من خلال المساعدات الدولية للفلسطينيين، الأردن وإسرائيل والمنطقة بأسرها، يبين الجدول (2-2) تاريخياً حجم المساعدات الأمريكية المقدمة للشعب الفلسطيني منذ العام 1975 وحتى العام 2004 وهو ما يدل أن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين سبقت اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ (اتفاق إعلان المبادئ الملحق الرابع، 1993، الفقرة الأولى).

في أكتوبر 1993م انعقد المؤتمر الأول للمانحين في واشنطن، متمثلاً بالدول والمؤسسات المانحة، وذلك بهدف حشد الدعم والتأييد للعملية السلمية، حيث تعهدت الدول والمؤسسات المجتمعة بتوفير مبلغ 2.4 مليار دولار إلى الفلسطينيين سنوياً على مدى خمس سنوات مقبلة بعد توقيع الاتفاق (إبد، 2004، ص4)، وذلك من منطلق دعم الاتفاق مالياً حتى يكون ناجحاً، وذلك للوقوف أمام التحديات اليومية التي تواجه تطبيقه على أرض الواقع، وهو ما من شأنه أن يجعل الفلسطينيين يدركون بتغيير إيجابي على حياتهم اليومية، ولذلك تمثلت أهداف الدعم وتقديم المساعدات التي خرج بها المؤتمر الأول في عنصرين أساسيين وهم: توفير الدعم الشعبي اللازم لإنجاح مشروع السلام من خلال دعم دولي للسلطة الوليدة بهدف تمكينها من القيام بدورها تعزيز السلام في المنطقة، والثاني تحقيق النمو الاقتصادي (لازينسكي، 2006، ص9)

كانت الأهداف الأساسية واضحة في مرحلة أوسلو، وهي متمثلة في دعم عملية التسوية، وخلق كيان اقتصادي يعتمد على نفسه، ويحقق نمو ذاتياً، من خلال حشد دولي كبير، لتوقيع الاتفاقيات، وكانت السلطة ترى في ذلك نجاحاً كبيراً متمثلاً في نزع اعتراف دولي بها، وجلب التمويل لدعم الاقتصاد، بغض النظر عن طبيعة الشروط.

ما بين عامي 1993 و 1997 واجهت السلطة أزمة مالية، وصعوبات اقتصادية خطيرة، نتيجة عدم وفاء الممولين بتعهداتهم المالية ما أدى إلى تراكم الديون، وعجز السلطة عن دفع رواتب الموظفين، ولقد استمر الاقتصاد المحلي صامداً بفضل المعونة الأمريكية، وهي بداية ليست جيدة لسلطة وليدة يعتمد اقتصادها على المساعدات الدولية، وعليه فلقد عُقدت العديد من الاجتماعات للمانحين، تم من خلالها التعهد من قبلهم بزيادة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية واستمرارها بشكل منتظم، حيث بلغت قيمة المساعدات المقدمة في نهاية أكتوبر 1997 حوالي 3420 مليون دولار، ولعل السبب الرئيسي وراء زيادة المساعدات هو التعثر في العملية السلمية في وقت تتزايد فيه الاحتياجات المالية للسلطة الفلسطينية، وبالتالي كان لزاماً على الدول المانحة زيادة قيمة مساعداتها للإبقاء على السلطة الفلسطينية (برينن، 2000، ص64).

وخوفاً من تدهور الأوضاع تمت إعادة النظر في أولويات الجهات المانحة حيث ظهرت في تلك الحقبة المساعدات الموجهة مباشرة لدعم العجز المستمر في موازنة السلطة، والعمل على تنفيذ برامج الإسكان، وخلق فرص عمل طارئة لمواجهة البطالة المتفشية لدى الفلسطينيين، وهو أسلوب العمل الذي لم يعزز قدرات الحكومة وأصبحت هناك مشاكل مالية تظهر نتيجة قلة التمويل، والتكؤ في الصرف، وساعد على ذلك سوء إدارة السلطة الفلسطينية للمساعدات، أدى إلى توتر بين السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، وجاء ذلك على لسان رئيس البنك الدولي حينها

"جيمس ولفنسون" الذي قال: إن السلام لا يمكن أن يسود إلا إذا تم إيجاد فرص عمل لهؤلاء - يقصد الفلسطينيين - وهو ما لم يتم انجازه حتى اللحظة (ريكارد، 1999، ص 28).

لاحقاً بعد العام 1997 أصبح هناك تقليل في حجم الاغلاقات من قبل الإسرائيليين مما تسبب في خلق فرص عمل جديدة نتيجة النمو الاقتصادي والتوسع الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بالأراضي الفلسطينية، وذلك في أعقاب توقيع اتفاق "واي ريفر" تم عقد مؤتمر مانحين جديد وتم من خلاله التعهد من قبل المانحين بصرف ما قيمته 2 مليار دولار في الفترة ما بين 1999 إلى 2003، ومع ذلك فلقد انخفض التمويل الدولي ما بين العام 1998 إلى 2000 بنسبة صرف كانت الأسوأ منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993، ومنذ تلك اللحظة بدأت المؤسسات الدولية في لعب دور أكبر في التمويل الدولي للفلسطينيين في ظل زياده احتياج السلطة الفلسطينية للمزيد من الأموال لدعم العجز المتنامي في الموازنة العامة للسلطة، وأصبحت الأولوية بدلاً من توجيه الدعم إلى البنية التحتية، توجيهه إلى بناء المؤسسات، وأصبح هناك توجه لدى المؤسسات المانحة لمنح السلطة الفلسطينية قروضاً ميسرة بدلاً من المنح (تقرير التنمية البشرية الفلسطينية، 2004، ص 117).

إن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه السلطة الفلسطينية في تلك الفترة، هو الاعتماد الكلي على المساعدات الدولية، وكانت معظم تلك المساعدات تأتي بطريقة موجهة فعلاً، فلم تكن لدعم قطاع البنى التحتية، أو انشاء اقتصاد حقيقي، وهو ما بدا واضحاً بعد أربع سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو من خلال زيادة أعداد البطالة، وزيادة العجز المتكرر في ميزانية السلطة، وكانت أغلب المساعدات توجه فعلاً للقطاع الخدماتي والمؤسساتي على حساب قطاع البنى التحتية ودعم التنمية الشاملة، مما جعل السلطة تعتمد كلياً على هذه المساعدات في توفير رواتب للموظفين، دون قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي عام 1997 كان هناك تحول كبير في آلية التمويل، المنتقل من المساعدات إلى القروض الميسرة لسد عجز الموازنة لدى السلطة، وباتت الحاجة دائمة للتمويل لسد هذا العجز مع حصول تشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني ناتج عن عدم التزام الدول المانحة بتعهداتها، وعدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بالاتفاقيات الموقعة خصوصاً اتفاقية باريس الاقتصادية، أهم هذه التشوهات عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاعتماد على نفسه، وصعوبات في حركة الصادرات والواردات، والجدول (5.1) يوضح إجمالي الالتزامات المالية وإجمالي التعهدات ونسبتها المئوية:

جدول (5.1) إجمالي الالتزامات المالية واجمالي التعهدات ونسبتها المئوية في الفترة 1994-2001

البيان	94	95	96	97	98	99	2000
الالتزامات	821.3	6302	770.8	660.8	668.8	730.7	878.4
الصرف	508.3	426.5	515.9	526.1	419.1	517.1	501.7
النسبة	%62	%67	%67	%79	%63	%70	%57

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية، 2000.

وضح الجدول (5.1) حجم الالتزام والصرف الفعلي من الفترة ما بين 1994-2000 ويبدو واضحاً الفرق بين ما تلتزم به الدول المانحة وما تصرفه فعلياً، فعلى سبيل المثال في العام 1994م بلغ حجم الالتزام 821.3 مليون دولار، وما تم صرفه فعلياً 508.3 مليون دولار، حيث بلغ ما تم صرفه في هذا العام 62% مما تم الالتزام به، وهو ما ينطبق على كافة السنوات، مع اختلاف نسبة الالتزام والصرف من سنة لأخرى، وهو ما يعكس تراجع الدول المانحة عما تلتزم به.

ثالثاً: المرحلة ما بين 2000 إلى 2006:

أدت الإجراءات التي اتخذها الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى إلى الركود الأسوأ والأعمق في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني الحديث، وفي العامين من 2000-2002 انكمش الناتج المحلي للفرد بنحو 40% لأن الحصار الذي فرضته إسرائيل مع بدء الانتفاضة أدى إلى تقليص حركه نقل السلع والأشخاص بشكل كبير جداً، وذلك كون الحصار وجد لحماية إسرائيل ومستوطناتها على حساب الاقتصاد الفلسطيني (ماس، 2005، ص2).

فيما بعد انطلاق انتفاضة الأقصى حدث تغير دراماتيكي في نسبة المساعدات الموجهة إلى التنمية مقابل المساعدات الموجهة إلى الإغاثة، حيث بلغ حجم المساعدات الموجهة للتنمية 7 أضعاف المساعدات الموجهة للإغاثة فيما قبل عام 2000، بينما انخفضت المساعدات الموجهة للتنمية إلى خمس أضعاف المساعدات الموجهة للإغاثة في العام 2002. وهو ما حدا بالمنظمات الدولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "UNRWA"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" إلى ممارسة دور حلقة الوصل أو المقاول في تنفيذ برامج إغاثية وذلك على حساب البرامج التنموية (ماس، 2005، ص2).

ويرجع السبب في تحويل المساعدات من مسار التنمية إلى مسار الإغاثة، فشل الخطط التنموية والترهل في الاقتصاد الفلسطيني، وتراكم الديون على السلطة الفلسطينية مما أدى إلى خطوات عاجلة من المانحين لإنقاذ السلطة من الانهيار، وحفاظاً على عملية التسوية القائمة.

إن أحد الأسباب الهامة التي أعاققت العملية التنموية المعتمدة أساساً على المساعدات الدولية هو توجه هذا التدفق من المساعدات إلى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تفادياً لانهايار السلطة الفلسطينية، ولإيجاد آلية دعم طارئة من الدول المانحة حيث اختل ميزان المساعدات الإنمائية لصالح المساعدات الطارئة كما تم توضيحه سالفاً.

أظهرت وفاة¹ الرئيس الراحل ياسر عرفات والانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة آمالاً جديدة للمجتمع الدولي من المانحين وذلك على أساس تغيير القيادة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس عرفات وقدم قيادة جديدة، ففي مارس 2005م عقدت الدول المانحة مؤتمرها في شرم الشيخ أكدت فيه على ضرورة المساعدات الإنمائية، من دون تجاهل دعم الموازنة، وبالتوازي مع حث الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الالتزام بتعهداتهما من خلال خطة خارطة الطريق للسلام، وأدت هذه الجهود إلى نمو متواضع في الاقتصاد الفلسطيني، وتوقع البنك الدولي استدامة هذا النمو ولكن لم يحدث ذلك، فكان انتعاش هش نتيجة القيود المفروضة على السلع والخدمات وتنقل الأشخاص (ماس، 2005، ص8).

رابعاً: المرحلة ما بين 2006 إلى 2007:

في 25 يناير 2006، فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وقد استلمت الحركة الحكومة فعلياً في 29 مارس من نفس العام، ولم تقبل الحكومة التي شكلتها حركة حماس الاعتراف بالشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية (الاعتراف بـ"إسرائيل"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، والتوقف عن مقاومة الاحتلال)، فموقف حماس أوقف تقريباً غالبية العلاقات الثنائية بين السلطة والمانحين باستثناء بعض المؤسسات المانحة التي استمرت في الاتصال بالسلطة، وقد لاقى قرار الرباعية بوقف التمويل شجب واستنكار من مبعوث الرباعية السابق "جيم ولفنسون"، الذي وصف القرار بمثابة محاولة بائسة لتجويع الشعب الفلسطيني وذلك لحملهم على الخضوع، وفيما بعد قام الاتحاد الأوروبي بوضع آلية مقترحة لنقل المساعدات مباشرة إلى الفلسطينيين، وتجاوز السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس، وتم الموافقة علي اقتراح الرباعية بالرغم من المعارضة المبدئية من قبل الولايات المتحدة، وتم بالفعل انشاء ما عرف بآلية التمويل المؤقتة (TIM) لمدة مبدئية 3 أشهر، وقد تم تمديدها في وقت لاحق، وقد كانت منظمة أوكسفام أبرز المنتقدين لهذه الآلية كونها لم تساهم في علاج الازمة المتفاقمة (أوكسفام، 2006، ص20).

(1) توفي الرئيس ياسر عرفات بظروف غامضة، وجاري التحقيق في معرفة ملابسات وفاته حتى هذه اللحظة، حيث تم التصريح عبر وسائل الإعلام من مسئولين في السلطة الفلسطينية أن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسؤولية عن مقتله، نتيجة كشف التحليلات لمادة "البولونيوم" المشعة في مقتنيات الرئيس الشخصية.

لاحقاً تم عقد مؤتمر باريس للدول المانحة، والذي نص على دعم الموازنة بـ 1.5 مليار دولار، وتخصيص مبلغ 1.1 مليار دولار كمساعدات انسانية، و 2.1 مليار دولار كدعم لمشاريع بالإضافة إلى 0.8 مليار دولار كمساعدات أخرى، ومجموع هذه التعهدات يبلغ 7 مليار دولار أمريكي.

أدى ظهور حكومتين مختلفتين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تحمل المجتمع الدولي المزيد من الأعباء من خلال كم أكبر من المساعدات قدمها لحكومة سلام فياض في الضفة المحتلة، وقدر البنك الدولي أن السلطة الفلسطينية تحتاج في العام 2008 إلى مبلغ يقدر بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي لدعم الميزانية متكررة العجز، بالإضافة إلى 300 مليون دولار مساعدات إنمائية، ومع ذلك فالملاحظ أن المؤشرات الاقتصادية لم تتغير كثيراً، حيث تم تسجيل نمو اقتصادي بلغ 0.5% في عام 2007 و 0.8% في العام 2008 (البنك الدولي، 2008، ص 6).

إن قيام المجتمع الدولي بحجب المساعدات عن حكومة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الديمقراطية، وتوجيهها لحكومة سلام فياض في الضفة الغربية أظهر الأهداف السياسية والاقتصادية من وراء تقديم المساعدات، وهي استمرار عملية التسوية.

خامساً: المرحلة ما بين 2007 إلى 2009:

عقد مؤتمر باريس للمانحين في ديسمبر 2007، وتعهد المؤتمر بما تم الاتفاق عليه في مؤتمر أنابوليس من دعم ميزانية السلطة مالياً بما قيمته 7.7 مليار دولار للفترة ما بين 2008 إلى 2010 لدعم السلطة الفلسطينية وتنفيذ خطه الإصلاح والتنمية، وفيما بعد تم اقرار آلية جديدة بديلة لآلية التمويل المؤقت، إلى آلية بيغاس "PEGASE" التي وفرت قنوات دعم مباشرة لحساب السلطة الفلسطينية، وقام البنك الدولي بإنشاء صندوق انمائي لتمويل خطة الإصلاح والتنمية، وبالرغم من ذلك لم تنجح آلية "بيغاس" وصندوق تمويل الإصلاح والتنمية للبنك الدولي بتغطية الاحتياجات الشهرية للسلطة بالإضافة إلى دعم الموازنة المتفاقمة العجز أصلاً، وهو ما جعل السلطة غير قادرة على التخطيط المالي لمدة تجاوزت الشهرين. (البنك الدولي، 2008، ص 35).

أقر البنك الدولي في هذه الفترة بتحقيق السلطة الفلسطينية تقدم ملموس في مجال النمو الاقتصادي والمُضي في الإصلاح والتنمية، وإعادة فرض النظام والقانون، بينما بقيت غزة خارج إطار الإصلاح بسبب سيطرة حماس على مقاليد الحكم هناك من مقرات أمنية ووزارات مختلفة، ودخلت الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة تجاذب سياسي أدى إلى تشويش عمل المؤسسات

غير الحكومية، والحد من قدرتها على تلبية احتياجات الطبقات الفقيرة (البنك الدولي، 2008، ص5، ص6).

عقب الحرب على غزة عُقدَ مؤتمر شرم الشيخ الشهير، حيث تعهد المانحون بتقديم مبلغ 4.5 مليار دولار لخطة إعادة إعمار غزة، وهذه المرة أيضاً تجاوز التمويل حكومة حماس، وتم إسناد أموال إعادة الاعمار إلى السلطة الفلسطينية كقناة معترف فيها لتمثيل الشعب الفلسطيني، وتجاوز الخيار الديمقراطي للشعب (بالتينك، 2011، ص27).

لقد كانت هذه المرحلة هي الأصعب بلا شك على المانحين في آلية تقديم المساعدات، والوقوف في وجه الديمقراطية التي أفرزت حماس، وبدأت المساعدات توجه عبر المنظمات الأهلية، لمنع وصول الأموال لحماس، وتم فرض رقابة كبيرة على هذه المنظمات، وتوقيعها على وثيقة نبت الإرهاب الأمريكية، وضمان عدم وصول أي من الأموال لحركة حماس.

16. المساعدات الأمريكية:

تعد المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الخارج واحدة من الأدوات الفعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ومنذ خرجت الولايات المتحدة إلى الوجود كقوة عالمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية احتلت المساعدات إلى الخارج دوراً بالغ الحيوية كأداة لتحقيق هدف أساسي، يتم تعريفه على المستوى الرسمي بأنه تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ولما كانت الولايات المتحدة قوة كبرى فإن حدود أمنها القومي تتسع لتغطي العالم بأسره، ومن ثم فإن تعزيز هذا الأمن يتطلب الاحتفاظ بشبكة مترابطة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيدولوجية مع الخارج وذلك من خلال أطر مؤسسية كالأحلاف، أو نصوص تعاهدية ثنائية لضمان المصالح العليا للولايات المتحدة، وتدرج المساعدات الأمريكية تحت اطار العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (القياتي، 2011).

1.6.1 العلاقات الخارجية الأمريكية:

العلاقات الخارجية للإدارة الأمريكية هي الطريقة التي تتصرف فيها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأخرى، ومن خلالها تضع خطط ومعايير لتفاعل مؤسساتها مع المجتمع الدولي ومدى تعاونها مع كل دولة أو منظمة أو مؤسسة، فالولايات المتحدة الأمريكية متناثرة المصالح والامتدادات بالعالم ككل، وذلك لحجم قدرتها الاقتصادية، حيث قدر الاقتصاد الأمريكي

عام 2011 بحوالي 15 تريليون¹ دولار، وهو ما يعادل ربع إجمالي الناتج المحلي للعالم، وتبلغ ميزانيتها العسكرية حوالي 711 مليار عام 2011 والذي يبلغ حوالي 43% من الانفاق العسكري بالعالم، وتكون الأهداف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية وكما هو منصوص عليها في أجنحة وزارة الخارجية الأمريكية خلق المزيد من الأمن والديمقراطية، والعمل على ازدهار العالم بما يخدم مصالح الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي، إضافة إلى أن لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية تضع بعض الأهداف المنبثقة عنها، مثل السيطرة الأمريكية على بعض المشاريع مثل المشاريع النووية، وتعمل كذلك على خلق حالة من التداخل التجاري مع الدول الأجنبية لحماية المصالح الأمريكية بالخارج، ومن أمثلة ذلك حماية الاتفاقيات الدولية للولايات المتحدة للسلع والخدمات، وكذلك التعليم الدولي وحماية المواطنين الأمريكيين في الخارج (أجنحة السياسة الخارجية الأمريكية، 2012).

وهنا تندرج العلاقة الفلسطينية الأمريكية ضمن التصنيف السابق والذي يقوم بالحفاظ على المصالح الخارجية الأمريكية التي تتمثل بأمن إسرائيل كأولوية أمريكية من خلال استيعاب الحالة الفلسطينية.

وطبقاً للجنة المساعدات الدولية بمنظمة التعاون والتنمية فإن المانح الأكبر في مجال المانحين متعددي الأطراف وهي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والاتحاد الأوروبي، بينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأكبر في مجال المساعدات ثنائية الأطراف، يليها اليابان وكندا وخمس دول أوروبية، هي النرويج وألمانيا والسويد وإسبانيا وفرنسا (منشورات البنك الدولي، 2010).

2.6.1 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين:

حسب الجدول رقم (6.1) فإن المساعدات الأمريكية سبقت اتفاق أوسلو بوقت كبير حيث يبين الجدول الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية والمنشور من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية أن المساعدات الأمريكية بدأت في العام 1975 أي منذ بدء العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فمنذ توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر عام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التزمت الحكومة الأمريكية بـ 3.5 مليار دولار من المساعدات الثنائية للفلسطينيين، وركزت هذه المساعدات على تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وظروفه الاجتماعية

(1) التريلون: هو عدد يساوي ألف مليار أو يساوي مليون مليون، ويكتب على شكل عدد يكون فيه الرقم واحد وأمامه اثنا عشر صفراً 1,000,000,000,000.

وخدماته، بالإضافة إلى قطاعات المجتمع المدني وتعزيز الحكم ورفع قدرات المؤسسات الفلسطينية من خلال الشراكة مع الولايات المتحدة.

و بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في نوفمبر 2004 أصبحت المساعدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية تبلغ 400 مليون دولار سنوياً ولاحقاً توقفت المعونة الأمريكية بسبب فوز حماس بالانتخابات التشريعية ورفضها القبول بشروط الرباعية، واستأنفت هذه المساعدات في ظل حكومة سلام فياض حيث تم تقديم المساعدات لهذه الحكومة في مجال الأمن والحكم والتنمية وبرامج الإصلاح بالإضافة إلى دعم خاص للموازنة (شعبان، 2006، ص8).

جدول (6.1) المساعدة الأمريكية للضفة الغربية و قطاع غزة من 1975-2004 بملايين الدولارات

السنة المالية	الإنفاق	السنة المالية	الإنفاق
1975	1.000	1991	7.663
1976	1.572	1992	7.074
1977	3.416	1993	29.5
1978	2.687	1994	56.7
1979	6.901	1995	80.263
1980	3.000	1996	63.89
1981	2.500	1997	68.68
1982	6.000	1998	60.68
1983	6.500	1999	80.09
1984	8.500	2000	118.6
1985	12.141	2001	114.29
1986	13.950	2002	181.036
1987	8.400	2003	173.907
1988	6.911	2004	84.78
1989	20.902		
1990	12.618	المجموع	\$150,244,1

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، وكالة التنمية العالمية. <http://usaid.gov/wbg/budget.htm>

أولاً: المساعدات الأمريكية المباشرة للفلسطينيين:

كرست السياسة الخارجية الأمريكية جهودها على استخدام الدولار استخداماً سياسياً في المعونات الخارجية، وهو ما أطلق عليه الاقتصادي الأمريكي سيتوارت سميث "الدولار السياسي"، حيث وجه انتقادات قاسية لسياسة المساعدات الاقتصادية الأمريكية بوصفها لوناً من ألوان السيطرة

الجديدة لخدمة الأهداف الأمريكية دون مراعاة المصالح الوطنية للدول المتلقية للمساعدات فالدولار الأمريكي لم يتخل عن جنسيته السياسية من خلال المساعدات الأمريكية إلى الخارج. (القياتي، 2011)

ووفقاً للقوانين الأمريكية لاعتماد المساعدات لا يمكن تمرير أي من المساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة، دون موافقة الرئيس الأمريكي، وقد أقر الكونجرس الأمريكي أن القيام بذلك يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي، وقد تم اشتراط استمرار ضخ هذه المساعدات بعدم الشراكة بين السلطة وحركة حماس في الحكم، وبناءً على هذا الترتيب يتم تحويل الأموال إلى الخزينة الفلسطينية مباشرة، وتحتفظ الولايات المتحدة بحق الموافقة على هذا التحويل وإيقافه في أي وقت بمقتضى الظروف، وهذا ما عزز الانقسام الفلسطيني وأخر عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ولقد قدمت الولايات المتحدة لاحقاً مساعدات مباشرة لصالح السلطة الفلسطينية وذلك بموجب أمر رئاسي خاص كما يلي (التعيينات الرئاسية، 2007، الجزء الأول قسم 481):-

1- في يناير 2007، قام الرئيس بوش بتقديم مبلغ 86 مليون دولار وذلك في مجال مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، بما في ذلك دعم لقوات الأمن الوطني الفلسطيني المدني الموالي للرئيس محمود عباس (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2007، رقم 20).

2- في يونيو 2007 أصدر الرئيس بوش أمراً بتحويل 18 مليون دولار وذلك كمساعدة مباشرة للسلطة الفلسطينية لاستخدامها في مجموعة متنوعة من الأغراض بما في ذلك نشر الديمقراطية و الأمن (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2007، تعيين رقم 32).

3- في فبراير 2008 أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش قراراً بتخصيص 150 مليون دولار كمساعدة مالية للسلطة الفلسطينية، وذلك بهدف تجنب أزمة مالية وشيكة كادت أن تعصف بالسلطة الفلسطينية (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2008، تعيين رقم 12).

4- في أكتوبر 2008 تم صرف 150 مليون دولار أخرى كدعم للموازنة الفلسطينية، وتم صرف هذا المبلغ للخزينة الفلسطينية عبر الرئاسة الفلسطينية (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2009، تعيين رقم 2).

5- يوليو 2009 تم نقل 200 مليون دولار بأمر من الرئيس أوباما إلى خزينة السلطة الفلسطينية (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2009، تعيين رقم 23).

6- نوفمبر 2009 أمر الرئيس أوباما بتقديم مبلغ 75 مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية لدعم موازنة السلطة (التعيينات الرئاسية الأمريكية، 2009، تعيين رقم 36).

جدول (7.1) أنواع المساعدات الأمريكية الثنائية للفلسطينيين. المساعدات الثنائية الأمريكية للفلسطينيين من 2004 - 2011 (بالمليون دولار أمريكي)

الكمية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تمويل دعم الاقتصاد	74.5	224.4	148.5	50.0	389.5	776.0	400.4
مساعدات غذائية	-	6.0	4.4	19.48	-	20.71	-
مساعدات قوات الأمن وإنفاذ القانون	-	-	-	-	25.0	184.0	100.0
برامج مكافحة الإرهاب	-	-	-	-	-	-	2.5
مساعدات أخرى	-	-	0.343	-	-	-	-
المجموع	74.5	230.4	153.2	69.48	414.5	980.7	.502

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية. الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، ترجمة الباحث 2012

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، ولكن هذا الدور كان واضحاً منذ البداية، لدعم عملية التسوية، وقد اتخذت المساعدات الأمريكية منحىً مختلفاً بعد فوز حركة حماس، فقد توجهت لميزانية السلطة مباشرة، وعبر مؤسسة الرئاسة، وكانت المساعدات لدعم المجال الأمني بشكل كبير للسلطة، مع المحافظة على برامج الإغاثة التي تقدمها أمريكا، ولكن الحجم الأكبر من مساعداتها توجه إلى المجال الأمني.

ولم تفصح وزارة الخارجية عن كيفية دعم الاقتصاد الفلسطيني بهذا الحجم، إلا أن كمية الأموال الموجهة لدعم الاقتصاد تتضمن المشاريع الاغاثية، والتنشغيلية، وكذلك دعم ميزانية السلطة لسداد الرواتب، ولم تكن الأموال موجهة حقيقة لدعم اقتصاد قادر للاعتماد على نفسه، وهنا يجب أن لا نغفل عامل الفساد داخل السلطة في التعامل مع هذه الأموال.

ثانياً: المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في مجال الأمن:

كما ذكرنا آنفاً فإن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين قامت بتغطية مجالات التدريب والاصلاح والاستشارات والنصائح، بالإضافة إلى الإعمار وتزويد معدات عسكرية غير ثقيلة لقوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية الموالية للرئيس عباس، وإن كان الهدف من هذه المساعدات الأمنية هو تقوية قبضة السلطة الفلسطينية في مواجهة الجماعات المسلحة وضبط الأمن بما في ذلك جميع الفصائل الفلسطينية وخلاياها العسكرية في الضفة الغربية، كما تم تزويد السلطة بنوع من التدريب الجنائي في مجال مكافحة الجريمة وقد بلغت هذه المساعدات حوالي 450 مليون دولار كما هو موضح في الجدول (8.1)

جدول (8.1) خطة التمويل المقترحة للمساعدات الثنائية الأمريكية الفلسطينية

الهدف	الكمية
دعم اقتصادي بقيمة 450 مليون دولار مقسمة كما يلي:	
تمويل العجز في ميزانية السلطة.	- 150 مليون مساعدات مباشره للسلطة الفلسطينية.
- 38 مليون دولار، حكم، قوانين، مجتمع مدني. - 93.5 مليون دولار، صحة، تعليم، خدمات اجتماعية. - 95 مليون دولار، تنميه اقتصاديه. - 23.9 مليون دولار مساعدات انسانية.	250.4 مليون دولار مساعدات لغزة والضفة الغربية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية.
- 96 مليون دولار تدريب علي معدات عسكريه خفيفة وغير قاتله من خلال المنسق الامريكي للأمن في الضفة الغربية. - 4 مليون دولار حكم، صياغة القوانين، حقوق الانسان، وبناء المؤسسات، وبناء نظام قضائي مستقل..	100 مليون دولار دعم لقوات الامن و انفاذ القانون .

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على موازنة الكونجرس للعمليات الخارجية- وزارة الخارجية الأمريكية 2008.

تمحورت المساعدات الأمريكية للفلسطينيين بشكل أساسي كمساعدات أمنية لقوات السلطة الفلسطينية، فقد تم تزويد السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بالمستلزمات الأمنية، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر راعياً رسمياً لاتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكان لزاماً عليها دعم هذا الاتفاق وهذه السلطة حتى تنهض بالأعباء الملقاة على عاتقها، وتم منح هذه المساعدات الأمنية والعسكرية على أساس أنها مخصص بصرف بشكل سري في البداية، ولاحقاً قامت الولايات المتحدة بصرف المساعدات بشكل مباشر وذلك عند إنشاء مكتب منسق شؤون الأمن الأمريكي للإسرائيليين والفلسطينيين من خلال مكتب الهيئة الدولية لإنفاذ القانون والشؤون، وفي عام 2007 بدأ مكتب المنسق الأمريكي "كيث دايتون" بتدريب قوات أمن السلطة بما في ذلك قوات الأمن الوطني الفلسطينية والحرس الرئاسي وذلك بقصد تدريبهم واعدادهم جيداً للنهوض بالواقع الأمني الفلسطيني، حيث أنشأت عشر كتائب مع نهاية 2010 (زنوتي، 2007، ص15).

7.1 المراحل التي مرت بها المساعدات الأمنية الأمريكية للفلسطينيين:

مرت العلاقة الأمريكية الفلسطينية والمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفلسطينيين في مجال الأمن بعدة مراحل كما يلي:

1.7.1 مرحلة ياسر عرفات 1993-2000:

بدأت المساعدة الأمريكية في مجال الأمن بشكل علني في ختام اتفاقات أوسلو وذلك بصورة المساعدات المقدمة إلى منظمة التحرير، وذلك بتقديم الدعم للشرطة وأجهزة الأمن، حيث طلب ياسر عرفات المساعدة من قبل الدول المانحة لبناء الشرطة الفلسطينية وأجهزة الأمن في وقت مبكر، حتى يتسنى نشر الشرطة الفلسطينية في غزة وأريحا تطبيقاً للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، غير أن هناك خلافٌ نشأ بين الأمريكيين والاتحاد الأوروبي في الكيفية التي يتم فيها بناء أجهزة الأمن الفلسطينية المتمثلة بالشرطة الفلسطينية، وكان هناك قلق من عدم كفاءة الشرطة الفلسطينية الوليدة من خلال التدريب والمعدات والموارد التي كانت مملوكة لياسر عرفات ومنظمة التحرير، وذلك لخلق نوع من الارتباك بسبب دعم بعض الدول للأمن الفلسطيني بشكل سري وعدم ثقة بعض المانحين في منظمة التحرير الذي انعكس سلباً على المساعدات الأمنية من تلك الدول لصالح السلطة الفلسطينية (ليا، 2007، ص 28).

في ديسمبر 1993 تم عقد مؤتمر الشرطة الأول للشرطة المنبثقة عن سلطة أوسلو، وقد اجتمعت النرويج بالإضافة إلى 14 دولة مانحة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد تم دعوة إسرائيل ومنظمة التحرير بالإضافة إلى الدولتين العربيتين اللتان حضرتتا المؤتمر وهنَّ مصر والأردن، وقد كان الهدف الأساسي من هذا المؤتمر هو دعم الشرطة الفلسطينية، من خلال تدريب بضعة آلاف من رجال الشرطة الفلسطينية، المؤتمر لم ينتج عنه آلية دعم مناسبة من المساعدات، و في 24 مارس 2004 تم عقد قمة طارئة لبحث المساعدات الأمنية للسلطة وذلك بدعوى من النرويج لمناقشة الانتشار الوشيك للسلطة الفلسطينية في الخليل وقطاع غزة وأريحا، وذلك من خلال لدفع عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقد تم عقد هذا المؤتمر بمشاركة 73 مسؤول من 21 دولة، مع وجود تمثيل رفيع المستوى، حيث حضر المؤتمر المبعوث الأميركي الخاص "دنيس روس" وغيره من كبار المسؤولين الأميركيين، وكانت تعليمات الدعم غير محددة و بعيدة عن الوضوح (ليا، 2007، ص 43).

ولاحقاً قامت الولايات المتحدة باتخاذ العديد من التدريبات والتبرع بالمعدات، بغض النظر عنَّ يمسك زمام الأمور في الشرطة الفلسطينية، وذلك بالرغم من كون هذا النظام قد أسسته وكالة المخابرات الأمريكية، وهنا يجب التذكير أن تفاهات "السي أي إيه" ومنظمة التحرير في مكافحة

الإرهاب كانت قائمة منذ 1970، وكذلك أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، ولكن بعد اتفاق السلام فضّلت إدارة كلينتون السرية فيما يتعلق بالتعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة، وعلى الرغم من توجه الإدارة الأمريكية المعلن لسرية الدعم الأمني للسلطة إلا أن دورات تدريب عملية تمت في العلن، ومثال ذلك إرسال العديد من ضباط السلطة الفلسطينية لتلقي التدريب في الولايات المتحدة علناً أثناء عمل "ورن كريستوفر" كوزير خارجية للولايات المتحدة وهو ما يضع علامة استفهام حول تناقض السياسة الأمريكية التي تطالب بسرية التعاون الأمني وبنفس الوقت تنظم تدريبات أمنية علنية لكوادر من السلطة الفلسطينية(ليا،2007،ص288).

لقد ساد قلق لدى الولايات المتحدة من أن الأموال التي ترسل للسلطة الفلسطينية تستخدم في بناء قوات ذات توجه عسكري، وليس مجرد قوة شرطة مدنية حسب ما نص اتفاق أوسلو، وتتألف هذه القوات من أشخاص موالين للرئيس ياسر عرفات، وهو ما أفتح الولايات المتحدة لاحقاً بأن تزيد الأموال التي يتم توجيهها إلى المجال الأمني، وذلك بهدف تقوية الأجهزة الأمنية في مواجهة حركات المقاومة مثل حركة حماس والجهاد الاسلامي، وهي معارضة لنهج أوسلو، ففي 13 نوفمبر 2000 صدرت مقالة في صحيفة نيويورك تايمز تنص على تنسيق كامل بين أعلى المستويات في الـ "سي أي إيه" متمثلة برئيس وكالة المخابرات الأمريكية "جورج تيننت"، بهدف تحقيق قوة ردع فلسطينية مؤلفة من أجهزة الأمن في السلطة لمواجهة مثل هذه الحركات(زانوتي،2010،ص5).

في 23 أكتوبر 1998 عقد مؤتمر "واي ريفر" في واشنطن والذي تم فيه توقيع ما عرف بمذكرة "واي ريفر" التي ركزت على قضية التعاون الثلاثي بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما كان من شأنه زيادة تدخل وكالة المخابرات الأمريكية في العملية السلمية، ولم يتم توقيف العمل بها إلا مع بداية الانتفاضة الثانية، وهي نفس المذكرة التي عمل "جورج تيننت" مدير وكالة المخابرات المركزية من خلالها للضغط على الرئيس ياسر عرفات للقبول بما عرضه عليه الاسرائيليون في قمة كامب ديفيد يوليو 2000(زنوتي، 2010، ص6).

لقد بلغ حجم التمويل الأمريكي المقدم للسلطة الفلسطينية في هذه المرحلة 414.4 مليون دولار، ذهب في غالبيته إلى المؤسسة الأمنية الفلسطينية وفق ما تم التفاهم عليه في اتفاق أوسلو.

2.7.1 مرحلة اندلاع الانتفاضة الثانية 2000 إلى 2004:

في سبتمبر 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية بعد فشل قمة "كامب ديفيد" مما أدى إلى انهيار محادثات السلام، وهنا ارتفعت المواجهة بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين بما فيهم أفراد الأجهزة الأمنية، وأدى لاحقاً إلى توقف التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين، على الرغم من محاولات الولايات المتحدة العديدة في إحياء التنسيق الأمني بين الأطراف وهو ما لم يتحقق نتيجة سخونة الأوضاع في تلك الفترة.

وهنا قامت إسرائيل باحتلال أجزاء كبيرة من الأرض التي قامت بإعادة الانتشار بها، وقامت بنشر المئات من الحواجز في غزة والضفة الغربية، وبدأت في بناء الجدار الأمني العازل على أراضي الضفة الغربية الذي ابتلع أراضي الفلسطينيين، وقام بتقسيمها إلى مناطق متعددة من خلال الحواجز، وقامت إسرائيل بتدمير البنية التحتية الفلسطينية بما في ذلك الوزارات والمباني والمقار الأمنية المدنية وغيرها من مقرات التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية استمر طوال فترة الانتفاضة، وذلك بالرغم من حجب معظم المساعدات الأمنية الدولية عن السلطة أثناء الانتفاضة (تقرير مكتب الشفافية الأمريكي، 2010، ص).

بعد تدمير البنى التحتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، من وزارات ومقرات أمنية خلال انتفاضة الأقصى، وحجب معظم المساعدات الأمنية الدولية عن السلطة، تحولت هذه المساعدات إلى مساعدات اغاثية تمنع انهيار السلطة الفلسطينية فقط، وهو ما يؤكد فشل المشروع التنموي الناتج عن اتفاق أوسلو، وبناء سلطة تعتمد على نفسها اقتصادياً وسياسياً.

3.7.1 مرحلة خطة خارطة الطريق 2004 إلى 2006:

قام الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" بطرح خطة "خارطة الطريق" للوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، حيث أشرفت وزيرة الخارجية آنذاك "كونداليزا رايس" على الخطة بشكل مباشر، والتي نصت علي وجود منسق لشئون الأمن منتدب من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف مساعدة السلطة الفلسطينية وتحديداً الرئيس الفلسطيني محمود عباس في إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، ففي مارس 2005 تم إرسال الجنرال "كيب وارد" إلى تل أبيب لتقديم المشورة للقطاع الأمني الفلسطيني والأمني الأمريكي ذلك كون الطرف الأمريكي سيعتمد قناة التنسيق برئاسة الجنرال "كيب وارد" كقناة وحيدة لمرور المساعدات الأمنية الدولية للسلطة الفلسطينية - حسب توصيات الجنرال - حيث يقيم احتياجات قطاع الأمن ومستلزماته ورفع توصيات للجانب الأمريكي بضرورة توفير هذه المستلزمات من خلال دراسة قام بها مجموعه من الخبراء الأمريكيين والفلسطينيين لوضع تصور لهذه الاحتياجات (حسين، 2008، ص42).

إن اعتماد قناة التنسيق برئاسة الجنرال "كيب وارد" كقناة وحيدة لمرور المساعدات، ليظهر مدى ربط الولايات المتحدة للمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية بتقدم الوضع الأمني على الأرض - خصوصاً في انتفاضة الأقصى - ومدى قدرة السلطة على ضبط الأمن، وعدم السماح لفصائل المقاومة بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفي إبريل 2005 تم تشكيل الفريق الفلسطيني الدولي للأمن الانتقالي والذي تولى مهمة تنسيق الجهود بين وزير الداخلية الفلسطيني الجنرال "نصر يوسف" والجنرال "كيب وارد" المنسق الأمريكي، وكان جوهر عمل الفريق هو التنسيق بما يخص جاهزية الأمن الفلسطيني لما بعد خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، حيث يعمل الفريق على رفع قدرة قوات الأمن الفلسطيني في السيطرة على الوضع في قطاع غزة وتنسيق هذه العمليات مع الجانب الإسرائيلي، ولذلك تم إجراء عشر اجتماعات في منتصف 2005 كان أهمها الاجتماع في يوليو 2005 بعد تقرير المبادرة الأمنية الذي تم نشره لاحقاً، وينص هذا التقرير على خطة للتدخل الدولي في قطاع الأمن (حسين، 2008، ص43).

4.7.1 مرحلة الانقسام الفلسطيني 2006 إلى 2007¹:

أنهى الجنرال "وارد" مهامه وحلّ محله الجنرال "كيث دايتون" بالتزامن مع فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006، وفوز حماس حذا بالرباعية بوضع شروط لإجراء اتصالات مع حماس التي شكلت الحكومة الفلسطينية في مارس من نفس العام كون الولايات المتحدة تعتبر حماس ضمن المنظمات الإرهابية، وهنا قامت الولايات المتحدة بتشجيع الرئيس عباس بالإبقاء على السيطرة على الحكومة حتى بعد نجاح حماس ديمقراطياً، وعليه قامت الولايات المتحدة بإرسال المساعدات وخاصة الأمنية عن طريق مكتب الرئيس الفلسطيني مباشرة، حيث كان جهاز الحرس الرئاسي المتلقي الرئيسي للدعم الأمريكي (ستيفن، 2006).

عمل الجنرال دايتون بعد الانتخابات على تركيز جهوده في تنسيق الدعم الأمني الأمريكي لتعزيز الاقتصاد من خلال تدريب الحرس الرئاسي على حراسة الحدود والمعابر وذلك كون الحرس الرئاسي تابع مباشرة إلى الرئيس الفلسطيني وخارج سلطة حكومة حماس، وعليه أشار كيث دايتون إلى أن حكومة حماس قامت بإهمال الأجهزة الأمنية، وذهبت تؤسس جهازاً أمنياً جديداً خاص فيها

(1) رفضت السلطة الفلسطينية نتائج الانتخابات التشريعية التي أدت لفوز حركة حماس ببرنامج مختلف مع برنامج السلطة، وقد اشتركت السلطة في خطط تقويض حكم حماس بمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي استخدمت التمويل كوسيلة ضغط على السلطة.

وهو ما عرف بـ"القوة التنفيذية" ولاحقاً حدثت الكثير من المصادمات بين الأجهزة الأمنية الموالية للرئيس عباس وبين حركة حماس عبر جهازها الأمني الجديد، وفي هذا الخصوص يجب الإشارة أن مبعوث الأمم المتحدة إلى اللجنة الرباعية "ألفار ودي سوتو" قال في مقال نشر في مجلة "قانيتي فير" في إبريل 2008 تحت عنوان "غزه قنبلة" ويصف أن الولايات المتحدة غدَّت الاقتتال بين فتح وحماس وذلك بالتنسيق والدعم بالأسلحة والمعدات لمستشار الأمن القومي والقيادي في فتح محمد دحلان، بهدف الإطاحة بحكومة حماس في قطاع غزة(روز، 2008).

في حزيران 2007 أعلنت حماس بسط سيطرتها على قطاع غزة بعد حرب دامية وقصيرة مع القوات الموالية للرئيس عباس، وبالتزامن مع ذلك أعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ وتشكيل حكومة جديدة بدون حركة حماس برئاسة الدكتور سلام فياض، وبدون عرضها على المجلس التشريعي، وحينها قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بالإفراج عن الأموال الفلسطينية المحجوزة، ومن ثم عاد التنسيق الأمني مع إسرائيل مرة أخرى وهذه الظروف أدت الي نشوء برنامج تدريبي متكامل لقوات الأمن الفلسطينية بالضفة الغربية مدعوم بمساعدات أمنيته ومنسق أمريكي بهذا الخصوص(زنوتي، 2010، ص7).

5.7.1 مرحله مشروع تدريب قوات الأمن الفلسطينية 2007 إلى 2010:

تم تطوير برنامج تدريب قوات الأمن الفلسطينية تحت قياده الجنرال كيث دايتون، كوسيلة تسيطر فيها الولايات المتحدة علي الأمور في الضفة الغربية وتعمل علي خلق ما يسمي "الإنسان الفلسطيني الجديد" الذي يؤمن بالتعايش مع إسرائيل، وكان هذا البرنامج يدعم بشكل أساسي خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، وهي عباره عن الخطة المنبثقة عن الالتزامات الفلسطينية بخطة خارطة الطريق فيما يتعلق بالشق الأمني(زنوتي، 2007، ص9).

8.1 المساعدات الأمريكية "غير المباشرة" للفلسطينيين:

تلقي الفلسطينيون مساعدات أمريكية بشكل غير مباشر عبر مؤسسات دولية مختلفة كما يلي:

1.8.1 المساعدات الأمريكية للفلسطينيين عبر الوكالة الأمريكية للتنمية USAID:

تم تخصيص مساعدات عن طريق برامج نفذتها الوكالة الأمريكية للتنمية USAID حيث قامت الوكالة بإنشاء صندوق الدعم الاقتصادي ESF ومقره الولايات المتحدة الأمريكية والذي يقدم للمؤسسات غير الحكومية العاملة في الغرب، حيث تقوم هذه المؤسسات بتوجيه الدعم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة في شكل مشاريع في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والإصلاح الديمقراطي وتحسين الوصول إلى المياه، والبنية التحتية، العناية بالصحة، التعليم والتدريب المهني.(زانوتي، 2007، ص4).

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية USAID بوضع برنامج لتنفيذه في الضفة الغربية وقطاع غزة يقوم بإخضاع التمويل الذي يمر بالمؤسسات غير الحكومية إلى الفحص والتدقيق بحيث لا يتم دعم مؤسسات أو جمعيات أو مشاريع لها علاقة بحركة حماس التي تصنفها الولايات المتحدة بأنها حركة إرهابية، وقد اتسمت عملية الفحص بالصرامة الزائدة في السنوات الأخيرة، وذلك رداً على الادعاءات بأن الولايات المتحدة تدعم حركة حماس بشكل غير مباشر وانتهت هذه العملية من التدقيق إلى نتيجة أنه لا يمكن ضمان عدم ذهاب الأموال إلى جهات لها علاقة بحماس بنسبه 100% (الوكالة الأمريكية للتنمية، 2009).

يتعين علي المؤسسات غير الحكومية التي تتقدم للحصول علي منح من الوكالة الأمريكية للتنمية بالحصول علي مصادقة من الوكالة بأن هذه المؤسسة لا تدعم الارهاب وليست جزء من نظام ارهابي -حسب وصفهم-، وعليه يتم التأكد من الموظفين العاملين والاحتفاظ بملفات خاصة لكل منهم، وهذه العملية تتم بالتوازي والتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية فالوكالة الأمريكية للتنمية تقوم بعمل فحص أمني شامل للعاملين معها والموظفين والمديرين وذلك تطبيقاً نظام الشريك بالمساعدات الدولية المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية (زنوتي، 2007، ص 13).

2.8.1 المساعدات الأمريكية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA:

تعتبر الولايات المتحدة المانح الأكبر لوكالة غوث و تشغيل اللاجئين UNRWA والتي توفر الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم للكثير من اللاجئين منذ نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948، والتي نتج عنها 4.8 مليون لاجئ في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية، وتعتبر مساهمة الولايات المتحدة من المساعدات الثنائية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مساهمة منفصلة وخاصة، للتعويض عن الهجرة واللجوء والتشرد الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وبدأت الأونروا العمل في عام 1950 حيث قدمت الولايات المتحدة ما يقارب 4 مليارات من المساهمات وهو موضح في الجدول رقم (9.1) (منشورات وكالة غوث و تشغيل اللاجئين، 2009).

جدول (9.1) المساهمة التاريخية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "بملايين الدولارات" (الأرقام تقريبية)

السنة المالية	الكمية	السنة المالية	الكمية
1989-1950	1.473.3	2000	89.0
1990	75.0	2001	123.0
1991	75.6	2002	119.0

134.4	2003	69.0	1992
127.4	2004	73.8	1993
108.0	2005	78.2	1994
137.0	2006	74.8	1995
154.2	2007	77.0	1996
184.7	2008	79.2	1997
268.0	2009	78.3	1998
227.8	2010	80.6	1999
المجموع 3.889.1			

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية، سنة 2011.

حتى بداية التسعينات كانت المساهمة الرئيسية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين تعتمد بالأساس على الدول العربية، للإبقاء على قضية اللاجئين في الواجهة، وضمن الاهتمام العالمي وذلك التزاماً عربياً من قبل هذه الدول تجاه قضية اللاجئين التي تعتبر محور القضية الفلسطينية، وفيما بعد أصبحت الدول العربية تتبرع بتواضع للمؤسسة الدولية، حيث كانت ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في عام 2009 علي سبيل المثال 545 مليون دولار تم تمويلها بشكل أساسي من قبل الدول الغربية والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص (زنوتي، 2007، ص12. ص13).

9.1 تحليل ونقد المساعدات الأمريكية للفلسطينيين:

منذ البداية اختلفت الأهداف والرؤية للمساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين عن باقي المانحين، كونها كانت توجه بشكل كبير للمجالين العسكري والأمني، وليس لتحقيق الديمقراطية أو التنمية الشاملة ظهر ذلك من خلال نقطتين مهمتين أولها:

1- كان الحجم الكبير من المساعدات مقدماً لدعم عملية التسوية والتركيز على المجال الأمني والعسكري، وتأهيل رجل الأمن الفلسطيني القادر على احترام الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني برعاية أمريكية¹، في الوقت الذي لم تبد فيه إسرائيل أي التزام بالاتفاقيات، وباقي المساعدات وجهت لأونروا أو المنظمات الأهلية لإقامة مشاريع إغاثية طارئة.

(1) وهو ما غير مفهوم العقيدة الأمنية لأجهزة السلطة للولاء إلى الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية بما يتفق مع مصالح أمريكا والاحتلال الإسرائيلي متمثلاً بالتنسيق الأمني الهادف إلى حماية الاحتلال الإسرائيلي.

2- إن المساعدات الأمريكية التي قدمت خارج المجال الأمني والعسكري وجهت للقطاع الخدماتي من صحة وتعليم ورواتب للموظفين، وتجاوز العجز الكبير في ميزانية السلطة، ولم يكن للجانب التنموي نصيباً قادراً على إقامة اقتصاد حقيقي أو تحقيق تنمية شاملة، وقد ركز على السلطة الفلسطينية، وبات يمر على فترات قصيرة الأجل تتحكم به طبيعة المرحلة، وطبيعة الموقف السياسي المقدم من السلطة الفلسطينية، وتجاوز النتائج الديمقراطية الحقيقية للانتخابات التشريعية بعد قطع العلاقة مع حماس كلياً، إلا بالاعتراف بشروط الرباعية ومن ضمنها الاعتراف بإسرائيل.

10.1 الخاتمة:

لقد اعتمدت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها على المساعدات الدولية، بغض النظر عن أهدافها السياسية والاقتصادية، وبات الاعتماد يزداد بشكل كبير، نتيجة حاجة السلطة الماسة لدفع رواتب الموظفين، وتوفير الدعم للمشاريع الاقتصادية التي تشرف عليها.

وكان الهدف الرئيسي للمساعدات في بدايتها خدمة عملية التسوية، ومشاريع التنمية، ولكنها فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية، نتيجة الفجوة الكبيرة بين تعهدات المانحين، والالتزام الفعلي لهم، حيث وقعت السلطة الفلسطينية في خطأ كبير حين رسمت كل خططها التنموية، والاقتصادية على تعهدات المانحين، ولم يوف المانحون بهذه التعهدات، كما أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم بالاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بينه وبين السلطة برعاية الأطراف الدولية، فكان الاقتصاد الفلسطيني تابعاً بكل للاقتصاد الإسرائيلي.

لقد وُجّه حجم كبير من المساعدات لقطاع الأمن وتجهيز قوى الأمن الفلسطينية لاستمرار التنسيق بين السلطة وإسرائيل، والجزء الآخر من المساعدات وُجّه مباشرة لدعم العجز في موازنة السلطة، وقطاع الخدمات المتمثل في التعليم والصحة، وذلك على حساب التنمية الشاملة، مما شكل تشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، أعقبها ارتهان كامل للشروط الأمريكية خوفاً من توقف المساعدات، وكي تضمن أمريكا الهدف الرئيسي من دعم السلطة.

الفصل الثاني

أثر المساعدات الدولية في التبعية للدول المانحة

1.2 المقدمة:

في هذا الفصل يعرض الباحث في الجزء الأول المفاهيم الرئيسية لنظرية التبعية، وأسباب نشأتها، ورأي العلماء فيها، ثم يتطرق الفصل لأشكال التبعية وما يندرج تحتها من تبعية اقتصادية، وسياسية، وعسكرية وثقافية، وتناول الفصل مؤشرات التبعية وما يترتب عليها.

أما الجزء الثاني من الفصل فتخصص في تأثير التبعية على الفلسطينيين، حيث تطرق للتبعية الأمنية والعسكرية، والاهتمام الكبير الذي أولته المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية لتدريب وتطوير قوى الأمن الفلسطينية لتكون تابعة لأجندة أمريكية، مما يحفظ أمن الاحتلال. ويشير الفصل إلى خطورة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي من خلال الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي المنبثقة عن اتفاق باريس الاقتصادي، وربط المساعدات الأمريكية بالذات بالتزام السلطة في الاتفاقيات والسياسات الدولية، مما شكل تبعية سياسية للاحتلال والغرب.

2.2 مفهوم نظرية التبعية:

تعتبر التبعية مفهوم قديم حديث يوضح أنّ نمطية معينة لجزء من العالم الاقتصادي تقوم على أساس تفضيل بعض الدول مصلحتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حساب الآخرين، وذلك بتحكمها باقتصاديات هذه الدول من خلال استنزاف مواردها وجعلها تابعة فقط لهذه الدول وهو ما من شأنه أن يحد من تطور الدول التابعة اقتصادياً ويكون الاقتصاد فيها مشروطاً أو مرهوناً باقتصاد الدول المتقدمة المتبوعة، وعليه يظل اتساع أو تطور اقتصاد الدولة التابعة مرهوناً بشكل شبه كامل بتطور أو توسع اقتصاد الدول المتبوعة (فيريرو، 1996، ص2).

نشأت نظرية التبعية بالأساس مع وضع ورقتين تم نشرهما في العام 1949 لكل من "هانز سينجر" و"راؤول بيريش"، حيث لاحظ الاثنان أن معدلات التبادل التجاري بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة في تدهور مستمر مع الوقت، ولذلك يجب أن تقوم الدول الفقيرة بتوظيف حماية جمركية فعالة لكي تدفع مسار التنمية بشكل ذاتي من خلال مواردها المتوفرة، وهنا اقترح "راؤول" استراتيجية استيراد بدائل التصنيع وهو ما يعرف بإحلال الواردات (ماتيسوس، 2004، ص5).

كذلك تكشف نظرية التبعية حالة الركود الاقتصادي والفقر والتراجع الشامل في مستويات مؤشرات التنمية في الدول النامية وهو ما يعني أنها لم تحقق مستويات مرضية للتنمية الاقتصادية، وكل ذلك حسب نظرية التبعية يعود بالأساس إلى أن هذه الدول النامية تم استغلالها من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة وهو ما حال دون نجاح تجاربها التنموية، لذلك نجد أن نظرية التبعية عبارة عن مجموعة من النظريات الاجتماعية التي تقوم على أساس تدفق الموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهو ما من شأنه إثراء الدول المتقدمة على حساب الدول الفقيرة وهو ما تقوم الدول الغنية بتسويقه على أنه دمج للدول الفقيرة بالنظام العالمي ويمكن إيجاز أهم افتراضات نظرية التبعية في النقاط التالية(مارشال، 2007، ص346):.

1- يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي، ويقول "فرانك" في ذلك أن التخلف لم يكن حالة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث قل إخضاعه للنفوذ والسيطرة الأوروبية، بل إن التخلف نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي، فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي.

2- يؤكد أنصار التبعية على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية، فقد شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسه الدول الكبرى على الدول الصغرى.

3- يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية والتي تقوم على افتراض أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.

4- يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج، والقوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث، بل إن استراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمة الاقتصاد الأم (العواصم) وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية وميسرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، ومسرعة بالاندماج الكامل في السوق الرأسمالي العالمي

ورغم أنه " في الثمانينيات وجهت إلى نظرية التبعية انتقادات كثيرة، على رأسها تركيزها الشديد على العوامل الخارجية وتأثير تلك العوامل والعناصر في عملية التنمية وإظهار ضعف التنمية، أو توقفها بسبب تلك العناصر، وإرجاع التخلف إلى تأثير نتائج انتشار التركيبة الرأسمالية، وقال النقاد "أنه قد يكون العكس هو السبب، أي ضعف رأس المال وانعدام الليبرالية"(خشبه، 2006، ص161- ص164).

3.2 أشكال التبعية ومؤشراتها:

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحدي شكل التبعية القائمة بين كيان وآخر كما يلي:

1.3.2 التبعية الاقتصادية:

ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة، وينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد والتبعية الاقتصادية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير (السماك، 1987، ص64).

لقد تعرضت معظم الدول النامية في فترة من الفترات للعديد من الهجمات الاستعمارية التي ألفت بظلالها القائمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتلك الدول، وإن كانت هذه الدول قد اعتقدت أنها تخلصت من المستعمر الأجنبي فإن هذا الاعتقاد صحيح من الناحية العسكرية فقط، وإن كان المستعمر الأجنبي قد خرج من هذه الدول إلا أنه ترك وراءه العديد من المساوئ والمشاكل ولم يخرج إلا بعد أن استنزف ثروات هذه الدول وتركها تعيش في أوضاع مزرية ومدقعة في الفقر والتخلف، لذلك عرّف بعض الاقتصاديين التبعية الاقتصادية بأنها "حالة يرتبط اقتصاد الدولة بموجبها بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وتأخذ علاقات التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتياً، في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن".

يعتبر تحقيق الاستقلال الاقتصادي من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها أي دولة أو أمة أو جماعة ترغب في تحقيق الاستقلال الكامل وذلك كون استغناء البلدان عن حاجتها للبلدان الأخرى يعتبر من لوازم القوة وبداية النجاح على كافة الصُّعد، وتكون أشكال التبعية الاقتصادية كالتالي (الشنقيطي، 1992):-

1.1.3.2: التبعية التجارية:

من أهم العلاقات بين الدول العلاقات التجارية التي تُبنى بالأساس على الاستيراد والتصدير، لذلك غالباً ما تكون الدول التابعة دولاً منكشفة اقتصادياً، وذلك باعتمادها على الاستيراد

للمنتجات النهائية وتصديرها للمواد الأولية، وهو ما يؤول بالنهاية إلى علاقات تجارية غير متكافئة، وفي هذا المضمار يمكن الإشارة إلى مستويات التبعية التجارية من خلال المؤشرات التالية. (المرزوقي، 2005، ص16):

أولاً: مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج:

وهو أحد مؤشرات التنمية البشرية بشكل عام، وهنا يقع بالتحديد في إطار أحد أهم مؤشرات التبعية التجارية، حيث تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ويتعبّر آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي¹ (رشيد، 1984، ص29).

ثانياً: مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

إن المقصود بالتركيز السلعي للصادرات يعني أن الدولة التابعة تتميز بحجم كبير من الصادرات للمواد الأولية التي تتسم بها الدول النامية وذلك كونها تستورد السلع كاملة التصنيع والاستهلاكية وتصدير المواد الأولية حيث يعتبر ذلك من مظاهر التبعية التي رَبطت اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، نتيجة اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لمنتجات الدول المتقدمة (المرزوقي، 1984، ص19).

ثالثاً: مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية:

لا تختلف الدول النامية عن بعضها حتى الآن في أنها ما تزال تتبع النمط التاريخي في تجارتها الخارجية في تركزها مع الدول المتقدمة، على الرغم من تعدد منافذ التصدير والاستيراد وانفتاح دول أوروبا الشرقية في التعامل التجاري مع الدول النامية الأخرى، فهذه الدول أصبح لديها ميل للارتباط بالدول المتقدمة دون غيرها وهو ما يساعد الإبقاء على تبعيةها لهذه الدول، فلا تزال الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تعتمد بشكل كبير في صادراتها وتعاملاتها التجارية على الدول المتقدمة، وهو ما يفقدها فرص أخرى في العالم قد تكون أفضل من ناحية التبادل التجاري البيني للدول النامية، وبعض الدول الأخرى مثل بعض الدول الاشتراكية والدول الآسيوية الناهضة

(1) يتم حساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي بمقارنة حجم مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

مثل الصين وماليزيا وإندونيسيا ... إلخ (الصالح، 1989، ص108) ويعتبر الأكثر انطباقاً على الوضع الفلسطيني كون الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل جغرافي مع الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً: مؤشر الميل المتوسط للاستيراد:

يعرف مؤشر الميل المتوسط بأنه المؤشر الذي يحدد مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في توفير احتياجاتها السلعية، فكلما زاد الميل المتوسط للاستيراد لدولة ما يدل ذلك على زيادة اعتماد هذه الدولة على الاستيراد بشكل كبير على العالم الخارجي، وهو ما يدفع هذه الدول إلى الاقتراب من التبعية لدول العالم الخارجي التي تعتمد عليها بشكل كبير في استيراد حاجياتها السلعية (المرزوقي، 1984، ص25).

2.1.3.2 التبعية الغذائية:

هناك أهميه كبيره للجانب الغذائي في أي دولة حيث أن العجز في هذا الجانب يعتبر من أهم الدوافع التي تقود الدولة لأن تكون تابعة لدول أخرى تكون مصدر من مصادر امدادها بالغذاء نتيجة ضعف القطاع الزراعي في البلد التابع، لا سيما في السلع الغذائية الاستراتيجية مثل القمح، فتعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه الدول التابعة، والتي تعتبر بالغالب دول نامية تتمتع بثروات طبيعية كبيرة ومتعددة ولكنها غير مُستَغَلَّة بشكل جيد (المرزوقي، 1984، ص34).

وفيما يلي أهم مؤشرات التبعية الغذائية:

أولاً: مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

تعاني الدول النامية والتابعة بشكل عام من نسبة كبيرة من الانخفاض في اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية، وهو ما يؤدي إلى وجود فجوة غذائية تقدر بقيمة نقدية، قد تكون غالباً عالية مقارنة بدخلها القومي في تلك الدول وهو ما يدفعها إلى الاستيراد من الدول الغنية ما يعوضها عن النقص، وهو ما يتقل ميزان المدفوعات باستيراد كمات كبيرة من الغذاء وبأسعار دولية فتستخدم الموازنات في شراء الغذاء بدلاً من انتاج هذه السلع الغذائية ومشتقاتها، فعدم الاكتفاء الذاتي من الغذاء يعتبر مؤشر قوي على مدى تبعية الدول لبعضها البعض (التقرير السنوي العربي الموحد، 1992، ص224).

ثانياً: مؤشر الميزان التجاري الغذائي:

وهو أحد مؤشرات التبعية الغذائية والذي يبين وضع الميزان التجاري الغذائي من حيث الصادرات والواردات الغذائية لدولة ما والذي يكون في حالة عجز حينما تعتمد هذه الدول على استيراد السلع الغذائية بشكل كبير مقابل تصدير كمية قليلة من نفس السلع ما يخلق حالة من عدم

التوازن في الميزان التجاري تقود إلى حالة عجز نتيجة عدم قدرة صادرات الدولة الغذائية على تغطية وارداتها الغذائية وهو ما يخلق الفجوة الغذائية التي سبق ذكرها وبالتالي يتم توجيه مقدرات مالية لسد هذه الفجوة (المرزوقي، 1984، ص83).

3.1.3.2 التبعية المالية:

لا تقتصر صفة التبعية المالية على الدول التي لديها عجز مالي فقط، بل يتعدى ذلك أحياناً إلى الدول التي تمتلك فوائض مالية، ومثال ذلك العديد من دول الخليج العربي، فالدول التي تعاني من عجز مالي تقوم باستيراد رأس المال وذلك بسبب النقص الشديد من العملة الأجنبية لديها، والعكس أيضاً صحيح فالدول التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربي بسبب الثورة النفطية، لم تستفد كثيراً من هذه الفوائض وقامت بتحويلها إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك كتدوير لرأس المال وهو ما خلق مشكلة جديدة من ارتباط هذه الأموال باقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي خلق نوع من التبعية الاقتصادية بهذه الدول، لذلك نستخلص من السابق أن هناك نوعين من التبعية المالية وهما تبعية من دول ذات عجز مالي إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، وتبعية الدول ذات الفوائض المالية لنفس الدول، وتعتبر أهم مؤشرات هذا النوع من التبعية هو حجم المديونية (الرزوقي، 1984، ص43).

المديونية في الدول التابعة (النامية) كمؤشر للتبعية المالية:

المديونية الخارجية ظاهرة تعاني منها كل الدول النامية، وهي عبارة عن حجم الاستدانة من الخارج، ونسبة هذه الاستدانة من إجمالي الناتج القومي للدولة المستدينة، حيث تعتبر هذه الدول أن الحل لمشكلاتها الاقتصادية هو الاستدانة من الخارج، وذلك بهدف تمويل الخطط التنموية رغبة في دفع العملية التنموية للأمام وتحصيل نمو اقتصادي، و لكن هذه الدول مع مرور الوقت تغرق بمديونية عالية جداً تتجدد بقروض ميسرة وغير ميسرة من دول أو مؤسسات دولية، يتبعها حالة من المديونية العالية التي يصبح جدول سدادها مكون رئيسي في موازنة الدول التابعة، و يترتب علي ذلك الحاجة المتواصلة لأموال جديدة، وقروض جديدة وهو ما يتيح للدول والمؤسسات الدولية التي تقدم المنح والقروض مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتدخل في الهيكليات الاقتصادية لتلك الدول، ووضع متطلبات اصلاحية بتلك الهياكل كشرط للحصول على القروض الميسرة وحتى القروض التجارية، فالمديونية تعتبر تراكم لحجم الاستدانة التي قامت بها تلك الدول على مدار سنوات وذلك بسبب ضعف الموارد المالية، أو من أجل تصحيح وضع ميزان المدفوعات الذي يكون بحالة خلل متواصل نتيجة المديونية العالية، وهو يجعل الاقتصاد هشاً في تلك الدول نتيجة الأعباء والديون التي يتحملها الجيل الحالي والأجيال المقبلة والتي تنعكس سلباً علي مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى (تودارو، 2008، ص576).

4.1.3.2 التبعية التكنولوجية:

يقصد بالتبعية التكنولوجية في مجال الاتصال الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات الأجنبية فيما يتعلق بالبنى الأساسية للاتصالات، أي المرافق والمعدات وتسهيلات الإنتاج في مختلف مراحلها، سواء جمع المعلومات أو إعدادها أو توزيعها ونشرها من خلال الاتصال السلبي والأقمار الصناعية، ووكالات الأنباء وشبكات التلكس، وشبكات الكوابل، وبسبب وجود حاجة ماسة لدى الدول النامية لتطوير مرافق الاتصالات وخصوصاً الصحافة والإذاعة والتلفزيون وبرامج التدريب، ومختلف معدات الاتصال الأخرى، فإن هذه الدول لا تمتلك الأموال اللازمة لإقامة مشاريع ومستلزمات تنمية وسائل الاتصال الوطنية، كون هذا التطوير يستلزم مبالغ طائلة لا تمتلكها الدول النامية بالغال، ولذلك تكون معدات الاتصالات حكرًا على الدول المتقدمة مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وبعض الدول الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا وروسيا، وبعض الدول النامية مثل الهند والباكستان والبرازيل وكوريا الشمالية والمكسيك (عبد الرحمن، 1992، ص48).

ويقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تميتها وطنياً أو قومياً أو إقليمياً، وقد اختارت معظم الدول النامية وخاصة العربية منها اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات، ولكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول العربية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا (جنوحات، 2006، ص146).

2.3.2 التبعية السياسية:

تعتبر التبعية السياسية من المصطلحات المستخدمة في الأدبيات المعاصرة للدول النامية، وهو مصطلح عادة ما يوصف أفراد أو جماعات قامت بالاعتراض فكرياً وسياسياً على الواقع المفروض قصراً في دولها أو موطنها، وقدمت كبديل لهذا الواقع فكراً أو برامج تم تطبيقها بالخارج في دول أخرى كون هذه البرامج تم تطبيقها بنجاح في تلك البلدان، ولذلك قد تلجأ بعض القوى التي تتبنى هذا المنطق إلى التعاون مع أنظمة خارجية لتطبيق هذه التجارب، وهو ما يخلق انطباعاً أن هذه الجماعات هي جماعات عميلة للخارج، أو تابعة لأجندات دولٍ خارجية، لذلك تعتبر التبعية السياسية المصطلح السياسي لمجموعة من البرامج المستوردة من خارج الوطن يقوم بها جماعات من داخل البلد وهو أسلوب يؤول بالنهاية بأن يصبح موطن هؤلاء الأشخاص تابع للدول التي تم استيراد تلك البرامج والأفكار منها، وعلاقة التابع بالمتبوع ليست ثابتة فهي تتغير مع الوقت، فربما تابع اليوم يصبح شريك الغد، وما يراه البعض تبعية يراه آخرون انتماء وشراكة إيجابية وعلاقات مصالح ناجحة، فالتبعية السياسية تختلف من حالة لأخرى، فهناك تبعية كاملة، وهناك تبعية قوية،

وهناك تبعية هشة، وتختلف هذه الحالات باختلاف الدول، ويبقى بالنهاية أن التبعية السياسية تنتقص من استقلالية القرار السياسي للدول التابعة إذ يكون للدولة المهيمنة دور في صناعه القرار السياسي في تلك الدولة، وهو ما يترتب عليه تبعية اقتصادية وثقافية وعسكرية وتجارية... الخ (شبكة النبا المعلوماتية، 2007).

إن السياسة التي تتبعها الدول النامية في الوقت الراهن وخاصة السياسة الخارجية تكون تابعة للدول الكبرى في العالم مثل (الولايات المتحدة الأمريكية) وسبب ذلك ضعف اقتصاديات معظم الدول العربية الأمر الذي يترتب عليه تبعية سياسية (أي أن المعونات والقروض التي تقدمها الدول الكبرى لمعظم الدول النامية) فالتبعية الاقتصادية يترتب عليها تبعية سياسية، أي التأثير على صناع القرار في معظم الدول المتخلفة وتكون سياسيات معظم هذه الدول وقراراتها السياسي تابع للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فالتبعية السياسية للقوى الأجنبية المنتفذة التي تهيمن على السياسات العربية، وترسم مساراتها المحلية والإقليمية والدولية وتتحكم فيها(السينو، 2011).

3.3.2 التبعية العسكرية:

تعتبر التبعية العسكرية نوع من الارتباط العسكري بين بلدين في المجال العسكري يؤدي إلي حالة من التبعية من الدولة الضعيفة إلى الدولة المهيمنة أو المتبوعة وتتمثل التبعية العسكرية في المجالات الآتية:

1. المعونة العسكرية: وهي شبيهة بالمعونة الاقتصادية، تقدمها الدول الإمبريالية في شكل قروض لشراء أسلحة من الدولة نفسها أو بالشروط التي تفرضها تلك الدولة من حيث التدريب وأهداف الاستخدام، وتكاد أمريكا تحنكر المعونات العسكرية لبلدان المنطقة، وتعد تلك المعونات عاملاً مهماً في تشكيل علاقات التبعية، فهي تتم بين حكومات مباشرة (عامل سياسي) ويرتبط بها تدريب أمريكي مستمر للضباط (عامل عسكري) وتقتضي رد فوائد القروض وأصوله التي تتزايد باستمرار (عامل اقتصادي)، ثم تفترض استمرار العلاقات الوطيدة مع الدول المصدرة للسلاح لضمان وصول قطع الغيار (عامل سياسي وعسكري).

2 - زيادة الإنفاق على التسلح في البلدان العربية، إضافة إلى النفقات الأخرى مثل الإنفاق على إنشاء الطرق ووسائل الاتصال التي تقام لأسباب عسكرية وكذلك سداد الديون العسكرية، ثم قيمة الأراضي التي تنتزع لأسباب عسكرية.

3.. فقدان كبير للإمكانات، ناشئ عن فقدان الطاقة البشرية المستهلكة في العمل العسكري خاصة الكوادر الفنية.

4. وتعد علاقات التبعية في مجال الصناعة الحربية أكثر تخندقاً من أي حقل صناعي آخر، لأن

عمر الأسلحة الحديثة قصير للغاية بسبب التطور التكنولوجي السريع الذي يفرض على البلدان النامية الاعتماد بشكل كلي على تكنولوجيا «المركبات الصناعية العسكرية» لإنتاج أنظمة أكثر تطوراً (الموسوعة العربية، 2010).

4.3.2 التبعية الثقافية:

تعتبر التبعية الثقافية هي أخطر أنواع التبعية، لأنها تتبع من الداخل، فإنّ التبعية المفروضة من الخارج كالتبعية السياسية أمدها قصير في العادة، في حين أنّ التبعية إذا انبثقت من الداخل وتحوّل الفرد إلى مستعبدٍ بمحض إرادته، فهذه العبودية والتبعية ليس لها علاج، فقد روي أنّ مجموعة من العبيد حرّهم أحد الحكام المسلمين، فخرجوا في تظاهرات رافضين التحرير ومطالبين بإبقائهم عبيداً! فلم يتظاهر الأسياد رفضاً للقرار، بل إن العبيد هم الذين رفضوا قرار التحرير لأنّهم أشربوا العبودية والتبعية للأسياد، وإذا كان الشيء نابعاً من الداخل صعب علاجه. (الموسوعة العربية، 2010).

تعد وسائل الاتصال أدوات ثقافية فهي تشكل الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال الإبداع للشعوب، ولقد سيطرت الدول الاستعمارية على الأدوات الثقافية، ومنها وسائل الاعلام فترة من الوقت، ولن يكسر هذا الاحتكار سوى التدفق الحر للأنباء الذي فرضته - للمفارقة- الولايات المتحدة الأمريكية بعد كسرها للاحتكار الأوروبي للإعلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن هنا بدأ تدفق حر للإعلام بين الدول المختلفة المتقدمة منها والمتخلفة، وهو ما ساهم بشكل كبير في ترسيخ الصور العديدة للتبعية الثقافية والتي رسّخت قيم وعادات دخيلة على الشعوب، مفروضة من قبل ماكينات اعلامية غربية قوية ومؤثرة وهذا النوع من الثقافة يتم من خلاله استمالة العقول وترويضها لقلب ثقافة دخيلة اعتقاداً منها بأنها ثقافة أفضل أو تجربة أنجح في مجال التنمية الإنسانية الشاملة وأجدر بالاتباع والتقليد (عبد الرحمن، 1992، ص53).

4.2 الفلسطينيون والتبعية:

تعتبر العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أكثر القضايا الشائكة على الساحة الدولية والتي تسعى الأطراف الفاعلة إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي دام طويلاً، ولم يجلب سوى الدمار على الفلسطينيين، ومنذ انتهاء الفترة المحددة في اتفاقيات أوسلو للوصول إلى الحل النهائي الذي من خلاله يتسنى للجانب الفلسطيني إنهاء هذه المعاناة بإقامة دولة فلسطينية، من غير أن تكون مرتبطة بالكيان الإسرائيلي باتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية، تركز تبعية الفلسطينيين للإسرائيليين، بيد أن العملية السلمية لم تتمخض عن حلول حقيقيه تنهي مشاكل الحل النهائي وتؤسس لدولة فلسطينية

قابلة للحياة على أساس القرارات الدولية، بل بالعكس عملت هذه العملية وما تمخض عنها من اتفاقات على إحقاق السلطة الفلسطينية بشكل كبير كتابع لإسرائيل اقتصادياً وأمنياً (ضاهر، 2006، ص2).

لقد كانت أوسلو لحظة تاريخية فاصلة ومهمة عملت على تغيير المفاهيم والتصورات الوطنية الفلسطينية، وأدخلت المجتمع الفلسطيني في حالة معقدة ومركبة من التبعية، تختلف عن المرحلة السابقة، إذ تم تجسيد ومأسسة عامل إحقاق جديد من علاقات القوة والهيمنة، عبر المال السياسي، والاقتصاد والتنمية، بأدوات جديدة لإعادة تشكيل المجتمع وبناء المتعددة (صبيح، 2011). ولأن الاحتلال يعتمد على إخضاع البلد التي يحتلها تحت تبعيته اقتصادياً وثقافياً وسياسياً فقد عانت فلسطين من هذه التبعية على كافة الأشكال والمستويات وبنسب متفاوتة تحددها طبيعة المرحلة الزمنية، ومن أهم أشكال التبعية في فلسطين التالي:-

1.4.2 التبعية الاقتصادية في فلسطين:

جاءت الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين منذ قيام السلطة الفلسطينية لتكرس تبعية الفلسطينيين لإسرائيل بحيث لا يمكن النظر إلى هذه الاتفاقيات دون التطرق إلى الاتفاقيات السياسية التي نجمت عن العملية السياسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من أنها تعاقبية يعاد النظر بها كل سنة أو ستة شهور، إلا أن قواعدها الأساسية ستبقى طالما بقيت حالة التوازن والتفرد الأمريكي الداعم لإسرائيل، مما يعني أن مثل هذه الاتفاقيات تخدم بالدرجة الأولى المصالح الإسرائيلية الهادفة إلى الإبقاء على الشعب الفلسطيني تابعاً لها في شتى نواحي حياته اليومية، وذلك يتحقق من خلال السيطرة والتحكم الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني، من خلال استعمال الاقتصاد والعوائد الجمركية كورقة ضغط عندما تتعثر العملية السياسية، أدى إلى الانهيار الكبير للاقتصاد الفلسطيني جراء القيود الإسرائيلية وجعله تابعاً له من خلال الاتفاقيات الاقتصادية التي جعلته رهن التغيرات والتحولات الاقتصادية في إسرائيل (مكحول، 1994، ص3).

كما أن الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين والمنبثقة عن اتفاق باريس الاقتصادي أتاحت للإسرائيليين فرصة التحكم بالاقتصاد الفلسطيني، مما ينعكس سلباً عليه من خلال التحكم في كم ونوع البضائع التي يسمح للفلسطينيين بإنتاجها، حيث أن 90% من مستلزمات الصناعة الفلسطينية تأتي عن طريق الإسرائيليين مما يكرس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، كما أن التطبيق العملي لاتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين أثبت تحكمهم بتنفيذه لصالحهم، ومن الأمثلة على ذلك أن البند الأول من الاتفاقية الزراعية التي تنص على أنه سيكون هناك نقل حر للمنتجات الزراعية بين الجانبين خال من الجمارك والضرائب أثبت أن هناك تعقيدات وعوائق

عديدة أمام انسياب المنتجات الزراعية من مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة وبين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، ويعزو الإسرائيليون هذه التعقيدات إلى متطلبات التفتيش الأمني بموجب الاتفاقية المرحلية، ومن الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين جراء هذه البنود أن تعقيدات دخول الشاحنات عبر معبر بيت حانون سببت أضراراً للإنتاج الزراعي وانعكست سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للمزارعين (مكحول، 1994، ص4).

وانتقدت إسرائيل طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الصراع في الشرق الأوسط متهمه إياه باللجوء إلى تقديم الدعم المالي للفلسطينيين لعجزه عن إحراز تقدم في العملية السلمية بين الجانبين، كما انتقدت المشاريع التي يعلن عنها لتعزيز الاستثمار في المنطقة بالإشارة إلى أن خبراء الاقتصاد يرون بأنه لا يمكن تحسن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية حالياً قبل إزالة الحواجز بين مدن الضفة الغربية والتي أدت إلى ارتفاع تكلفة البضائع، كما أن تقارير البنك الدولي تظهر الأموال التي تبرعت بها الدول المانحة والتي وصلت إلى نحو نصف مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2007 لم تفلح في وقف تردي الاقتصاد الفلسطيني، فيبقى تدفق التمويل من هنا وهناك مجرد انعاش مؤقت وشكلي للاقتصاد وغير دائم أو ذو طبيعة تنموية فلا يلبث أن يتوقف الدعم حتى تتوقف العجلة الاقتصادية بشكل تلقائي (ظاهر، 2004، ص3).

ولقد افاد الدكتور⁽¹⁾ نبيل شعث في مداخلة له خلال ورشة عمل نظمها مركز بيسان للبحوث والإنماء أن "اتفاق باريس بني على أساس مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي وليس على أساس مصلحة الاقتصاد الفلسطيني، وهو جزء من الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين مثل الاحتلال العسكري الذي لا يفرق بين مناطق A، B، C، ولا يمكن الحديث عن اقتصاد حر بل اقتصاد مقاوم، يعتمد على المشاريع الصغيرة والمنتجات الصغيرة مع مقاطعة تامة للبضائع الإسرائيلية، لذلك يجب تغيير اتفاق باريس الذي يمثل التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي".

لقد تجاوزت قيمة الواردات بشكل ضخم قيمة الصادرات فلسطينياً، مما أحدث خللاً كبيراً في الميزان التجاري للسلطة الفلسطينية، وبرزت المشكلة في تمويل الواردات حيث تم تمويل الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية من إيرادات العمالة الفلسطينية، وكذلك المساعدات الأجنبية مما انعكس سلباً على مستويات الاستثمار والتوفير في المناطق، كما أن سياسات الحماية المتبعة والاجراءات الجمركية على الحدود، واستخدام القيود المتعلقة بالمواصفات التجارية الموقعة بين

(1) مداخلة د. نبيل شعث خلال ورشة عمل نظمها مركز بيسان للبحوث والإنماء بعنوان "أفاق استشرافية لبناء الاقتصاد الفلسطيني في 6-10-2011 مشتقة من <http://ar.bisan.org/content>

السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي أدى إلى ارتفاع التجارة بين الفلسطينيين والاسرائيليين (بكميات)،
2008).

جدول (1.2): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري
الخارجي في الأراضي الفلسطينية*، 1995-2009 (القيمة بالآلاف دولار أمريكي).

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	1,658,191	394,177	-1,264,014	2,052,368
1996	2,016,056	339,467	-1,676,589	2,355,523
1997	2,238,561	382,423	-1,856,138	2,620,984
1998	2,375,102	394,846	-1,980,256	2,769,948
1999	3,007,227	372,148	-2,635,079	3,379,375
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	2,783,664
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	2,323,996
2002	1,515,608	240,867	-1,274,741	1,756,475
2003	1,800,268	279,680	-1,520,588	2,079,948
2004	2,373,248	312,688	-2,060,560	2,685,936
2005	2,667,592	335,443	-2,332,149	3,003,035
2006	2,758,726	366,709	-2,392,017	3,125,435
**2007	3,284,035	512,979	-2,771,056	3,797,014
2008	3,466,168	558,446	-2,907,722	4,024,614

4,119,140	-3,082,430	518,355	3,600,785	2009
-----------	------------	---------	-----------	------

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، السلع والخدمات، 2009.

البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يبين الجدول (1.2) السابق مدى الفرق الكبير بين حجم الصادرات والواردات من السلع الفلسطينية، نتيجة للقيود المفروضة على الحدود والمعابر، وتحديد أنواع معينة فقط من المنتجات الصناعية والزراعية المسموح بتصديرها، وعدم التزام الاحتلال باتفاقية باريس الموقعة وتضييق الخناق أكثر على التجارة الفلسطينية الخارجية، مما زاد العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية على مدار سنواتها، وأدى إلى زيادة التعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة التبعية له.

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور¹ "مصطفى البرغوثي أكد فيها أنه من المفترض انتهاء اتفاقية باريس الاقتصادية منذ العام 1999 بانتهاء اتفاق أوسلو، لأن الاتفاق يكرس تبعية اقتصادية مثلما يكرس اتفاق أوسلو عبودية سياسية، لذلك يجب نفس اتفاق باريس من خلال الاعتماد على النفس باقتصاد وطني مقاوم، ومنتج زراعي ومن خلال التركيز على التعليم والزراعة والصناعة في الخطط الاستراتيجية القادمة، لا من خلال زيادة الضرائب، وزيادة العبء على المواطنين.

2.4.2 التبعية الأمنية في فلسطين:

أدت اتفاقية أوسلو وملحقها الاقتصادي اتفاق باريس إلى ترسيخ حالة من التبعية السياسية لإسرائيل، فقد أثبت الواقع بعد النصوص بهذه الاتفاقيات أن الاحتلال الإسرائيلي هو المتحكم الرئيسي في أراضي السلطة الفلسطينية براً وبحراً وجواً، كما أنه يسيطر على المعابر والثروات والموارد بالكامل، وتجلّى ضعف الفلسطينيين وانخراطهم في سياسة التنازلات بشكل واضح من خلال قبولهم بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ-ب-ج)، وتضمنت الاتفاقية تعليمات مفصلة تحدد البناء ضمن مواصفات واشتراطات محددة في مناطق مختلفة ومبينة على خرائط مرفقة، حيث اصطدمت المفاوضات بعدة عقبات كون العمل والبناء والانتقال ممنوع بدون موافقة الإدارة الإسرائيلية، كما احتوت تفصيلات دقيقة بشأن قضية العبور الآمن من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وبشكل يحول مسألة الوحدة الجغرافية للمنطقتين إلى مسألة نظرية، وبالتالي استطاع

(1) مقابلة أجراها الباحث عبر التليفون مع د. مصطفى البرغوثي في تاريخ 17-12-2012.

الإسرائيليون إضافة تقييدات عديدة على القيود السابقة، وتمكنوا من خلالها حصر إمكانيات وحدة المناطق الفلسطينية ليس فقط بين الضفة الغربية وغزة بل داخل الضفة الغربية (ظاهر، 2006، ص3).

أما على الصعيد الأمني فقد احتلت مسألة الأمن حيزاً كبيراً في مفاوضات أوسلو، حيث أن الشق الأمني يؤكد نجاح الإسرائيليين بفرض شروط أمنية قاسية من أجل تحسين وضع الاحتلال في مواجهة أي ثورة فلسطينية محتملة، وحماية الإسرائيليين من العمليات الاستشهادية التي من الممكن أن تقودها بعض الفصائل الفلسطينية مما مس بالسيادة والصلاحيات التي منحت للسلطة الفلسطينية، وبينت أن الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير لا يعني الإقرار بحقوقه التي نصت عليها وكفلتها قرارات الشرعية الدولية، كما كانت الصلاحيات الأمنية وحفظ النظام العام من ضمن الأمور التي تم التفاهم حولها في اتفاقية المرحلة الانتقالية التي وضعت الخطوط العريضة التي سيتم من خلالها وضع تلك الأمور موضع التنفيذ من خلال تحويل مرحلة الحكم الذاتي المنصوص عليها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير الفلسطينية يكون مقياسها أمن المستوطنات وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي وأمن مواطنيها بصورة عامة، كما أن الإسرائيليين ينظرون إلى التجمعات الفلسطينية الموجودة في الدول العربية من منظور أمني وتشتت توطيئهم في الدول العربية التي تستضيفهم للوصول كشرط أساسي للتوصل إلى الحل الشامل (قاسم، 1998، ص246).

أما فيما يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات وحفظ النظام العام وحل الخلافات الناشئة فإن الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين رسمت الخطوط العريضة التي سيتم في ضوءها وضع تلك الأمور موضع التنفيذ، وما يثار في هذا الصدد هو محدودية الصلاحيات المعطاة للفلسطينيين والتي يمكن تلخيصها بعبارة (صلاحيات إدارية بحتة ومحدودة جداً) تتركز حول إدارة الأمن الداخلي وجباية الضرائب والتعليم وغيرها، بينما تبقى القضايا الحساسة والتي هي من جوهر ومميزات وجود الدولة في يد إسرائيل، فالأمن الخارجي وأمن إسرائيل والمستوطنات هي أمور ليس للسلطة الفلسطينية يد فيها بل هي متروكة للإسرائيليين، والمتبقي من بنود الاتفاقية ركز على تطوير التعاون الاقتصادي بين الطرفين وتعزيز الارتباط بينهما بشكل جعل الطرف الفلسطيني مرتبط ومعتد على الجانب الإسرائيلي بكافة أمور حياته اليومية الأمر الذي أضعف أيضاً القرار الفلسطيني حيث تكمن خطورة هذه الاتفاقية في أنها شكلت الإطار العام للاتفاقيات اللاحقة لها والجدولة الزمنية لها والتي لم يكن بالإمكان تجاوز ما انطوت عليه من نقاط لم تكن في صالح الطرف الفلسطيني (ظاهر، 2005، ص5).

وقد ورد في اتفاقيات أوسلو أن الجانبان سيعملان معاً على التنسيق الأمني فيما بينهما من خلال ملاحقة "الإرهاب" والعمل على القضاء على مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي وليس الفلسطيني مما يجعل الفلسطينيين حراساً على أمن إسرائيل، وأن القضية الفلسطينية تقلصت لتصبح مشكلة أمنية إسرائيلية، ونتيجة لذلك ساد شعور لدى الفلسطينيين بأن أجهزتهم الأمنية تعمل كوكيل لإسرائيل بدلاً من أن تكون أداة انتقالية لإنهاء الاحتلال، فبدلاً من الدفاع عن الأرض الفلسطينية يجري اليوم تعزيز قوة هذه الأجهزة بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توفير الأمن لإسرائيل من خلال وجود كبار الجنرالات الأمريكية الذين يعملون على تحديد بنية قوات الأمن الفلسطينية ومهامها (قاسم، 1998، ص 247).

ومن خلال التعاون الأمني باتت قوات الاحتلال قادرة على دخول مناطق السلطة في الضفة الغربية واغتيال الناشطين الفلسطينيين وبتنسيق تام بين أجهزة الأمن الفلسطينية، كما أن العديد من الأسرى الفلسطينيين أكدوا أن ملفاتهم الأمنية التي كانت لدى اعتقالهم عند أجهزة السلطة المختلفة كالمخابرات وجهاز الأمن الوقائي قد وجدوها بالكامل عند الاحتلال الإسرائيلي بعدما تم اعتقالهم والتحقيق معهم من النقطة التي انتهت عندها السلطة الفلسطينية، وهما ما يظهر حجم التنسيق الأمني والتبعية الأمنية للاحتلال.¹

3.4.2 التبعية الثقافية في فلسطين:

إن خطورة التبعية الثقافية أنها تمس المجتمع من الداخل، وقد حاول الاحتلال ومعه المانحون تخييب الفضاء الفلسطيني القديم ليحل مكانه فضاءً جديد، سواء في الخطاب الرسمي للمؤسسات، أو في الخطاب الثقافي التابع، وعلى نطاق المجتمع، أو في الواقع المادي المعاش، من خلال إعادة إنتاج ذاكرة جمعية جديدة، تستند إلى معايير ونظرة الجماعات المهيمنة، ومشروعها السياسي، والمتمثل في السلطة الفلسطينية (حمدان، 2010).

لم تتوقف محاولات الداعمون تغيير الخطاب الثقافي على المستوى الرسمي فحسب، فقد تغيرت المصطلحات التي كانت تتبعها أيضاً المنظمة غير الحكومية في فلسطين من مصطلحات وطنية إلى مصطلحات مهنية مُعولمة بهدف الحفاظ على التمويل الأجنبي، في تبعية واضحة أدت إلى انفصال وانفصام هذه المؤسسات عن الأحزاب الوطنية التي انبثقت منها، ويظهر الممول الغربي هنا "الذات" الفاعلة، ليحدد ماذا يصلح من المفاهيم والبرامج، ولتلعب دوراً فاعلاً في إعادة تشكيل المجتمع وبناء المتعددة.

¹ في مقابلة مع المحرر نادر أبو تركي في صفقة وفاء الأحرار والذي أمضى أكثر من 9 سنوات في سجون الاحتلال.

وعلى سبيل المثال اشترطت الوكالة الأمريكية للتنمية (USAIDE) حصول أي من المنظمات غير الحكومية على تمويل لمشاريعها، بأن توقع على وثيقة محاربة "الإرهاب" الأمريكية المهينة بحق الشعب الفلسطيني، وبدأت ترخص الوكالة لعشرات المنظمات غير الحكومية الأجنبية داخل الأراضي الفلسطينية، تحت مسمى شركات غير ربحية للعمل بشكل مباشر دون وجود أي وسيط فلسطيني، على سبيل المثال لا الحصر انظر CHF، وكمنيكوس¹، وكانت تهدف بزيادة عدد هذه المنظمات لتخفيف تأثير الأحزاب السياسية داخل الشارع الفلسطيني على الجماهير، وتغيير الخطاب من وطني إلى تنموي معيشي(صبيح، 2011).

لقد بدا واضحاً أن المسافة السياسية دخلت كلياً في العمل التنموي، وارتكز الخطاب على تبرير شروط الممولين السياسية بصيغة تقنية بحيث تحويل كلمات الصمود والمقاومة والتعبير إلى كلمات اقتصادية أخرى، مثل البطالة والفقر والتنمية.

المهمة الآن بعد تحديد موقع مجتمع المانحين من مشروع الهيمنة وفيه، هو رصد لمقولات هذا المجتمع في إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني، وإعادة موضعة الفرد والجماعة الفلسطينية ضمن هذا المكان والزمان، بمعنى آخر رصد الهندسة الاجتماعية التي يمارسها مجتمع المانحين (وهم التنمية، 2010).

أما بالنسبة للمناهج الفلسطيني فقد جرى تحليل مفصل من قبل العديد من معاهد الأبحاث العالمية، والصهيونية فقد طالبت القنصلية الأمريكية العامة في القدس إجراء دراسات على المناهج الفلسطيني من قبل مركز "فلسطين/ إسرائيل" للبحث والمعلومات، وفي أوروبا قام معهد "جورج إيكوت" بتقديم تسهيلات لهذا البحث، ونشرت أوراق البحث من قبل جهات دولية مثل معهد "هاري ترومان لأبحاث تعزيز السلام" التابع للجامعة العبرية، وعرضت من قبل تحالف "أوسلو" لحرية الدين والاعتقاد. (حمدان، 2010، ص 67)

وعلى المستوى السياسي فقد عقدت لجنة فرعية حول التعليم الفلسطيني تابعة لمجلس النواب الأمريكي، ولجنة سياسية تابعة للبرلمان الأوروبي جلسات استماع حول المسألة، وفي المحصلة أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً أكد فيه أن الكتب المدرسية خالية من أي محتوى تحريضي ضد "إسرائيل" كما أشار تقرير مركز "فلسطين/ إسرائيل" للبحث والمعلومات، لعام 2003 إلى أن التوجه الشامل للمناهج هو سلمي، ولا يحرض على الكراهية أو العنف ضد "إسرائيل" أو اليهودية أو الصهيونية، ولا حتى ضد القيم والتقاليد الغربية المسيحية-اليهودية(صحيفة القدس 2004/12/23، ص 14)

افتقر التعليم التربية في المدارس الفلسطينية إلى غايات وطنية، مع عدم وضوح هذه الغايات إن

¹ انظر: مواقع الإنترنت لهذه المؤسسات.

وجدت، وأدى إلى عدم الاهتمام بتنفيذها إلى استتساخ غايات من الخارج، وزرعها في رحم المجتمع الفلسطيني، دون مراعاة الواقع الملموس، أما فيما يخص برامج تدريب المعلمين حول إدماج مفاهيم التربية المدنية الحديثة في الإرشاد التربوي، أو تحسين مستوى ممارستهم اليومية داخل الصف، والمدرسة وخارجها، وإنَّ الأمر ليس له علاقة بالمتدربين، وإنما بالمضمون المقدم، والذي هو خارج الواقع الذي يعيشونه¹، فالأمر متعلق بالفلسفة التربوية التي وضعتها الجهات المانحة و"إسرائيل" وأشرفت عليها، والتي جاءت تلبية لنزعة التفوق الغربي وتماشياً مع منطلق العولمة، دون النظر إلى الخصوصية الوطنية والحضارية لفلسطين (سعادة، 2008).

لقد تم تغيير فلسطين ككل في المنهاج الفلسطيني، كما غيبت الهوية والوطنية لتحل محلها ثقافة جديدة، تختزل فلسطين في الواقع المصنَّع، أجزاء من الضفة وغزة، والفلسطيني في هذا المنهاج يسكن فيها، ويخضع للسلطة الفلسطينية، لتنتقل الذاكرة الجمعيَّة من ذاكرة وطن إلى الذاكرة، أو احلال ذاكرة مُنطَلِقة من القيم الغربية: التسامح والمواطنة والعيش المشترك.

5.2 الخاتمة:

لم تكن القضية الفلسطينية قضية سياسية فحسب، بل هي قضية إنسانية واقتصادية واجتماعية وفنية وثقافية وتراثية، لأن حجم الدمار الذي سببه الاحتلال كان كبيراً جداً، وانعكس على مختلف هذه الجوانب.

لقد وقعت السلطة الفلسطينية في أشكال التبعية كافة، وتركزت على التبعية الاقتصادية المرتبطة كلياً بالمساعدات الدولية، والتي ارتهنت بمدى التقدم في العملية السياسية، وأصبحت السلطة في مشكلة اتخاذ قرار قد يكون مناهضاً للسياسة الدولية وللمانحين مما يهدد بوقف المساعدات المالية.

كان اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي وراء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي، فقد أتاحت الاتفاقيات الاقتصادية للاحتلال السيطرة على المعابر الفلسطينية، والتحكم بالصادرات والواردات من خلال الكمية والأنواع المسموح تصديرها أو استيرادها، كما أن الاحتلال قام بتدمير البنى التحتية للمصانع الفلسطينية، ومنع إدخال المواد بشكل دائم، مما شكل تبعية اقتصادية كبيرة للاحتلال الإسرائيلي.

ولا تزال السلطة تعيش حالة من التبعية المالية من خلال توجيه كم كبير من المساعدات، والقروض الحسنة لسد العجز في موازنة السلطة وبشكل دائم، وتوفير رواتب الموظفين، وهي غير قادرة على

¹ هذا ما قاله صلاح الصابوني الخبير والباحث في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تقييمه لمنهاج التربية المدنية الفلسطينية.

تغطية هذه الأعباء المالية ذاتياً نتيجة الاقتصاد الهش.

ولقد سعت أمريكا منذ بداية اتفاق أوسلو إعادة تشكيل وبناء الأجهزة الأمنية، بناء على ثقافة تم تحديدها مسبقاً، وضمن مهام وأهداف واضحة، تهدف لمنع أي عمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد علمت السلطة في نهاية المطاف أن دورها أصبح حارساً للاحتلال الإسرائيلي وأمنه، ولكنها غير قادرة على التهرب من هذه التبعية منعاً لوقف الدعم المالي لها.

إن حالة التبعية التي تعيشها السلطة من خلال المؤشرات الواضحة للتبعية، وبكافة أشكالها، لا يمكن أن تخلق كياناً اقتصادياً وسياسياً حراً ومستقلاً، حتى يتم التخلص من أشكال التبعية تدريجياً، وإعادة النظر في كافة الاتفاقات الموقعة، وخلق طرف مناصر للقضية الفلسطينية كبديل عن أمريكا والتي كانت منحازة بشكل كبير للاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثالث

الواقع الفلسطيني وأثره على اتخاذ القرار السياسي

1.3 مقدمة:

تعتبر عملية صناعة القرار السياسي من أعقد وأهم الأمور التي يترتب عليها تنمية وتقدم البلدان، ولقد تناول الفصل مفهوم القرار السياسي، وآلية اتخاذه، وما العناصر المهمة التي يجب أن يمر بها القرار السياسي ليكون سليماً ابتداءً من مشاركة كافة الأطراف وتكامل عملية القرار انتهاءً بدراسة العوامل والبدائل مع المحافظة على الثوابت والحقوق، وما هي أهم العناصر التي تؤثر في استقلالية القرار السياسي.

وأشار الفصل إلى النظام السياسي الفلسطيني وتاريخه قبل مرحلة أوسلو وبعدها، ثم تطرق إلى مرحلة حصار الرئيس ياسر عرفات في انتفاضة الأقصى، ومحاولات تغيير النظام السياسي من رئاسي لبرلماني لنزع مراكز التحكم في القرار السياسي من قبل الرئيس، ثم تناول مرحلة الانقسام الذي حصل في النظام والقرار السياسي الفلسطيني عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006.

2.3 مفهوم القرار السياسي :

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، فتعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي، ولذلك أضحت التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وما يسمى بقرار خارجي، أمراً هاماً (زهرا، 1999، ص2).

فالقرار في طبيعته، عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسيير عمل معين. ولذلك فإننا في حياتنا العملية نكاد نتخذ يومياً مجموعة من القرارات بعضها ننتبه وندرسه والبعض الآخر يخرج عشوائياً من غير دراسة، إلا أن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبثية، بل تأتي بشكل منظم ومدروس، لأنها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرات ودراسة وجهد ماثلين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبُّ إليه الحاجة (النعمي، 2009، ص3).

من ثمّ القرار السياسي هو عبارة عن الوظائف التي يقوم بها من هم في أعلى هرم السلطة السياسية والتي من شأنها الحفاظ على بقاء هذا النظام من جهة، وتوفير الاستقرار من جهة أخرى، ولكي تتم هذه المهمة بنجاح من قبل صانع القرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي فإن ذلك يستلزم معرفة واسعة من قبل صانع القرار لِمَا يدور من مشاكل على هذه المستويات وذلك لتمضي القرارات التي يتم اتخاذها أو التوقف عنها أو تعديلها، وذلك حسب مقتضيات القضايا بشكل عام (تمار، 2006، ص1).

وتعتبر عملية صناعة القرار السياسي هي إحدى أبرز وظائف النظام السياسي، وتبين مدى استجابة هذا النظام إلى المطالب الموجهة إليه، والتي تتأثر بالأساس بعوامل سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وهنا تبرز أهمية العامل القيادي في عملية اتخاذ القرار السياسي ومدى تأثره بعوامل خارجية وداخلية نتيجة تعرُّض صاحب القرار إلى ضغوط متعددة داخلية وخارجية تؤثر على ماهية ومضمون هذا القرار، فالطبيعي أن يكون القائد أو صاحب القرار السياسي جزءاً من الأمة ويمثل مصالحها ويجسد إرادتها وذلك كَوْن القرار السياسي في النهاية هو قرار يقوم به قائد على رأس مجموعة أو فئة معينة تمثل الهرم السياسي لجماعة أو دولة أو أمة ما، فيتم اتخاذ هذا القرار بشكل مؤسسي يحد من العامل الشخصي للقائد أو المجموعة الحاكمة (ناصر، 2005، ص268).

كما أن دراسة عملية صنع القرار السياسي، تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة. فتحليل عملية صنع القرار تكشف مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية وبالتالي فإن احتمال النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية (زهرا، 1999، ص4).

ومما سبق يتبين أن القرار السياسي وكيفية اتخاذه له عدة أبعاد كما يلي:

1- إن عملية صناعة القرار هي عملية جماعية متكاملة، وإن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل دروة التفاعل والتشاور الذي يتم بين مختلف الأطراف التي تصيغ هذا القرار بالمستويات التنظيمية المختلفة المحيطة بعملية اتخاذ القرار السياسي.

2- إن الجهد المبذول من قبل صانعي القرارات بشكل عام والقرارات السياسية بشكل خاص تتمثل في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات ومن ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وبالتالي ربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرار للمواقف التي يتعامل معها.

3- هناك صعوبة في المهمة التي يحاول صانعو القرار القيام بها تتمثل في كيفية حصر كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، وحصر أهمية كل عنصر من هذه العناصر وتحديد درجة معينة من الأهمية لكل متغير يؤثر في اتخاذ القرار السياسي، وبالتالي تحديد أهداف أكثر دقة من جراء اتخاذ القرار وبالغالب تكون أهداف استراتيجية وأخرى تكتيكية أو انقالية وسيطة.

4- هناك صعوبة في التنبؤ بنتائج اتخاذ القرار بشكل عام والقرار السياسي بشكل خاص وذلك نتيجة وجود عدد كبير من المواقف والأطراف التي يتناولها هذا القرار مما يجعل التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المتوقع من قبل الأطراف الآخرين أمراً صعباً، بالإضافة إلى أن هناك تأثيرات داخلية وخارجية للقرار تجعل التنبؤ بنتائج القرار السياسي أمر صعب أيضاً نتيجة ارتفاع درجة التغير في عناصر الموقف السياسي والأطراف المحيطة والمتأثرة فيه.

5- القرار السياسي هو قرار مجموعة من الأشخاص تمثل مؤسسة اتخاذ القرار في بلد ما ولذلك لا تخلو عملية اتخاذ القرار السياسي من العامل الشخصي الذي بدوره يؤدي إلى تدخل العامل العاطفي بشكل أو بآخر، وخاصة في مواقف الأزمات أو في مواقف التهديد الخارجي مما يقف حائلاً دون النظر إلى بعض البدائل، كما أنها تؤثر في عملية التقييم بطريقة أو بأخرى، ويجعل القرار السياسي مندفعاً في اتجاه واحد بغض النظر عن التداعيات والعواقب وذلك على سبيل المثال عندما يتعلق القرار السياسي بالكرامة الوطنية والحقوق لشعب أو دولة ما، فلذلك يكون القرار على درجة عالية من المخاطرة كونه التداعيات المترتبة عليه تتعلق بعقوبات ومواقف من قوى خارجية تشكل تهديد موضوعي لمتخذ القرار السياسي (زهران، 1999، ص5).

3.3 عناصر صناعة القرار السياسي:

يمكن تصنيف العناصر التي تساهم وتبلور صناعة القرار بشكل عام والقرار السياسي بشكل أساسي كما يلي:

1- البيئة الخارجية:

والتي تتكون من عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات، وهذه البيئة الخارجية قد تهيئ إمكانات معينة للحركة والفعل، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة، ويمكن

القول أنه كقاعدة عامة، فإنه كلما زاد الضغط من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الاختيار أمام الأجهزة المسئولة عن صنع القرارات واتخاذها (زهرا، 1999، ص6).

وبالنظر لما هو قائم في النظام السياسي الفلسطيني متمثلاً بالسلطة الفلسطينية نجد أن البيئة الخارجية لتصرف السلطة مرتبطة بقيود الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مع الدول المانحة وإسرائيل والتي ربطتها بهذه القوى، وجعلتها تتعرض للضغط الدولي باستمرار، ومحل لتجاذب السياسات الدولية الخارجية في المنطقة، وقد كان الضغط على السلطة الفلسطينية خارجياً مؤثراً بشكل أساسي في اتخاذ القرارات السياسية منذ اتفاق أوسلو وحتى هذه اللحظة.

2- البيئة الداخلية:

وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات المصالح والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني في بلد ما وغيرهم (مقلد، 1982، ص153).

ومثال لذلك، فإن الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقي بضغط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، كما أن ديمقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية، وبصورة لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على احتكار هذه العملية في يدها، وحصراً في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام .

لقد تعرضت السلطة الفلسطينية لضغوطات المنظمات غير الحكومية والتي تقوم بإنجاز مشاريع تنموية واغاثية مشروطة مشغلة الحاجة الفلسطينية لهذه المشاريع الناتجة عن القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على السلطة الفلسطينية، والتي بدورها تجعل القبول بدور لهذه المنظمات يؤثر في البيئة الداخلية للقرار السياسي الفلسطيني.

ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية التي مورست بشكلها المعتاد، والتي نتج عنها فوز القوى المعارضة كحماس، قد قللت حجم مشاركة جميع الأطراف بصورة عكسية نتيجة لتدخل البيئة الخارجية في أحداث انقسام داخلي وفرض قيود وشروط داخلية على الطرف المتمثل في السلطة الفلسطينية بعد رفض النتائج الديمقراطية للانتخابات التشريعية.

3- الضغوط الناتجة عن الحاجة إلى اتخاذ قرار معين ازاء مسألة أو موقف معين:

لا يمكن تصور عملية قرار أياً كانت بلا ضغوط، فعند الحديث عن عملية اتخاذ قرار معين تجاه مسألة معينة فإننا نتحدث تلقائياً عن ضغوط، فعملية اتخاذ القرار تكون أساساً نتاج لضغطٍ ما يكون عادة مرتبطاً بهدفٍ معين أو بتوقعات للرأي العام، ويتحكم حجم الضغط بالغالب بطبيعة القرار المتخذ سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً (زهرا، 1993، ص6).

لقد أدى الارتباط الكامل من قبل السلطة الفلسطينية بالشروط والاتفاقيات الدولية، وعدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بأي من تلك الاتفاقيات بل كان دائم التهرب منها، إلى تقليل الحرية الممنوحة في اتخاذ أي قرار سياسي مستقل.

4- طبيعة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار:

تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الاتصال والتعامل، فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرارات السياسية، بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة (مقلد، 1982، ص153).

لقد أصبحت الهياكل التنظيمية هامشية في عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني بداية من منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر المرجعية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني بعد أن أصبحت تتدرج تحت إطار السلطة لا العكس، ثم المجلس التشريعي الفلسطيني كهيكل تنظيمي ورقابي جاء بطريقة ديمقراطية فتم تعطيل عمله بالكامل نتيجة الانقسام الفلسطيني، وتحولت جميع القرارات السياسية في يد الرئاسة الفلسطينية بطريقة ديكتاتورية.

4.3 العوامل المؤثرة علي صناعة القرار السياسي:

بالإضافة إلى العوامل السابقة التي تعتبر عوامل فاعلة في بلورة عملية اتخاذ القرار بشكل عام إلا أن هناك العديد من المؤثرات التي يكون صانع القرار السياسي خاضعاً لها ومن بينها ما يلي (مقلد، 1982، ص ص 253-254):

- 1 - دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسئول.
- 2 - ميوله واتجاهاته الشخصية.
- 3 - رؤيته عن مصالح دولته وطبيعة تقييمه لها.
- 4 - إدراكه للموقف الخارجي، وكذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
- 5 - مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين.

- 6 - انتماءاته المذهبية أو ميوله العقائدية.
- 7 - القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات.
- 8 - تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.
- 9 - الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية.
- 10 - الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة.
- 11 - التقاليد والأعراف.
- 12 - الاتجاهات الشعبية في دولته.
- 13 - توقعاته عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوى العلاقة بالموقف.
- 14 - الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مؤثرات وعوامل اتخاذ القرار السياسي تتغير من شخص لآخر ومن واضع سياسة لآخر، فهناك صانعو قرار يتعرضون لحجم ضغوطات ومؤثرات أكثر من غيرهم ولذلك تختلف درجة وحجم الضغوط والعوامل المؤثرة على صانع القرار من شخص إلى شخص آخر، إضافة إلى ذلك فإنه في هذا الخصوص تفاوت بشكل كبير في متغيرات المواقف السياسية من ناحية طبيعة التكوين لمتخذ القرار لما يحيط به من ظروف (زهران، 1993، ص 23:28).

5.3 معوقات عملية صنع القرار السياسي:

من المفترض أن تتم عملية صنع القرار على أعلى درجة من الرشد والعقلانية، استناداً إلى مجمل الحسابات والتقديرات والدراسات والتحليلات، باعتبارها خلاصة التشاور الجماعي بين كافة المختصين وأطراف "عملية صناعة القرار" من بدايتها وحتى نهايتها، إلا أنه رغم ذلك فإن العديد من القرارات ومع التزامها بالإطار السابق من الحسابات والتقديرات، تأتي بنتائج عكسية لما تم توقعه، وتحليل المسببات من خلال دراسات عديدة أمكن استخلاص جملة معوقات تسهم في عدم الوصول بالقرار إلى النتيجة المأمولة، وهذه المعوقات قد يمكن السيطرة على بعضها في إطار التغذية الاسترجاعية عند إعادة النظر في القرار، وبعضها خارج نطاق السيطرة.

وبالإشارة إلى أن عملية صناعة القرار السياسي هي عملية متكاملة ومتداخلة ويصعب الفصل بين مكوناتها، لتعقيد المسألة من جانب وتعرضها لغموض كثيف من جانب آخر، فقد تتداخل عوامل داخلية وعوامل خارجية، وهناك عنصر بشري له دور حاسم في اختيار ما يجب أن يتخذ ولهذا العنصر أياً كان موضعه (رئيس دولة أو رئيس حكومة أو وزير مختص أو قائد إداري

....إلخ) له خصائصه وسماته الشخصية، كما أن طبيعة النظام السياسي السائد ودرجة التطور الديمقراطي لها شأن كبير في عملية صنع القرار .

وترتبط هذه العملية بالأهداف إن وجدت، وبالوسائل إن تمت صياغتها ومعرفتها، وكذلك بعنصر الزمن من حيث التوقيت، وهل تتحرك هذه العملية في سياق التطور الزمني الطبيعي والعادي بدون دخول عناصر المفاجأة والأزمة عليها، وقد تتحرك هذه العملية في إطار رد الفعل الناجم من البيئة المحيطة داخلية كانت أم خارجية، وهو الأمر المعروف بقرارات الأزمة، وقد تتداخل اعتبارات الدوافع المسبقة وطبيعتها من حيث غلبة العوامل الشخصية أم الموضوعية، ولكن في المعنى الأخير تبقى هذه المعوقات نقاط ضعف تواجه عملية صنع القرار بصفة عامة، ويمكن بلورتها فيما يلي من عوامل (مقلد، 1982، ص154-156).

- 1- وقوف بعض الاتجاهات والتصورات التقليدية من جانب المجتمع، كحائل أمام بحث وتحليل بعض الخيارات أو البدائل الأكثر واقعية، أو الأكثر ملاءمة من غيرها لظروف الموقف الذي تحسب هذه القرارات في مواجهته، مما يضطر معه صانع القرار لترجيح قرار معين غير مضمون النجاح، أو ترجيح قرار، يصعب تنفيذه بالشكل المخطط عند ترجمته للواقع الفعلي.
- 2- صعوبة إجراء الملاءمة الضرورية بين القرارات الواقعية، وبين الأهداف الاستراتيجية العريضة التي يرتبط بها صانع القرارات في موقف حدد.
- 3- يؤدي اختيار سياسة معينة إلى التداخل أو الصدام مع سياسة أخرى، يجعل مثل هذا الاختيار أمراً غير رشيد وذلك في ضوء النتائج المتوقعة من تنفيذ نمطين غير متناسقين من السياسات.
- 4- إن النخبة المسؤولة عن صنع القرارات قد تتبنى مجموعة من المصالح في مواجهة موقف معين والتي تختلف عن تلك التي تفضلها أو تتحمس لها أغلبية المجتمع، ما يجعل هذا المجتمع يتصور أن القرارات التي يتم صنعها لحماية مصالح لا يؤيدها ولا تحظى باقتناعه هي قرارات غير رشيدة أو غير موضوعية في محصلتها النهائية.
- 5- إن صانعي القرارات قد يسعون إلى وضع قرارات متوازنة وملائمة لطبيعة الموقف، ولكنهم يفشلون في الحصول على التأييد الجماهيري لها، مما يجبرهم على التحول عنها في اتجاه قرارات أقل ملاءمة وأكثر إرضاء في الوقت نفسه لهذه السيكولوجية الشعبية الجماعية.
- 6- إن النزاعات التي تنشأ بين صانعي القرارات نتيجة عدم التجانس في ميولهم ومعتقداتهم، أو في تجاربهم وخبراتهم، أو في مداخلهم ومعالجتهم للمسائل المطروحة للبحث والتحليل، قد

تنتهي إلى اختيار سياسات وقرارات خاطئة نتيجة هذا العيب الأساسي الذي يعاني منه تكوين جهاز صنع القرار سواء في المجال الخارجي أو الداخلي.

7- صانعو القرارات عندما يتم اختيارهم، فهم لا يُختارون من بين كل القرارات البديلة الممكنة، وإنما فقط من بين تلك البدائل المنظورة لهم، وقد تكون هناك قرارات بديلة من النوع غير المنظور والأكثر قبولاً بمعيار المصالح والأهداف والظروف، إلا أن عدم معرفة صانع القرارات بها أو عدم إدراكه وتصوره لها هو الذي يجعله يحصر تفكيره في إطار البدائل المنظورة وحدها.

8- الانحيازات الشخصية لبعض صانعي القرارات قد تحول دون اعتبار وتحليل بعض البدائل التي يقضي منطق الموقف بتحليلها وتقييمها والمفاضلة بينها تمهيداً للاستقرار على خيار نهائي محدد.

9- تحمل جهاز صنع القرارات بأعباء ومسئوليات كبيرة، مما يجعله عاجزاً عن اتخاذ قرار رشيد وموضوعي أو يتسم بالفاعلية المطلوبة، ويتفق مع المدى الزمني المحدد مما يسهم إجمالاً في ضعف القرار أو احتمال فشله بدرجة كبيرة.

10- معاناة جهاز صنع القرارات من مشكلة التدفق المتزايد للمعلومات دون توافر القدرة من الأجهزة الفنية المختصة على استيعابها وتنظيمها وإعدادها وتفسيرها، ومنع تراكمها واحتجازها، ثم القيام بتبليغ الدوائر المسؤولة عن اتخاذ القرارات بالعناصر الضرورية من هذه المعلومات في الوقت المناسب .

11- عدم قدرة جهاز صنع القرارات على استيعاب الدروس المستفادة من تجاربه الماضية أو من خبرة تعامله مع بعض المواقف المتشابهة، وهو ما يحرمه فرصة الوعي بأخطاء الممارسة، والاستفادة من التراكم التاريخي، و عدم قدرته في معظم الأحيان على ممارسة النقد الذاتي وإصلاح الخطأ أولاً بأول.

12- وجود عيوب في أسلوب عمل جهاز الاتصالات داخل عملية صنع القرارات، مما يؤدي إلى التبليغ الخاطئ للأفكار والآراء، أو تشويه المعلومات أو ضياع بعض عناصرها، أو تعطيل الحوار الدائر عبر المستويات التنظيمية المختلفة حول تفسيرات الموقف في علاقته بأهداف الدولة ومصالحها، والنتيجة هي وجود مناخ غير ملائم لاتخاذ قرارات رشيدة بسبب هذه الفوضى والتشويش الذي ينجم عن تدهور فاعلية جهاز الاتصالات المسؤولة عن إدارة العلاقات بين القنوات المختلفة لصنع القرار .

13- افتقار صانعي القرارات إلى المعلومات الضرورية عن الموقف الذي يتناولونه بالمعالجة والتحليل، كما قد تكون البيانات المتاحة لديهم غير دقيقة، مما قد يتطلب الأمر إلى التدقيق

في البيانات بتعدد مصادرها، وتتقبة هذه البيانات باستمرار، من خلال جهاز مختص وعلى درجة عالية من الكفاءة، باعتبار أن المعلومات الشاملة والدقيقة هي أساس القرار السليم.

14- عدم قدرة جهاز صنع القرارات على إجراء تقييم دقيق وشامل لعناصر قوة دولتهم التي يتخذون هذه القرارات باسمها، مقارنة بقوة الأطراف الأخرى التي قد تؤثر فيها تلك القرارات على نحو أو آخر.

6.3 النظام السياسي الفلسطيني وآلية صناعة القرار:

تناولت الكثير من الدراسات والأدبيات الفلسطينية والعربية والأجنبية النظام السياسي الفلسطيني وتحليله مكوناته، وما تمخض عنه من آلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني وكثيراً ما حاولت هذه الدراسات وضع رؤية لكيفية جعل النظام الفلسطيني أكثر ديمقراطية، وتطويره للوصول لآلية اتخاذ قرار سياسي سليمة قائمة على أرضية ديمقراطية، وهو ما يماثل في كثير من الأحيان ما يتم في الدول كاملة السيادة التي تسعى لتطوير نظمها السياسية وآليات اتخاذ القرارات فيها، مع العلم أن للتجربة الفلسطينية في هذا المجال خصوصيتها المعهودة كونها تعاني منذ ستة عقود من مأساة النكبة، وما تبعها من تشرد الشعب الفلسطيني في بقاع الارض وهي عوامل كانت كافية لتحول دون تحقيق هدف صياغة نظام سياسي فلسطيني والعمل على تطويره من خلال تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها باعتبارها الوعاء الأساسي الجامع لتجربة النظام السياسي الفلسطيني (أيوب، 2006، ص75).

وقد كان الاحتلال الإسرائيلي دائم التأثير في النظام السياسي الفلسطيني من خلال السيطرة على مؤسسات السلطة وقصفها بالصواريخ، ثم عدم التزامه بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية وفرض حصار سياسي واقتصادي على حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية.

1.6.3 ماهية وتعريف النظام السياسي الفلسطيني:

إن التركيبة السياسية والاجتماعية في أي مجتمع تفرز نظامها السياسي وتحدد نسق العلاقات السياسية في هذا المجتمع وفي حالة المجتمع الفلسطيني الذي حيل بينه وبين تأسيس دولته وتقرير مصيره، وممارسة سيادته لم يكن بفعل تخلف في المجتمع الفلسطيني وتشكيلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنما كان بفعل قوى خارجية كان لها الدور الحاسم في هذا

الغياب وفي تحديد طبيعة وسمات النظام السياسي الفلسطيني، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي راقبت وأشرفت على تكوين هذا النظام¹.

ولطالما كان هناك إشكالية في الإقرار بوجود نظام سياسي فلسطيني تنبثق عنه آلية اتخاذ قرار سياسي سليمة بمعنى الكلمة من عدمه، خاصة عند الحديث عن الإمكانية المتوفرة للانتقال بهذا النظام من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر تطوراً كأبي نظام سياسي يعمل على التطوير الدائم والاتجاه نحو ديمقراطية حقيقية وشفافية في إدارة المؤسسات والعمل على تحقيق الحكم الرشيد، فسمات أي نظام سياسي تقاس بالسياسات التي يتبعها والتي تحدد آليه اتخاذ القرار السياسي في هذا النظام، والتي تبقى إحدى وظائف ومهام النظام السياسي المتعددة التي تقوم أساساً على سياسات دينامية تفاعلية، تعمل على صياغة وتنفيذ سياسات تنموية شاملة أهمها التحول الديمقراطي وآلية اتخاذ القرار (أيوب، 2006، ص84).

لقد كان طابع النظام السياسي أو الحقل السياسي الفلسطيني الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية يتسم بالشمولية والاتساع الأفقي بفعل متطلبات العملية الوطنية والنضالية في ذلك الحين، وهو ما احتاج إلى حالة من التعبئة الوطنية في كافة المجالات، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية وعاءاً جامعاً شاملاً، ولم تكن فقط عبارة عن فصائل وتنظيمات، وتشكيلات عسكرية وسياسية، وإنما ضمت بنيتها كذلك عدداً كبيراً من الأطر والاتحادات، والنقابات العمالية، والطلابية، والنسائية واتحادات الكتاب، والمؤسسات الانتاجية ومراكز الأبحاث وغيرها (الازعر، 1996، ص7).

2.6.3 تاريخ النظام السياسي الفلسطيني:

ينقسم النظام السياسي الفلسطيني الحديث إلى مرحلة النظام السياسي ما قبل أوسلو والمتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية وحيدة، والنظام السياسي الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو كما يلي:

1.2.6.3 النظام السياسي وآلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني ما قبل اتفاق أوسلو:

تتمثل هذه المرحلة في الفترة الممتدة ما بين تاريخ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، إلى تاريخ توقيع اتفاق أوسلو سبتمبر 1993، ولذلك يستوجب للتعرف على هذه المرحلة التعرف على تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية (التاريخ و النشأة) كون المنظمة المؤسسة المسئولة فعلياً عن صياغة اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني.

(1) غازي الصوراني الكاتب الفلسطيني، في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 15-1-2013.

اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 48 بـ"التجريبية الساذجة"، وبالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام، وقد كانت قيادتها من حيث الجوهر تعبيراً عن تحالف النزعة العائلية والإسلام التقليدي، كما بقيت هذه القيادة مغتربة عن حركة المجتمع، عاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية ولذلك، فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل (حوراني، 2000، ص22-65).

ليس من الصعب استنتاج أن أبرز ملامح الحياة الحزبية والسياسية التي كانت تميز المجتمع السياسي الفلسطيني في هذه الفترة، تمثلت في ظهور أطر تنظيمية أكثر منها أحزاب سياسية، توزعت اتجاهاتها بين محلي وإقليمي وقومي، وكانت آجالها القصيرة تعود إلى عدم نضوج مفهوم الإطار التنظيمي للحزب، وبسبب كثرة الانشقاقات في سياق النزاع والتنافس بين العائلات، والعمل في بيئة شديدة التعقيد والتغير، وعدم نضج التكوين المجتمعي، وبالرغم من كل ذلك يجب الاعتراف بأنها ساهمت في صقل الشخصية المعنوية للفلسطينيين وتكريس هويتهم الوطنية، فقد شارك بعضها في قيادة الثورة والإضراب ضمن ائتلاف وطني، ولذلك لا يمكن وصفها بالساذجة تماماً.

في أعقاب النكبة وقع الشأن الفلسطيني كله رهينة إرادة الدول العربية المجاورة وتوجهاتها وتجادباتها، وشكلت العقائد المهيمنة فيها غطاءً لتبرير إضاعة فرصة قيام سلطة فلسطينية، وغاب الصوت الفلسطيني الخاص والمميز على صعيد الفكر والممارسة السياسية، وتشكلت حركات سياسية كامتداد لحركات أم في الوطن العربي، وخصوصاً في قطاع غزة. (هلال، 2006، ص32).

وهذا ما أضعف تكوين قرار سياسي فلسطيني داخلي، نتيجة هذه التبعية السياسية للخارج، فقد أصبح قطاع غزة خاضع لحكم مصر، وكذلك الضفة الغربية خاضعة لحكم الأردن بعد النكبة، مما أضعف أي تحرك سياسي فلسطيني داخلي.

منذ قيام منظمة التحرير عام 1964، تم التعامل معها كتجسيد للكيان السياسية الفلسطينية، من حيث وجود قيادة ومؤسسات (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني الفلسطيني، والقضاء الثوري، ومؤسسات أخرى أهمها القوات المسلحة)، كما حُدِّد الميثاق القومي أولاً ثم الوطني - الاستراتيجية والهدف - فكانت بداية استراتيجية الكفاح المسلح ثم بالتدريج ومن خلال صياغات مبطنة تم الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي، هذا التحول بالاستراتيجية رافقه أو بالأدق كان نتيجة استعداد لتحويل الأهداف، من تحرير كل فلسطين إلى القبول بدولة على أساس الشرعية الدولية (ابراش، 2008، ص4).

كان (أبراش) موقفاً في أن المبادئ التي انطلقت عليها منظمة التحرير كانت سامية، بالرغم من انفتاحها وتقبلها لكل مع اختلاف الأيديولوجيات، وبالرغم من احتوائها على فصائل صغيرة أو ليست بالحجم الجماهيري المطلوب، ولكني لا أتفق مع الكاتب على بقاء هذه المبادئ على حالها، فسرعان ما تبدلت، وبدأت منظمة التحرير تدريجياً تتجه إلى العمل السياسي على حساب استراتيجية الكفاح المسلح، كما أن منظمة التحرير لم تعد تمثل الكل الفلسطيني من خلال التطور الحاصل جماهيرياً في الشارع لصالح أحزاب سياسية أخرى تبنت استراتيجية المقاومة كحماس والجهاد، كما أن وجود قيادة المنظمة في الخارج، وكان النظام السياسي الفلسطيني آنذاك هو نظام حركة تحرر وطني تناضل من خارج أراضيها، جعل المحددات الخارجية تلعب دوراً خطيراً في قيام النظام السياسي - منظمة التحرير - بداية ثم التأثير والتدخل الفج في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقاً.

2.2.6.3 النظام السياسي وآلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو:

أوجد اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل عام 1993 انشقاقاً كبيراً بين الفلسطينيين خلخل مرتكزات النظام السياسي الذي أسست له منظمة التحرير طوال ثلاثة عقود، أزمة النظام السياسي ما زالت هي التي تحكم الحياة السياسية اليوم وتشلها، ما عدا العمليات الفدائية والتي يبدو أنها لا ترتفع للنظام الرسمي، فلقد قام اتفاق أوسلو بخلخلة للنظام السياسي الفلسطيني بعناصره الأربعة وهي القيادة والمؤسسات والهدف والاستراتيجية (أبراش، 2008، ص7).

لقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة الدعم المالي للسلطة بنفس طويل ومؤثر منذ تأسيس اتفاق أوسلو، سواء أكان هذه الدعم من الحكومة الأمريكية أو المؤسسات ضمن منهجية التأثير في الشرق الأوسط للتحكم في السياسة الداخلية والخارجية للدول حسب مصالحها وحاجاتها، واستطاعت الولايات المتحدة استغلال حاجة السلطة الماسة للمال لتؤثر في القواعد الصحيحة للسلطة منذ نشأتها، لنزع اعتراف وتطبيع بالاحتلال الإسرائيلي تضع العرب في خانة التطبيع والاعتراف بالاحتلال بما أن أصحاب الحق قد وقعوا واعترفوا، وكانت هذه الخطوة بالاشتراك بين الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية لضمان تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي¹.

لقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم، وشكل السيادة

(1) د. رباح مهنا أحد قادة الجبهة الشعبية خلال مقابلة أجراها معه الباحث في 12-1-2013.

الوطنية عليه، ومن التغييرات التي شهدها هذا التطور على النظام الحزبي من إعادة إنتاج هيمنة حركة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال، واحتواء التشكيلات التقليدية وبالصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة إلى صعود تنظيمات "الإسلام السياسي"، وتراجع ملحوظ في تنظيمات اليسار، بالإضافة إلى تشكل النظام الحزبي في هذا الطور من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة الفلسطينية في مقابل قوى معارضة تأخذ على السلطة فسادها لا شرعيتها(محيسن، 2006، ص2).

لقد أنشأ الرئيس عرفات نظاماً سياسياً متأثراً بشكل كامل بشخصيته فكان لا بد من أن يتغير بعد وفاته، إذ كان هو بشخصه الصمغ اللاصق لهذا النظام، ولحركة" فتح" أيضاً، فقد أمسك بخيوط صنع القرار كلها، سواء أكانت سياسية أم إدارية، وتبعات غيابها واضحة للعيان داخل الحركة وفي السلطة الفلسطينية، ولعل سمة هذا النظام الرئيسية هي عدم المؤسسة، إذ على الرغم من وجود مجالس وهيئات ولجان في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارات ودوائر حكومية ووحدات إدارية متنوعة في السلطة الفلسطينية، فإن القرارات الرئيسية لم تكن تتم فيها، ذلك بأن النظام غير الرسمي تغلب على النظام الرسمي من ناحية الفعالية والدور في معظم الأحيان، لأنه يتشكل من محاور ارتباط وحلقات تتكون من مجموعات أو أفراد يستمدون فاعليتهم وشرعية وجودهم من خلال ارتباطهم بالرئيس عرفات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فكان القرار السياسي للرئيس عرفات قراراً ديكتاتورياً بشكل كبير وإن كان الرئيس يغلف هذه الديكتاتورية بمؤسسات المنظمة أو السلطة التي تعطي الشرعية لقراراته التنفيذية مثل المجلس التشريعي والمجلس المركزي اللذان يسيطر هو أساساً على غالبية أعضائهم وبالتالي يتحكم بالتصويت على أي قرار يتم في هاتين المؤسستين على سبيل المثال (جقمان، 2008، ص51).

وهنا يمكن القول أن النظام السياسي الفلسطيني الراهن من خلال مرحلة أوسلو عانى أول أزمة كانت على مستوى الهدف والاستراتيجية، حيث ظهرت قوتان متناقضتان من حيث الهدف والاستراتيجية سلطة ومعارضة، وبالتالي لم يعد هناك نظام سياسي فلسطيني واحد وواضح، الأزمة الثانية ظهرت مع مطالب الإصلاح حيث انقسمت النخبة حول مفهوم وطبيعة الإصلاح وآليه اتخاذ القرار وتطبيق مفاهيم الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني، وراج الحديث حول فساد السلطة وكيفية إصلاحها، وهو ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وكيفيته وآلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني . (ابراش، 2008، ص7-9).

لقد كان الحل الوحيد لنزع الأمر من يد الرئيس ياسر عرفات الحصار المالي والاقتصادي، لتدخل السلطة في أزمة اقتصادية وتحت الضغوط الأمريكية والأوروبية تم فرض محمود عباس

كرئيس للوزراء بهدف وقف التفرد في القرار السياسي الفلسطيني من قبل الرئيس ياسر عرفات بغية التقدم في عملية التسوية¹.

عندما تم حصار الرئيس أبو عمار ودخلت أمريكا على الخط وتم إقرار منصب رئيس الوزراء، فانقلت أزمة (النظام السياسي) إلى داخله وإلى الحزب الحاكم "فتح"، وتعمقت الأزمة مع حكومة أبو مازن حيث لم يسمح الرئيس الراحل ياسر عرفات بانتقال سلطة القرار السياسي الفلسطيني وافلاتها من يده، وانتهت هذه المرحلة بوفاة الرئيس ياسر عرفات حيث انتقل النظام الفلسطيني إلى مرحلة ما بعد ياسر عرفات (ابراش، 2008، ص 7-9).

وسعى الرئيس أبو مازن بعد انتخابه في كانون الثاني/يناير 2005 لوقف التشرذم السياسي والميداني اللذين اتسم بهما الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا سيما بعد وفاة الرئيس عرفات. وكان اتفاق القاهرة الذي تم في آذار/مارس 2005 يهدف إلى إيقاف هذا التدهور، وتوحيد القرار الفلسطيني، والاحتكام إلى شرعية سياسية جديدة منبثقة من الانتخابات (جقمان، 2008، ص 51).

لقد أدركت حماس أن السلطة تعيش في حالة سياسية ومالية صعبة، في ظل انتفاضة الأقصى، وزيادة الضغط الأمريكي عليها لوقف الانتفاضة، وفشلها في إحداث تنمية حقيقية، ودولة مستقلة، فقررت خوض الانتخابات التشريعية، وكان التفكير في بداية الأمر الحصول على نسبة تشكل معارضة قوية داخل المجلس التشريعي لتخفيف التبعية السياسية والاقتصادية، وكانت هذه وجهة النظر الأمريكية والغربية في دخول حماس الانتخابات في محاولة لاستقطابها داخل منظومة أوصلو، وانتهاء حالة المقاومة، ولكن هذا جاء عكس توقعات السلطة والولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً عكس توقعات حماس التي حققت نجاحاً كبيراً².

لقد كان قرار دخول حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 مدروساً من قبل قادة الحركة في السابق للمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني واضفاء شرعية سياسية على الحركة، حيث قال الدكتور الشهيد إبراهيم المقادمة أحد أبرز المفكرين السياسيين في حركة حماس "سندخل الانتخابات حين نمتلك القوة لحماية الصندوق الانتخابي"، مبرراً عدم دخول الحركة الانتخابات التشريعية عام 1996.³

(1) د. رباح مهنا أحد قادة الجبهة الشعبية في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 12-1-2013

(2) أ. مصطفى الصواف السياسي الفلسطيني وأحد قادة حماس في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 17-2-2013.

(3) أ. محمد أبو شكيان أحد أصدقاء الشهيد د. إبراهيم المقادمة في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 1-1-1013.

لعبت المساعدات الأمريكية الدور الأخطر بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية كون الفلسطينيين أكبر قطاع في العالم يعتمد على المساعدات الخارجية نظراً للتشردم الاقتصادي، حيث صدر قرار عن الكونجرس الأمريكي بوقف المساعدات عن السلطة الفلسطينية إذا لم تعترف حماس بإسرائيل، وكان الكونجرس يتعامل بحذر كبير وتخوف من احتمالية خسارة المساعدات الأمريكية، خوفاً من دعم الرئيس عباس لبعض مواقف حماس، ولكن عباس طالب حركة حماس رسمياً للاعتراف بإسرائيل لضمان استمرار المساعدات الأمريكية، فرفضت حماس مما أحدث كثيراً من الخلافات السياسية، وشرخاً في القرار السياسي، (شارب، 2006)

إن تأثير المساعدات الأمريكية على المؤسسات الديمقراطية واضحاً في فلسطين بعد فوز حركة حماس، واتخذ شكلاً سلبياً، فكلما زادت المساعدات قلت الديمقراطية السياسية، وزاد التأثير في القرار السياسي الفلسطيني، وهو ما زاد من تعميق الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة، واختلاف كبير في وجهات النظر والسياسات الاقتصادية المتبعة¹.

7.3 أزمة النظام السياسي الفلسطيني واتخاذ القرار السياسي:

كشف فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل النظام الفلسطيني، كما كشف حقيقة أخرى، تناسها الفلسطينيون ألا وهي أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تكون ذات سيادة تحت الاحتلال، وبالتالي فثمة قيود ومحددات لم تستطع الحركة الوطنية تجاوزها، حيث لا زال النظام السياسي الفلسطيني يمر بعملية إعادة بناء، تحتل حركة "حماس" فيها موقعاً مؤثراً وفاعلاً، والأرجح أن تطول هذه العملية، مما يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تفضي إلى أزمة شرعية وهوية. (محيسن، 2006، ص4).

وفي غمرة الاستغراق في الوضع الداخلي ما بعد الانتخابات النيابية في كانون الثاني/يناير 2006، واحتدام التنافس بين "حماس" و"فتح"، وبداية إضراب القسم الأكبر من موظفي القطاع العام في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر 2006 بسبب عدم تمكن الحكومة الفلسطينية من توفير الرواتب، غطى هذا الوضع على المأزق الاستراتيجي الذي وصل إليه الوضع الفلسطيني ككل بعد انهيار محادثات كامب ديفيد، والواقع أنه لا يوجد لدى "فتح" أو "حماس"، أو أي من الأحزاب والكتل

(1) د. مصطفى البرغوثي النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، والأمين العام للمبادرة الوطنية في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 17-12-2012

البرلمانية الأخرى، إجابة أو حل لهذا المأزق، وهذا تحديداً ما يجعل الصراع بين " حماس " و "فتح " يأخذ طابع الصراع بشأن السلطة والقرار السياسي بشكل انفرادي لا غير (جقمان، 2006، ص55).

منذ اللحظات الأولى لفوز حماس انهالت كافة الأطراف الدولية لضمها إلى مربع السلطة، والاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي وشروط الرباعية، لتجاوز أزمة الرواتب وتوفير التمويل للحكومة القائمة، واستمراراً في مسيرة السلطة نحو المفاوضات، وقد اختلف مع الكاتب جقمان في قوله أنه لم يكن لدى حماس أو فتح حل للمأزق وقتها، بل كانت فتح تختلف كلياً ببرنامجهما مع حماس التي رفضت الاعتراف بما وقّعت عليه السلطة الفلسطينية من اتفاقيات لأجل الحصول على التمويل، مما أحدث صراعاً على الصلاحيات، ما بين فتح وحماس، أدى إلى انحياز السلطة لمربع التمويل الغربي المشروط مقابل الانخراط في حكومة حماس.

8.3 آلية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني:

تمثل النظام السياسي الفلسطيني منذ العام 1964 بالمؤسسات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية إذ أنها كانت الاطار السياسي الفلسطيني المسئول عن اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني من خلال مؤسسات و دوائر منظمة التحرير مثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس المركزي للمنظمة والمجلس الوطني الذي يعتبر برلمان الشعب الفلسطيني المشتت في بقاع الأرض، ومع ذلك لم يخلو تاريخ النظام السياسي الفلسطيني من تأثير عربي وإقليمي ودولي يعمل على التأثير في القرار الفلسطيني لما للقضية الفلسطينية من أهمية عربية وإقليمية ودولية وإسلامية في آن واحد، ولقد خاضت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المعارك وتعرضت للعديد من الضغوطات كونها تعبر عن النظام السياسي الفلسطيني لمرحلة بدأت من العام 1964، ولقد حاول الرئيس الراحل ياسر عرفات ونجح إلى حد كبير أن يحافظ علي القرار الفلسطيني مستقلاً (ابراش، 2008، ص13).

شهد النظام السياسي الفلسطيني وآلية اتخاذ القرار، وخصوصاً بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، تحولات بالغة الأهمية لا تقتصر دلالاتها ونتائجها المرتقبة على إعادة توزيع مناصب السلطة ومنافعها فحسب، بل تتعداها أيضاً إلى بنية النظام السياسي من حيث التحول في مصادر الشرعية، وفي آلية اتخاذ القرار، وفي الصفة التمثيلية للسلطة. (ابراش، 2006، ص43).

بيد أن ولادة العملية السياسية بفعل التلازم بين التغيرات الإقليمية والدولية قد منح دوراً هاماً لمؤسسات ودول لكي تمارس ضغطاً مباشراً وإحداث تأثير ملحوظ على القرار الفلسطيني واستقلالته، وهو ما أثر على بنية النظام الفلسطيني إذ باتت السلطة الفلسطينية تتعرض لتأثيرات كبيرة ومباشرة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤسسات تشكل جزءاً من المركز

الرأسمالي العالمي، هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد أخذت هذه التأثيرات طبيعة اقتصادية مست بدور السلطة الاقتصادي لصالح قوى السوق الخاص، وهو ما أثر سلباً في النهاية على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، ولقد كانت الوسيلة الرئيسية للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، وممارسة التأثير عليها بالتمويل والمعونات التي ما انفكت الولايات المتحدة والقوى الدولية بالتلويح بقطعها كلما تطلب الموقف ضغطاً على السلطة الفلسطينية (جقمان، 2006، ص51).

لقد كان الثابت الوحيد لدى أمريكا هي مصالحها وخصوصاً اذا تعلق الأمر بالشرق الأوسط وقضية فلسطين بالذات، ولقد كانت تؤثر أمريكا في القرار الفلسطيني باستمرار، وكان متخذ القرار الفلسطيني ينظر في طبيعة رد أمريكا قبل إقدامه على أي خطوة اذا كانت طبيعة الرد اجاباً يكمل، وإذا كان الرد سلبياً يوقف¹.

لم يقبل العالم نتائج الانتخابات، وتم فرض شروط تعجيزية على حركة حماس تتناقض مع ميثاقها الأساسي² "الاعتراف بالاتفاقيات السلمية والمبادرات الموقعة مع السلطة"، وهو ما يعني عملياً حرمان حركة حماس من المشاركة السياسية الفعلية، وكذلك حرمانها من المشاركة في اتخاذ القرار الفلسطيني، حيث أنها فازت بثقة الشعب لفتهر أربع سنوات يفترض أن تكون الجهة المخولة على مستوى الحكومة الفلسطينية من اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة للمصلحة العليا للشعب الفلسطيني وهو ما أدى إلى الاقتتال المأساوي بين حركة حماس وحركة فتح من جهة أخرى انتهى بحسم حركة حماس المعركة لصالحها وهو الشيء الذي أدى إلى الانقسام المؤسف الذي يعيشه الفلسطينيون والذي أدى إلى حكومتين برأسين، و بالتالي قرارين مختلفين لحكومة فتح في الضفة الغربية وحكومة حماس في غزة (بشاره، 2007، ص3).

9.3 مؤشرات أزمة القرار السياسي الفلسطيني:-

لقد مر القرار السياسي الفلسطيني بمراحل مختلفة أثرت فيه الأحداث الجارية، وتحكم الممولين وخاصة الولايات المتحدة، وعملت الولايات المتحدة على فرض أجندتها الخاصة على

(1) أ. يحيى موسى النائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس، في مقابلة أجراها معه الباحث بتاريخ 24-12-2012.

² جاء في المادة الثالثة عشر من ميثاق حركة حماس " تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الاسلامية حماس، فالتقريب في أي جزء من فلسطين تقريب في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الاسلامية جزء من دينه.

القرار السياسي من خلال المال الموجه لطرف على حساب آخر حتى مر القرار السياسي الفلسطيني بحالة من التشوه والمركزية على الصعيد الداخلي، وفي مراكز صناعته، ظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:-

1. تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية:

شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1964م، مرجعية سياسية ووطنية عليا للشعب الفلسطيني، تقود نضاله الوطني وتطلعاته لتحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال والعودة وجسدت قاعدة للإجماع الفلسطيني وفق رؤية وبرنامج سياسي، شكّلت قواسم مشتركة لكافة القوى والفصائل الفلسطينية المنضوية في إطارها (العيلة، 2011).

في أوائل التسعينيات بدأت الخلافات تظهر في المنظمة وأصبحت القرارات تؤخذ بشكل فردي دون الرجوع للدوائر المختصة والفصائل داخل المنظمة، وقد كان الاعلان عن اتفاق غزة أريحا مفاجأة لمعظم قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، وخالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني، وأصدروا بيانات ضد الاتفاق، وأكدوا حينها أن مؤسسات حركة فتح لم تعرف عن الاتفاق شيئاً وأنها لم توافق عليه (الحسن، فلسطينيات 5، 1994).

لقد ساد شعور بالاستسلام تجاه الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية من قبل النخب السياسية الفلسطينية المحدودة الثقافة أصلاً، مما جعلها توقع اتفاقاً مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يعرف عن فلسطين أكثر مما يعرفون هم -أي النخب- (سعيد، إدوارد، أوصلو سلام بلا أرض، 1995).

أقر المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي عقدت في تونس 10-10-1993 قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من اعتبار السلطة الفلسطينية امتداداً للمنظمة في الداخل، وأن المنظمة هي المرجعية التنظيمية والسياسية للسلطة، فقد عارضته معظم الفصائل المنضوية تحت لواء المنظمة، بالإضافة إلى حركتي حماس والجهد الإسلامي، إلا أن هذه المعارضة لم تمنع قيام السلطة واستمرارها في طريق التسوية، وحدث انقسام عميق داخل بنية منظمة التحرير الفلسطينية (السبع، 1996).

لقد أقامت السلطة الوطنية الفلسطينية تنظيمها الحاكم الممثل بحركة فتح وبوجود الأحزاب والتنظيمات المعارضة في ظل دخول حركات جديدة على الساحة مثل حماس والجهد الإسلامي، وعلى الرغم من ترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنها تركت سماتها

البنبوية السياسية والتنظيمية على كيان فتح الوليد، خاصة فيما يتعلق بالمركزية الشديدة التي تعمقت مع ضعف قوى المعارضة وعدم قدرتها على إيجاد البديل، وتعاضم دور الشخصية القيادية المركزية (هلال، 1998، ص 49).

وبدأ غياب دور وتأثير أطر ومؤسسات المنظمة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية يثير الشكوك من إعادة تعريف الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، خاصة إذا تم استثناء فلسطينيي الشتات واللجوء، وتعقيد عودتهم إلى الكيان الناشئ من قبل الاتفاقيات، فهوية الشعب الفلسطيني توحدت حول المفهوم المركزي للتحرر وتقرير المصير، أما مرحلة أوصلو فإنها كرست صنع القرار السياسي الفلسطيني خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (هلال، 1998، ص 241).

لقد سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تعزيز نفوذها محلياً ودولياً على حساب المنظمة، كما أن انغماس البعض في السلطة وامتيازاتها إنما جاء على حساب التفكير في احياء المنظمة وردّ الاعتبار لها، ومن هنا عمّ الفساد والفوضى الأمنية، وترهلت مؤسسات السلطة والمنظمة وعمودها الفقري حركة فتح (برهم، 2007، ص 101).

إن الإزدواجية التي نشأت بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلقت نزاعات حول الولاية السياسية والوظيفة لكل منهما، مما أعاق الصلاحية الدستورية وسيادة القانون والمساءلة، لأن المعايير المتوارثة من منظمة التحرير في انجاز القرارات تتيح الاستئثار والتفرد في صنع القرار (صايغ، 1998، ص 3).

إن السلطة الفلسطينية وإن كانت مسؤولة عن حالة الفراغ السياسي من جرّاء سياساتها فإن قوى جديدة من خارج أطر منظمة التحرير نجحت في ملء بعض هذا الفراغ، مما عرض مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى نزيف سياسي حاد تصافرت على خلقه إرادتان سياسيتان الأولى: تتمثل في مصادرة سلطة منظمة التحرير، والثانية: تتطلع إلى بناء سلطة بديلة (بليز، 2004، ص 1).

وعلى الصعيد الهيكلي للمنظمة فإن هناك حاجة إلى ضم قوى سياسية ذات ثقل جماهيري مثل حماس والجهاد الإسلامي، والحاجة تبقى ملحة لاستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية لما لهذا الاسم مكانة في وجدان الشعب الفلسطيني وخاصة لدى فلسطينيي الشتات¹.

(1) مقابلة سابقة مع تيسير نصر الله عضو المجلس الوطني الفلسطيني في نابلس أجراها عبد الله برهم في دراسة له ، 2007-4-25.

عقد مؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة في 15-3-2005 بمشاركة الرئيس محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا وفصيلاً فلسطينياً، وناقشوا فيه الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بوصف المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس تتشكل من المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العاميين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، بحيث يدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات (وثيقة اعلان القاهرة 2005).

لقد أصبحت السلطة الفلسطينية هي التي تدفع المخصصات المالية لمنظمة التحرير، ورواتب العاملين فيها، ومتفرغي الفصائل الأعضاء في منظمة التحرير وكلها تصرف من موازنة السلطة، وهذه السيطرة على المنظمة، والتحكم بها مالياً أدى لفقدان الدور الحقيقي لها، حيث أصبح أعضاء المنظمة مرتبطين بالسلطة، والمفترض أن المنظمة هي المرجعية للسلطة الفلسطينية، لكنها أصبحت جزءاً من موازنة السلطة، في ظل سيطرة حركة فتح على كل شيء⁽¹⁾.

وليست حركة فتح ككل هي التي تسيطر على المنظمة بل تيار واحد يعرض برنامج للتسوية ممثل في الرئيس محمود عباس، ومعه رئيس حكومة رام الله سلام فياض، ومجموعة من الأشخاص حول الرئيس ينفذون سياسته، لذلك انقسمت فتح لأكثر من تيار، وبفعل العامل المالي أصبحت السلطة هي مرجعية منظمة التحرير.

2. تعطيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني:-

صُدمت الإدارة الأمريكية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعت رئيس السلطة للبقاء في منصبه، وطالبت حماس بالالتزام بالشروط الإسرائيلية لكي تقبل التفاوض معها، وبدأت بخطوات عملية من شأنها أن تؤدي إلى إجهاد التجربة الديمقراطية الناجحة التي حققها الفلسطينيون، وإفراغها من مضمونها ودفع القضية نحو الاتجاه الخاطئ، حيث الرؤية الأمريكية التي تقوم على أساس المصلحة الإسرائيلية فقط، ثم اتخذت هذه الإدارة سلسلة إجراءات وتدابير في مختلف المناحي، السياسية والمالية والدبلوماسية والأمنية، كل واحدة منها يمكن أن تكون كفيلاً بإسقاط الحكومة التي شكلتها حركة حماس (صراع الإرادات، 2008، ص 277).

(1) د. حسن خريشة النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني، في مقابلة أجراها معه الباحث في 4-5-2013.

لقد كان الكونجرس الأمريكي قلقاً من أن مساعدات الولايات المتحدة قد تنتهي إلى مجموعات فلسطينية مسلحة تتبع لحماس، لذلك أصبحت كثير من المساعدات تخضع للتمحيص والمتابعة والتقييدات القانونية والتشريعية، حيث رأى خبراء أن استقرار السلطة يعتمد بالدرجة الأولى على تطوير الأمن والتنمية الاقتصادية والتعاون مع إسرائيل واستمرار المساعدات الخارجية هو ما تنظر إليه الولايات المتحدة ككل متكامل لا يمكن أن ينفصل بعضه عن بعض، (زانوتي، 2010).

لم يعترف المجتمع الدولي بنتائج انتخابات عام 2006، وفرض حصاراً على حركة حماس، وسارعت قوات الاحتلال باعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة بينهم رئيس المجلس د. عزيز دويك، وكان تعطيل المجلس بهدف القضاء على تجربة حماس الديمقراطية وأدى ذلك لفتح الباب واسعاً أمام قرارات سياسية لم تخدم الموضوع الفلسطيني حيث غيبت المساءلة والتشريع الحقيقي علماً أن المجلس التشريعي هو صاحب الحق الوحيد في التشريع والمساءلة¹.

لقد استغل رئيس السلطة محمود عباس حملة الاعتقالات التي قامت بها قوات الاحتلال لنواب المجلس التشريعي في تعطيل المجلس، فأصدر عباس مجموعة مراسيم تجاهل فيها المجلس التشريعي، ولجأ إلى مؤسسات منظمة التحرير لإقرارها، بحجة وجود حالة الطوارئ التي أعلن عنها، ثم منعت السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس نواب حركة حماس في الضفة الغربية من دخول المجلس التشريعي لمشاركة نظرائهم في غزة في جلسة المجلس وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك، وأمين سر المجلس محمود الرمحي (تقرير معلومات 14، الزيتون، 2010، ص44).

تلا مرحلة الانقسام، وإعلان حالة الطوارئ اجراءات اتخذت من سلطتي رام الله وغزة، أسهمت في تعميق الشرخ بين الفريقين. أصدر عباس مرسوماً ألغى فيه فقرة من القانون تتطلب موافقة المجلس التشريعي على أي تعيينات وزارية، وأعلن تعليق العمل بهذه المادة، من أجل منح أعضاء حكومة الطوارئ التي شكلها عباس برئاسة سلام فياض العمل بشكل دستوري، دون الحاجة لثقة التشريعي، خاصة وأن البند الرابع من المادة أشار إلى أنه لا يجوز لرئيس الوزراء، ولا أي وزير ممارسة مهامه دون الحصول على ثقة المجلس التشريعي (الأيام، 2007/6/23).

(1) د.حسن خريشة النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني، في مقابلة أجراها معه الباحث في 4-5-2013.

وفي السياق السابق أكد الخبيران القانونيان القاضي يوجين قطران، والمحامي أنيس القاسم، اللذان وضعوا القانون الأساسي الفلسطيني أن القانون لا يسمح للرئيس عباس حق تعيين حكومة جديدة دون موافقة تشريعية، ولا تمنحه حق تعطيل مواد في القانون الأساسي، وإن وجود حالة طوارئ لا يعني أن بإمكان الرئيس تشكيل حكومة طوارئ، وإن الحكم من خلال مراسيم لا يعني أن من حق الرئيس تعطيل الدستور أو تغييره (الحياة 2007/6/23، وكالة وفا 2007/6/22).

في 2009/10/23 أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً، يدعو فيه الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة لانتخابات عامة رئاسية وتشريعية حرة ومباشرة، في حين انتقد رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك هذا المرسوم مؤكداً أنه يحتاج لمصادقة التشريعي، وفي 2009/12/16 قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير تمديد ولايتي رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، ووصف دويك قرار التمديد بأنه "إعطاء من لا يملك صلاحية دستورية، حيث أنه معطل منذ عشر سنوات، لمن انتهت ولايته منذ 9 يناير 2009، في إشارة للرئيس عباس (تقرير معلومات 14، الزيتون، 2010، ص 45).

وهكذا بقى المجلس التشريعي معطلاً، وأصبحت القرارات السياسية، والسياسات المالية تؤخذ بناحية فردية بعيداً عن أروقة المجلس، ولم يتمكن المجلس الانعقاد كبرلمان بكامل أعضائه موحداً منذ منتصف عام 2007، وبذلك تم تعطيل مبدأ تمثيل الشعب، كما أن صدور مرسوم رئاسي دعا لانتخابات تشريعية مبكرة، وقبله حكومة طوارئ لا يطرح فقط مدى شرعية المجلس التشريعي وقانونيته في الفترة المقبلة، بل شرعية النظام السياسي ومؤسساته بأكملها، ولقد لعبت أمريكا وإسرائيل الدور الأبرز في إيقاف عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد اعتقال الاحتلال عدد كبير من النواب لمنع الانعقاد، وقطع المساعدات الأمريكية بقرار من الكونجرس الأمريكي عن حكومة حماس وتحويلها إلى حكومة سلام فياض مع أنها لم تنل ثقة المجلس التشريعي.

3. وجود فياض في السلطة:-

لقد رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية وهي الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير، الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والارهاب، وقبول خارطة الطريق، الأمر الذي أدى لقطع المعونات والمساعدات التي تقدمها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للشعب الفلسطيني، بل واستخدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قوانين مكافحة الإرهاب، لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية المشكّلة، وتعزيز حالة انقسام في الداخل الفلسطيني تجسدت في كل المستويات الاقتصادية والسياسية والجغرافية، نتيجة لحرمان طرف، وإغداق التمويل على طرف آخر أكثر تجاوباً مع السياسات الخارجية (حمدان، 2010، ص 24).

إن التوصل لحكومة وحدة وطنية أو حكومة توافق قد يؤدي بالضرورة الى قطع كامل او جزئي لمساعدات الولايات المتحدة الامريكية اذا انخرطت حماس فيها دون تغيير مواقفها تجاه اسرائيل - حتى وان تم تحقيق اهداف البرامج الاغاثية بشكل متوسط فان احتمال عدم وجود نظام قانوني فلسطيني سياسي يؤمن بحل الدولتين قد يقوض جدوى المساعدات الامريكية للفلسطينيين ويجعلها غير مستقرة وغير شاملة على المدى البعيد(زانوتي، 2010)

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة، كلف الرئيس محمود عباس سلام فياض برئاسة "حكومة انقاذ حال الطوارئ"، وجاء تكليف فياض بعد أن أصدر الرئيس عباس مرسوماً بإقالة رئيس حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية، وإعلان حال الطوارئ في مرسوم ثانٍ، وتشكيل حكومة إنقاذ حال الطوارئ في مرسوم ثالث(صراع الإيرادات، الزيتونة، 2007).

يذكر أن المادة 45 من الباب الثالث للقانون الأساسي الفلسطيني تنص على أن "يختار رئيس السلطة الفلسطينية رئيس الوزراء، ويكلفه تشكيل حكومته، وله أن يقيله أو يقبل استقالته، وله أن يطلب منه دعوة مجلس الوزراء للانعقاد". ويحظر القانون الأساسي تأدية رئيس الوزراء والوزراء أي عمل قبل الحصول على ثقة المجلس التشريعي، وفي حال أقال الرئيس الحكومة - وهذا من حقه دستورياً- تتحول الحكومة نفسها إلى حكومة تصريف أعمال، وهو الأمر الذي لم يفعله عباس، وإنما لجأ إلى إجراء آخر تمثل في تشكيل حكومة إنقاذ حال الطوارئ(الحياة 2007/6/16).

وبالرغم من حصول قائمة "الطريق الثالث" التي أنشأها سلام فياض على مقعدين في المجلس التشريعي إلا أنه جاء نتاج عملية الإصلاح الأمريكية للسلطة الفلسطينية، حيث تريد أمريكا بقاءه في الحكومة ممسكاً بالمال لتنفيذ سياساتها، وهو لم يأت بتوافق وطني، فحركة فتح التي تحكم الضفة لا توافق على سلام فياض رئيساً للحكومة، مع العلم أن قادة فتح شاركوا في الحكومة، وكانوا أعضاء فيها، فوجود فياض في السلطة ليس من قرار فلسطيني مستقل، حيث فُرض على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما فُرض على الراحل ياسر عرفات⁽¹⁾.

لقد نشأت أزمة بين الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في غزة، والتي عينها عباس لإدارة شؤون الحركة في القطاع عقب سيطرة حركة حماس عليه، وبين حكومة رام الله إثر توقف رواتب نحو عشرة آلاف من أبناء فتح العاملين في الأجهزة الأمنية في غزة، حيث أقدم أعضاء الهيئة العشرة برئاسة زكريا الأغا استقالاتهم للرئيس عباس، وفق ما أكده أحمد حلس القيادي في الحركة،

(1) د. حسن خريشة النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني، في مقابلة أجراها معه الباحث في 4-5-2013.

موضحاً أن الهدف من الاستقالة هو الاحتجاج على عدم المسؤولية التي يتعاطى بها بعض قادة فتح في رام الله. (رويترز، 20-9-2007).

عرض رئيس وزراء حكومة رام الله سلام فياض خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011 على مؤتمر المانحين، ومن خلال هذه الخطة جاء توزيع الإيرادات العامة والتمويل الخارجي على قطاعات السلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها ومؤسساتها، التي تضمنتها الخطة على مدى السنوات الثلاث، فقد حظي القطاع الاجتماعي بما نسبته 40%، يليه قطاع الأمن وحكم القانون بما نسبته 30%، ولم يحظ القطاع الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، والقطاعات الانتاجية على 7% في أحسن حالاته، وأكد حصول القطاع الاجتماعي على أعلى نسبة تصل إلى 40% من المساعدات الطابع السياسي للتمويل (حمدان، 2010، ص 27)

بدأ فياض بصقل ثقافة محلية تتساقق والرؤية الدولية للتسوية لبناء مؤسسات سلطة تؤهل على الأقل نظرياً لقيام دولة فلسطينية، ولكنها مؤسسات تفتقد إلى السيادة والاستقلالية المالية، الأمر الذي يمكن أن يحولها إلى عبء على المشروع الوطني، وهذا بدوره أثر على الأطر والبنى الفكرية للقرار الفلسطيني، بحيث أصبح صانع القرار الفلسطيني يفكر ويقرر ضمن هذه المعطيات، كيف يحافظ على المؤسسات من الانهيار؟ وكيف يدفَع رواتب الموظفين للشهر القادم؟. (صالح وآخرون، 2013، ص 148)

نجح سلام فياض من خلال امساكه بالمال أن يتحكم في عدد لا بأس به من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وخاصة أمين سر اللجنة ياسر عبد ربه، وسيطر أيضاً على الأجهزة الأمنية، وتعاضم تأثيره على قادة الأجهزة الأمنية من خلال الاعطيات التي يدفعها لهم، وبالتالي إلزامهم بشكل دقيق في تنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من خارطة الطريق التي تقضي بنزع أسلحة فصائل المقاومة وتفكيك بناها التحتية¹.

وصل سلام فياض إلى طريق مسدود سياسياً واقتصادياً، وغرقت السلطة في ديون بمليارات الدولارات، ولم يصل الفلسطينيون إلى دولة، ووقع الجمهور الفلسطيني في ديون لا أول لها ولا آخر للمؤسسات الإقراضية، ونتج عن سياسات الاستهلاك والرفاهية حالة من الكساد الاقتصادي. (حميدة، 2013/4/18).

(1) شاكر الجوهري أحد قادة حركة فتح في الأردن في مقابلة أجراها معه الباحث في 3-5-2013

لو التزمت حكومة فياض بالهدف الأول لوجودها أي حكومة تسيير أعمال دون مهام سياسية لكان من الممكن أن تستمر دون جدل لحين انتهاء الانقسام، ولكن شخصية سلام فياض الذكية وكونه ليس رئيس وزراء من التكنوقراط، بل جاء وهو يحمل مشروعاً سياسياً يحظى بقبول خارجي واسع وخصوصاً أمريكي وأوروبي، وطول فترة وجوده كرئيس للوزراء، واستمرار غياب فصائل العمل الوطني عن الحكومة وكونه يمسك بمفاتيح التمويل الخارجي... كل ذلك دفع بسلام فياض للتصرف ليس كرئيس حكومة تسيير أعمال مؤقتة بل كزعيم سياسي لدرجة انه أصبح يتحدث عن المشروع الوطني ويقول بان حكومته تمثل المشروع الوطني وتدافع عنه، وبات فياض يحدد مواقف سياسية استراتيجية نيابة عن الشعب الفلسطيني (أبراش، 2009/6/23).

4. تنفيذ وانقسام حركة فتح:

عانت حرك فتح انقساماً داخلياً ظهرت بوادره في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس ياسر عرفات، وازدادت مظاهره بعد رحيله، فوصلت حركة فتح الانتخابات التشريعية وهي ما زالت تعاني منه، وقد ظهر ذلك من خلال مرحلة تشكيل الحركة لقائمتها الانتخابية حيث شهدت العلاقة بين الرئيس محمود عباس واللجنة المركزية توتراً ملحوظاً، ولم تتجاوز حصة اللجنة في القائمة ثلاثة أعضاء فقط، كما خاض عدد من أعضاء الحركة الانتخابات خارج القائمة الموحدة للحركة (الحياة اللندنية، 2006).

لقد كان الخلاف الأبرز داخل حركة فتح بين تيارين بخصوص سياستها وتوجهاتها حول الموقف من أحداث الاقتتال الداخلي، ومن حركة حماس، فإلى جانب الخلاف الموجود بين الرئيس محمود عباس وفاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح على البرنامج السياسي وعلى قيادة الحركة، اعتبر القدومي أيضاً أن محاولات الصدام مع حماس ومع العلماء والمشايخ تحركه أصابع خارجية ضد حكومة انتخبت ديمقراطياً، الأمر الذي رفضه بعض من قيادات حركة فتح واعتبرته انحيازاً لحركة حماس (القدس العربي 5-5-2006).

لقد أصبح أكثر من تيار داخل حركة فتح، وهناك جماعات لها علاقات حميمة بإسرائيل، اغتنمت مالياً وجمعت السلاح بطريقة غير شرعية، والرئيس عباس ليست له أي سلطات خارج اطار السلطة الفلسطينية المحصورة في الضفة الغربية وقطاع غزة¹.

لعبت أمريكا دوراً كبيراً للسيطرة على الصف القيادي الأول في حركة فتح من خلال الأموال التي تدفع لبعض منهم، لحصار حركة حماس ومعاداتها والتي جاءت بطريقة ديمقراطية¹

(1) مقابلة سابقة مع فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، جريدة الشرق الأوسط 29-5-2006.

حين دعا الرئيس محمود عباس لانتخابات مبكرة في ديسمبر عام 2006 رفض قادة المنظمات الفلسطينية العشر الذين اجتمعوا في دمشق هذه الدعوة وقد صرّح فاروق القدومي بأن هذه الدعوة ستقود إلى حرب أهلية (جريدة الحياة اللندنية، 17-12-2006)، وسترسخ الشروط الأمريكية والإسرائيلية للتسوية مثل وقف المقاومة وملاحقة النشطاء، والرئيس محمود عباس يتعاطى مع هذه المبادئ بل ويدعو لها (مجلة الكفاح العربي، لبنان، 6-1-2007)

بعد تصريحات القدومي ضد سياسة المتنفذين في حركة فتح أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً موجهاً لرئيس وزرائه سلام فياض يقضي بتسمية رياض المالكي وزيراً لخارجية فلسطين، بعد أن كان قد سمي رئاسياً أيضاً، مكلفاً بوزارة خارجية السلطنة، وهو الأمر الذي عَنَى تجريد القدومي، والذي يصر على الاحتفاظ بلقب وزير خارجية فلسطين من مهامه الخارجية (القدس العربي، 12-10-2007).

أما في الداخل فد كانت الخطوة التي قام بها أحمد حلس عضو المجلس الثوري لحركة فتح، من خلال عقد مؤتمر "رسالتنا" في العاشر من ابريل لعام 2007 إحدى أبرز علامات وجود انقسام داخل الحركة، ووجود لرفض القرارات الحركية التي كان يصدرها الرئيس عباس، ولبعض السياسات التي كان ينتهجها المقربون منه، حيث وجه المشاركون في المؤتمر الذي ضمّ كوادر حركية وعسكرية انتقادات لاذعة لقادة في الحركة، ورأوا أنهم استولوا على الحركة من أجل مصالحهم الخاصة. (صراع الإرادات، 2008)

على الرغم من هيمنة حركة فتح على الفصائل كلها إلا أنها كانت تعاني داخلياً من الهيمنة الفردية، وفقدان القيادة الجماعية والانحرافات عن المبادئ والثوابت منذ البدايات، فحركة فتح كانت إبطاً واسعاً غير متجانس، فيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهذا ما أدى إلى الانشقاقات فيها، والصدامات، وبرز في حركة فتح تياران، الأول: تيار القيادة الذي ارتبط بالأنظمة العربية وتوجهاتها السياسية التابعة لأمريكا، واستخدم الهيمنة والمال أداة للضغط ولشراء الناس، وتربية البؤر والمحسوبيات مما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي، ولقد امتد تسلطها إلى فصائل المقاومة وامتصاص عناصر منها بالإغراءات المالية وغيرها، وذلك التيار في الممارسة نفعي وانتهازي وكان منذ البدايات مائعاً في المواقف الوطنية يبحث عن الحل السلمي بإقامة السلطة في الضفة وقطاع غزة (خرطبييل، 2008).

(1) مقابلة سابقة مع هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، جريدة القدس العربي 26-5-2006 .

واليوم انقسم هذا التيار إلى اتجاهين أحدهما مع الرئيس محمود عباس، والآخر مع محمد دحلان أحد قادة فتح، حيث يمتلك الطرفان المال، ويحرك عناصره باتجاه قناعاته، وبرامجه السياسية، وقد اشتدَّ الخلاف في الآونة الأخيرة بين الطرفين حتى أن دحلان تم فصله بالكامل من اللجنة المركزية لحركة فتح وحالة ملفه للقضاء بتهم فساد مالي واختلاسات، وقضايا قتل (وكالة وفا، 11-6-2011)، بعدما اتهم دحلان الرئيس محمود عباس بالفساد المالي والإداري، حيث أرسل دحلان مذكرة إلى أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أبو ماهر غنيم يطالبه فيها بالتحقيق في عدد من القضايا، أهمها "التلاعب" في صندوق الاستثمار الذي تسلمه أبو مازن من الرئيس الراحل ياسر عرفات وتبلغ مخصصاته حوالي 1.3 مليار دولار، متهماً الرئيس الفلسطيني بفرض حالة من السرية على أسلوب التصرف في أموال حركة فتح (صحيفة فلسطين 12-6-2011).

أما التيار الثاني: من الكوادر الوسطى، وكان يطالب بقيادة جماعية ونبذ الفردية والتسلط والهيمنة، والسير وفق الثوابت، ولكنه هُمّش مع أنه يمثل أكثرية القواعد التي حافظت على ثورتها، وقد استطاع الرئيس الراحل ياسر عرفات فرض نهجه داخل فتح باتباع سياسة التوفيق بين التيارات المختلفة وخلق توازن بينها باستخدام طرق المراوغة واسلوب مختلط "نعم ولا" في الوقت نفسه داخل فتح ليحكم السيطرة على الجميع، وتلك الطرق استخدمها أيضاً مع فصائل المقاومة لفرض زعامته وهيمنته عليها، ولا سيما وهو المالك للمال وللقوة الأكثر عدداً (خرطيل 2008).

لقد أثرت الانقسامات الداخلية في حركة فتح على مسار وحدة القرار السياسي الفلسطيني، وأصبحت فتح عاجزة أن تتخذ قراراً موحداً يجمع كافة الفصائل والأطراف كتفعيل منظمة التحرير، أو تفعيل المجلس الوطني الفلسطيني، لانقسامها على نفسها، وسيطرة وتنفيذ تيار فيها على باقي التيارات الأخرى، وزادت انقسامات فتح أزمة القرار السياسي الفلسطيني تعقيداً، حيث تم احتكاره في يد الرئيس محمود عباس.

5. الاستكاف عن العمل :-

أقدمت السلطة الفلسطينية على خطوة هي الأولى في التاريخ الفلسطيني من خلال إصدار الرئيس محمود عباس الأوامر لموظفي القطاع العام في قطاع غزة بشقيه المدني والعسكري الاستكاف عن العمل، مما أحدث مشكلة كبيرة وبالذات في قطاع الصحة والتعليم بهدف إسقاط حكم حماس في غزة عبر الضغط الشعبي عليها بعد فشلها في تقديم الخدمات للناس نتيجة اضراب عدد كبير من الموظفين خاصة في قطاع التعليم والصحة¹.

(1) أ. مصطفى الصواف السياسي الفلسطيني وأحد قادة حماس في مقابلة أجراها معه الباحث وجهاً لوجه في تاريخ 2013-2-17.

واتبعت الحكومة في غزة عدداً من السياسات التشغيلية بغرض تلبية احتياجات الوزارات والمؤسسات العامة، وبخاصة في وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة، وذلك بعد أن استتكَف 19503 موظفاً في القطاع الحكومي المدني عن العمل، وقامت حكومة غزة باستدعاء الأطباء والممرضين في قطاع الصحة باستخدام القوة وتشغيل عدد كبير من المعلمين في قطاع التعليم (رجب والفرا، 2009).

لقد قدرت الخسائر الناجمة عن استتكَف الموظفين الحكوميين عن العمل في مؤسسات ووزارات السلطة في قطاع غزة بمبلغ 225,595 مليون دولار سنوياً باعتماد سنة 2005 كسنة أساس، كونها آخر سنة تم فيها إقرار الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (لبد، 2009)

وقد كانت خطة الاستتكَف عن العمل تهدف بالدرجة الأولى لإسقاط حكومة حماس، وأصبح المستتكَفون يتقاضون رواتبهم وهم جالسون في بيوتهم من حكومة فياض في الضفة، وخلقت هذه الخطوة ازدواجية في انتماءات الموظفين داخل قطاع غزة حيث يتبع جزء من موظفي القطاع العام إلى حكومة غزة، والباقي إلى حكومة الضفة.

6. الشفافية:

سعت السلطة الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لإنشائها إلى نقل صنع القرار السياسي من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، كما نقلت معها جميع شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي، وفور قيامها اعتمدت السلطة الوطنية ممثلة برموزها من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى فرض سلطتها على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والمالية يساندها في ذلك مجموعات مسلحة انضوت تحت مسميات أجهزة أمنية عديدة تابعة للسلطة، ومنذ اللحظة الأولى لولادتها، سعت السلطة الفلسطينية إلى نقل صنع القرار السياسي من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، كما نقلت معها جميع شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي. وفور قيامها اعتمدت السلطة الوطنية ممثلة برموزها من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى فرض سلطتها على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والمالية يساندها في ذلك مجموعات مسلحة انضوت تحت مسميات أجهزة أمنية عديدة تابعة للسلطة (صالح، القضية الفلسطينية وتطوراتها، 2001).

في أيار/ مايو 1997 صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني مؤكداً أن الفساد المالي في أجهزة السلطة والسراقات قد طالت 326 مليون دولار أميركي. وقد صوت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات (56 صوت مقابل صوت واحد) بسبب ذلك. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 وقّع عشرون مفكراً وشخصية فلسطينية بارزة تحت حكم السلطة

"وثيقة العشرين" التي اتهمت السلطة بالفساد والمحسوبية... وغير ذلك. وقد وصف هشام شرابي الوضع قائلاً: "إن السلطة الفلسطينية بتركيبها الحالي لا تمثل الشعب الفلسطيني.. إنها عاجزة عن إحداث أي تغيير في الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهي نفسها أحد أسباب تفاقم وضعه المأساوي"

شهدت السلطة الفلسطينية منذ بدايتها الكثير من البذخ وتفشي ظاهرة الاحتكارات الاقتصادية والشركات المملوكة للحكومة. فقد صدر عن هيئة الرقابة العامة تقريراً أكد اختفاء أموال ضخمة بلغت حينها ما يقارب 315 مليون دولار (كيوان، التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، 2005).

وفي الخامس من شباط/ فبراير العام 2006 كشف النائب العام احمد المغني أن عدد ملفات الفساد المالي التي وصلت إلى النيابة العامة تزيد عن 50 قضية، وأن أكثر من 700 مليون دولار أهدرت في قضايا فساد خطير (النهار، 6 شباط/ فبراير 2006). ولكن لا نستطيع أن نُعد هذا المبلغ هو حجم الفساد الحقيقي، إذ أن النائب العام نفسه توقع أن يكون هناك المليارات من الدولارات قد اختلست. وشملت القضايا التي أعلن المغني التحقيق فيها، الاختلاس وإساءة الائتمان والنصب والاحتيال والتزوير في أوراق رسمية لأشخاص ذوي مكانة مرموقة.

وفي حديث لسلام فياض وزير المالية السابق قال فيه أن مداخيل الخزينة في السلطة الفلسطينية قد ارتفعت بمقدار 30 مليون دولار في الشهر خلال عام 2004 نتيجة مكافحة الفساد، أي بمعدل 360 مليون دولار سنوياً (التقرير اليومي لسلطة النقد، 24 أيار/ مايو 2006).

لقد كان الاحتلال سبباً رئيسياً لحالة الفوضى التي تحياها مؤسسات السلطة بسبب الاجتياحات المتكررة لمناطق الضفة الغربية، بالإضافة لمركزية السلطة، والتي تركت آثارها على العقلية الإدارية في المؤسسات، مما انعكس سلباً على رتبة مؤسسات السلطة الفلسطينية خاصة المؤسسات الأمنية التي بقيت متأثرة باستحقاق الثورة والنضال، إلى جانب تعالي الأصوات المتهمة للمؤسسات بالفساد الإداري والمالي/ مما حجب الثقة العامة على المستويين المحلي والدولي في أداء المؤسسات الفلسطينية، ورسمت صورتها بشكل مشوه فكان ينظر لها بنظرة قاسية من الأطراف المحلية والدولية (الدسوقي 2012، ص104).

لقد استمرت السلطة الفلسطينية في انشاء مؤسسات وهيئات عامة دون تشريعات ناظمة لها، وتوسع الرئيس محمود عباس في إلحاق مؤسسات عامة بمكتبه خارج الحدود التي رسمها القانون الأساسي، ما أضعف المساءلة لهذه المؤسسات، وأثقل كاهل مكتب الرئيس بمسؤوليات تنفيذية، ثم خلت التشريعات الخاصة ببعض المناصب الهامة والحساسة من إخضاعها للسلطة

الرقابية للمجلس التشريعي مثل المحافظين، ورئيس هيئة مكافحة الفساد مما أضعف قدرة المؤسسات الرقابية من مساءلة المؤسسات (تقرير أمان "54"، 2012).

تعيش مؤسسات السلطة في حالة فساد كبيرة ومتجذرة، بسبب التركيب الاقتصادي السلبي القائم على مجموعة من المستنفذين الذين يملكون المقدرات الفلسطينية، كما أن قاعدة الحكم الضيقة التي كرس كل شيء في يد الرئيس عباس، بحيث يكون رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير، ورئيس حركة فتح قد قلل من مستوى الشفافية والرقابة، وزاد من الفساد داخل السلطة¹.

نتيجة لعدم الشفافية لدى مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ البداية حيث سعت السلطة الفلسطينية إلى نقل صنع القرار السياسي من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، كما نقلت معها جميع شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي، ونتج عن ذلك هدر للمال العام، تكونت مصالح خاصة في الطبقة العليا للسلطة صنعت أثرياء قادرين على التأثير في القرار السياسي الفلسطيني، وبدل أن توجه هذه الأموال للتنمية وإقامة المشاريع وجّهت لمصالح خاصة، مما أخرج من عملية التنمية الحقيقية، وهذا الذي دفع رئيس حكومة الطوارئ سلام فياض أن يتخذ "دولة المؤسسات" شعاراً لبرنامجها.

10.3 الخاتمة:-

إن الوضع المختلف الذي عاشته وتعيشه فلسطين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والحلفاء الداعمون له وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى قد أدى إلى تشوه كبير في استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، من خلال الضغط على السلطة الفلسطينية لتطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال، ورهن المساعدات بالتقدم في العملية السلمية، وهذا الارتهان قد أدى إلى انقسام كبير في البرامج بين الفصائل -على الصعيد الداخلي- تفردت خلاله فتح والتي تسيطر على السلطة الفلسطينية بالقرار السياسي الفلسطيني، وعانت هي الأخرى من انقسام داخلي سياسي بين معارض للمفاوضات ورافض لها، وبقيت المساعدات الأمريكية والدولية تأتي للطرف الذي يؤيد عملية التسوية وفق الشروط الأمريكية.

أما مؤسسات السلطة فقد عانت من تشوهات كبيرة أيضاً في هياكلها، وطبيعة أدائها، واستمرار انشاء مؤسسات وهيئات عامة دون تشريعات ناظمة لها، مما أضعف المسائلة لهذه

(1) د. حسن خريشة النائب الثاني للمجلس التشريعي الفلسطيني، في مقابلة أجراها معه الباحث في 4-5-2013.

المؤسسات، وحدث هدر للمال العام، وارتفاع لمؤشرات الفساد في السلطة، الأمر الذي جعل حكومة الطوارئ تجعل شعار برنامجها "بناء مؤسسات الدولة" وتتخذ اجراءات كثيرة لمحاربة الفساد.

لقد كشف تفرد مؤسسة الرئاسة ومن حولها في اتخاذ القرار الفلسطيني عن خلل حقيقي في النظام السياسي الفلسطيني، حيث رفض عباس نتائج الانتخابات التشريعية حركة حماس، وعطل دور المجلس التشريعي في سن القرارات، ودور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع وشامل، فأصبحت القرارات السياسية تؤخذ من قبل الرئيس الفلسطيني ومن معه بشكل انفرادي، دون مشاركة كافة الأطراف والفصائل الفلسطينية، خوفاً من قطع المساعدات الأمريكية، وهذا فرض برنامجين سياسيين مختلفين أحدهما في الضفة تمثله السلطة الفلسطينية، وآخر في غزة تمثله حكومة حماس، مما أحدث انقساماً كبيراً في القرار السياسي الفلسطيني.

إن بقاء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دور الوساطة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، قد زاد من حجم الضغوط الواقعة على السلطة، حيث كان للكونجرس الأمريكي دور كبير في رفض نتائج الانتخابات الديمقراطية التي حصلت عام 2006، من خلال التعليق عليها مباشرة بأن أمريكا ستعيد النظر في المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وأن استمرار المساعدات مرهون باعتراف حماس بالاتفاقيات الدولية.

الفصل الرابع

العلاقة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني (نموذج قياسي)

1.4 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل التحليل الإحصائي المناسب لاختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة وذلك بإجراء نموذج لوجستي وعلاقته ارتباطاً بين القرار السياسي الفلسطيني والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وكذلك سيتم استخدام النموذج الكمي والبيانات التي تم الحصول عليها من البنك الدولي، والتي تم اختبارها بطريقة كمية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات على بعضها البعض في الدراسة، ولذلك اعتمد الباحث في تحليله لعلاقة التأثير بين المتغيرات على بيانات رقمية عبارة عن سلاسل زمنية لقيمة المساعدات الأمريكية للفلسطينيين والقرار السياسي الفلسطيني، وعليه قام الباحث باستخدام المنهج الكمي التحليلي والذي اعتمد بالأساس على صياغة نموذج قياسي للانحدار اللوجستي باستخدام بيانات كمية وصولاً إلى نتائج التحليل..

2.4 النموذج القياسي:

يعرف النموذج القياسي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تُصاغ عادة بعدة صيغ رياضية لتوضيح ظاهرة سلوكية أو ميكانيكية لهذه العلاقات ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويُستخدَم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ومن ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي ويأخذ الشكل المبسط للنموذج القياسي المعادلة التالية (حسين، 1998، ص39).

$$y = a + bx + e$$

حيث y المتغير التابع، x المتغير المستقل، e حد الخطأ الذي يبين إلى أي حد يمكن للنموذج أن يفسر العلاقة بشكل كامل، ولذلك يكون مدي تفسير أي من المتغيرين للقوة التفسيرية للنموذج يتم قياسه من خلال تقدير قيمه المعلمات a و x حيث من الممكن توقع القيمة المستقبلية للمتغيرات من خلال اختبار قيم المعلمات للنموذج (فاربان، 2009، ص2).

3.4 المتغيرات:

هناك نوعين من المتغيرات هما المتغير التابع و المتغير المستقل وفي هذه الدراسة كان المتغيرات:

1- المتغير التابع:

القرار السياسي ويرمز له بالرمز (PD).

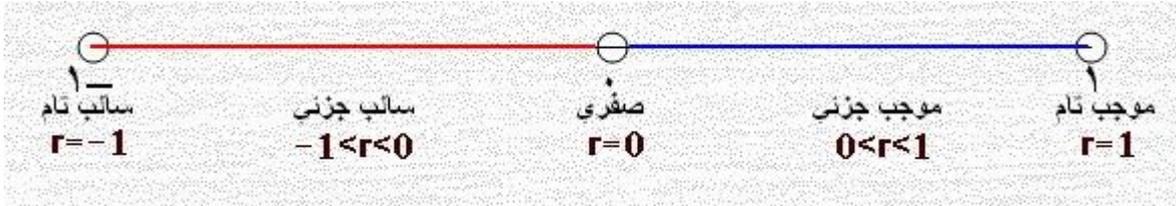
2- المتغير المستقل:

المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ويرمز لها بالرمز (AA).

4.4 الارتباط Correlation:

الارتباط هو علاقة بين متغيرين يمثل كل متغير ظاهرة معينة فإن تغيرت إحدى الظاهرتين في اتجاه معين فالثانية تتغير في اتجاه الأولى أو في اتجاه معاكس للأولى. والتغير للظاهرتين في نفس الاتجاه بمعنى الزيادة في الأولى يقابله زيادة في الثانية أو العكس نقص في الأولى يقابله نقص في الثانية فالعلاقة تكون طردية أو متزايدة (موجبة) وإن كان الزيادة في الأولى يقابله نقص في الثانية أو العكس النقص في الظاهرة الأولى يقابله زيادة في الثانية فنقول أن الارتباط عكسي أو متناقص (سالباً).

يقاس الارتباط بين متغيرين بمقياس كمي يعرف بمعامل الارتباط Correlation Coefficient قد يساوي الصفر (منعدم) لعدم وجود علاقة بينهم فمعرفة قيمة أحدهم لا يعني معرفة قيمة الآخر فالمتغيرين الطول ودرجة الامتحان مثلاً وإن تمثيلها بيانياً يظهر مجموعة من النقاط المبعثرة. وتكون درجة العلاقة قوية عندما تكون قيمة معامل الارتباط $1 \pm$ وتكون العلاقة هنا تامة في حين تضعف درجة العلاقة كلما اقتربت القيمة من الصفر، ونوضح قيمة معامل الارتباط بالشكل الآتي (غانم، 2011، ص6):



5.4 نموذج الانحدار اللوجستي Logistic regression model:

في علم الاحتمالات، الانحدار اللوجستي هو نموذج يستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي. يستخدم الانحدار اللوجستي عدة متغيرات متوقعة والتي يمكن أن تكون رقمية أو فئوية، وبمعنى آخر يمكن تعريف نموذج الانحدار اللوجستي النموذج الذي يتم اللجوء إليه عندما يكون المتغير التابع متغير أصم أي يأخذ إحدى

القيمتين (0,1) وفي هذه الحالة فإن هناك احتمالين لقيمة المتغير التابع، وهي وقوعه ويمثلها الرقم واحد أو عدم وقوعه ويمثله الرقم صفر (لوهر، 1999، ص46).

يستخدم النموذج اللوجستي بشكل واسع في الأبحاث الحياتية وذلك لتمثيل العلاقة بين متغير نسبة الاستجابات (P) حيث الاستجابة ثنائية Binary Response في مثل هذه الأبحاث - ومقياس الجرعة (X) الذي يمثل المتغيرات التوضيحية Explanatory variables إذ يعتقد بوجود تأثير كبير لهذه المتغيرات في احتمال الاستجابة P التوضيحية وهو الاستجابة التي إما أن تكون (إيجابية) وتأخذ القيمة (1) أو غير موجودة (سلبية) وتأخذ القيمة (0) ولكون الباحث الإحصائي يهتم بوجود (تحقق) الاستجابات عند كل مستوى من مستويات المتغير التوضيحي الذي يعتقد بعلاقته بها، لذلك فإن متغير نسبة الاستجابة المشاهدة هو نسبة الاستجابات المتحققة (الإيجابية) عند كل مستوى من مستويات المتغير التوضيحي، وهي نسبة متغيرة من مستوى إلى آخر ويقرب توزيعها كثيراً من التوزيع الطبيعي عندما يكون حجم العينة كبيراً وذلك استناداً إلى خاصية توزيع ذي الحدين الذي يؤول إلى التوزيع الطبيعي بزيادة حجم العينة، وهذه الخاصية تعرف بأنه الاتجاه نحو الاعتدال بزيادة حجم العينة (الحسين، 2008، ص13).

ويأخذ النموذج اللوجستي المعادلة اللوجستية العامة التالية (غانم، 2011، ص8):

1- في حالة متغير مستقل واحد

$$\log_e \left(\frac{P}{q} \right) = \hat{b}_0 + \hat{b}X$$

حيث $i = 1, 2, \dots, n$ و $j = 1, 2, \dots, k$

2- في حالة متغيرين مستقلين يكون النموذج كالتالي

$$\log_e \left(\frac{P}{q} \right) = b_0 + \sum_{j=1}^k \hat{b}_j X_{ij}$$

$$P = \frac{1}{1 + \exp[-(B_0 + \sum b_j X_{ij})]}$$

6.4 تحليل البيانات Data analysis:

لإنجاز أهداف البحث استخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي "Eviews7" لتحليل البيانات، و هو ما تم استخدامه في هذه الدراسة حيث تم استخدام نفس البرنامج لتحليل بيانات

السلسلة الزمنية للمساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني لتوضيح أثرها على القرار السياسي الفلسطيني من خلال نموذج انحدار لوجستي.

1.6.4 معالجة البيانات Data manipulation:

لأغراض الدراسة قام الباحث بعمل معالجة للبيانات وذلك من خلال التأكد من القيم (0,1) الخاصة بالقرار السياسي واحتمالية خضوعه للضغط من عدمه، وذلك بحساب نسبة الاحتمال R square عن طريق التعويض الرقمي في معادلة الانحدار وذلك للحصول على نسبة تفسيرية معقولة وصحيحة قدر الإمكان وذلك نتيجة صعوبة تقدير القدرة التفسيرية الحقيقية لأثر المساعدات الأمريكية للقرار السياسي الفلسطيني وهي نسبة تقديرية أكثر منها رقم مُطلق وقد بلغت في التحليل 75% وهي تعتبر نسبة تفسيرية قوية للنموذج.

- أثر المساعدات الأمريكية على القرار السياسي (النموذج القياسي):

أولاً: المتغير التابع:

المتغير التابع الذي يتم دراسته في هذا البحث هو التبعية في القرار السياسي و يرمز له بالرمز PD، وهو متغير أصم أي يأخذ القيم الإيجابية (1) وتعني أن هناك قراراً سياسياً مستقلاً في هذه الفترة والقيم السلبية (0) وتعني عدم وجود قرار سياسي مستقل في هذه الفترة ، ولذلك يكون هناك احتمالين أما أن يكون القرار السياسي في سنة قد تأثر بالمساعدات الأمريكية أو لم يتأثر.

ثانياً: المتغير المستقل:

تحتوي الدراسة علي متغير مستقل واحد هو المساعدات الدولية والتي يرمز لها بالرمز AA وهو متغير كمي يأخذ قيم رقمية من خلال سلسلة زمنية سنوية تمتد من عام 1994-2009.

ثالثاً: العلاقات المتوقعة:

طبقاً للتأصيل النظري في العديد من الدراسات السابقة بهذا الخصوص فقد اتفقت غالبية الدراسات السابقة على أن المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية تتأثر بعوامل عدة، وتؤثر في الحياة الداخلية والخارجية للفلسطينيين، وأردنا هنا دراسة العلاقة بين المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية بوجه الخصوص، وبين القرار السياسي الفلسطيني وعلى الرغم من التأثير المتقلب للمساعدات الدولية وذلك كون المساعدات كانت تنقطع من جراء مواقف معينة، إلا أن المساعدات الأمريكية أثرت فعلاً في القرار السياسي للسلطة الفلسطينية.

كما أفادت البيانات الأولية المتمثلة في المقابلات التي أجراها الباحث مع شخصيات صانعة للقرار السياسي وجود أكيد لعلاقة تأثيرية بين المساعدات الأمريكية للفلسطينيين والقرار

السياسي الفلسطيني، والتي بدورها عملت على ايجاد حالة من التبعية أثرت بشكل سلبي على استقلاليه القرار السياسي الفلسطيني.

جدول (1.5) العلاقة المتوقعة بين المساعدات الأمريكية والتبعية في القرار السياسي الفلسطيني.

المتغيرات التفسيرية	الإشارة المتوقعة
	المساعدات الأمريكية AA
القرار السياسي PD	+

حيث: AA المساعدات الأمريكية، PD القرار السياسي الفلسطيني

وعليه يبين الجدول رقم (1.5) العلاقة المتوقعة بين المساعدات الدولية (المتغير المستقل AA)، والقرار السياسي (المتغير التابع PD)، وهي علاقه يتوقع أن تكون إيجابية، أي أن المساعدات الأمريكية للفلسطينيين لها تأثير موجب على القرار السياسي ما يعني أن الهدف من تقديم المساعدات من الطرف الأمريكي التأثير على القرار السياسي الفلسطيني ودفعه في اتجاهات بعينها بحيث تخدم الأهداف والرؤى التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية.

2.6.4 تحليل للعلاقة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني: أولاً: مصفوفة الارتباط:

قام الباحث ببدء التحليل الاحصائي بمصفوفة الارتباط (سبيرمان) بين المساعدات الأمريكية (المتغير المستقل AA) و القرار السياسي الفلسطيني (المتغير التابع PD)، والتي تبين حجم و اتجاه العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المبينة بالجدول رقم (2.5)، ولقد قام الباحث بعمل تحليل ارتباط بين المتغيرات محل البحث.

جدول (2.5) مصفوفة الارتباط بين المساعدات الأمريكية

و القرار السياسي الفلسطيني

VAR.	PD	C	AA
PD	1.0	NA	0.432032
C	NA	NA	NA
AA	0.432032	NA	1.0

حيث أن: AA المساعدات الأمريكية.

PD القرار السياسي الفلسطيني.

NA فرضيه العدم.

من النتائج الموضحة بمصفوفه الارتباط جدول رقم(5-2) يتبين أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني وهي تعني أن هناك ارتباط بين المتغيرين محل الدراسة بنسبه 43% أي ان القرار السياسي الفلسطيني يتأثر بالمساعدات الأمريكية بنسبة 43% من العوامل التي تؤثر في صناعته، أما باقي التأثير على القرار السياسي الفلسطيني فإنه يعود إلى عوامل أخرى غير مذكورة في النموذج.

ثانياً: نموذج الانحدار اللوجستي:

قام الباحث بتنفيذ نموذج انحدار لوجستي لتفسير العلاقة بين القرار السياسي الفلسطيني(المتغير التابع PD)، والمساعدات الأمريكية المقدمة لشعب الفلسطيني (المتغير المستقل AA)، وذلك من خلال سلسلة زمنية سنوية تتكون من 16 عام تمتد ما بين العام 1994- العام 2009 ولقد كانت المعادلة المعبرة النموذج كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$PD = 1 - @CLOGISTIC(-(-2.103191 + 0.021533 * AA))$$

وتأخذ كذلك الصيغة التالية:

$$PD = \frac{1}{1 + e^{-(-2.1 + 0.021 * AA)}}$$

حيث كانت معلمات النموذج كما هو موضح بالجدول(3.5)

الجدول(3.5) معلمات النموذج اللوجستي

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.084	-1.727	1.217	-2.103	C
0.0285	1.901	0.011	0.021	AA
0.562	Mean dependent var		0.330	McFadden R-squared
0.417	S.E. of regression		0.512	S.D. dependent var
2.440	Sum squared resid		1.167	Akaike info criterion
-7.342	Log likelihood		1.264	Schwarz criterion
14.68	Deviance		1.172	Hannan-Quinn criter.
-10.96	Restr. log likelihood		21.93	Restr. deviance
-0.458	Avg. log likelihood		7.245	LR statistic
			0.007	Prob(LR statistic)

$$R^2_p = 0.75$$

من نتائج التحليل تبين أن تقدير المتغير التابع القرار السياسي الفلسطيني (PD) بنسبة نجاح 0.75% وهي نتيجة مقبولة وبالتالي يكون النموذج جيداً، وكذلك كانت قيمة LR statistic= 7.245

وكانت قيمة Prob(LR statistic)= 0.007 وهذا مؤشر على جودة النموذج المقترح.

وكانت قيمة معامل الانحدار $e=0.021$ وهذا يدل على أن كل زيادة بقيمة مليون دولار في المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية (AA) يتأثر بها القرار السياسي (PD) بنسبة 2% فقط.

في النموذج كانت دالة 0.0285 أصغر من 0.05 وهذا يدل على أن المتغير (AA) المساعدات الأمريكية يعتبر مؤثراً إيجابياً في تحديد القرار السياسي الفلسطيني (PD).

7.4 الخاتمة:

في هذه الفصل تم التطرق إلى المنهجية العلمية المستخدمة في التحليل الإحصائي وذلك من خلال استعراض وتعريف جميع الوسائل والأساليب الكمية والإحصائية التي تناولها الباحث في الدراسة، حيث قام بتعريف النموذج وأنواعه وأشكال البيانات المختلفة وطريقه معالجته للبيانات سواء كانت أولية أو ثانوية، انتهاءً بالتحليل الإحصائي للنموذج الأساسي في الدراسة وهو نموذج انحدار اللوجستي للعلاقة بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي الفلسطيني وقد كان هناك علاقة ارتباط موجبة بين هذين المتغيرين وهو ما أثبت الفرضية الأساسية بالبحث التي تنص علي وجود علاقة بين القرار السياسي الفلسطيني والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية.

النتائج والتوصيات

• نتائج البحث:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحديد أثر المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الفلسطيني والعلاقة بينهما، ومن ثم معرفة ما إذا كان هناك دور فعلي لهذه المساعدات على آليه اتخاذ القرار في الساحة الفلسطينية، ومن خلال البحث تبين أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي، وهو ما أثبت صحة الفرضية الأساسية في الدراسة

و لقد تمثلت النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية:

1. أثبتت النتائج فرضية البحث الرئيسية بأن هناك تأثير فعلي للمساعدات الأمريكية المقدمة

للفلسطينيين على القرار السياسي الفلسطيني، وهذا التأثير انعكس على استقلالية القرار السياسي، وجاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة سابقة (حمدان، 2010) والتي خلصت إلى أن منظومة المساعدات الدولية قد نشأت لخدمة المصالح السياسية للمانحين أكثر من كونها خدمة لاحتياجات المستفيدين منها، وقد كانت الركيزة الأساسية للمساعدات هي دعم عملية السلام، كما وتوافقت هذه النتيجة مع دراسة سابقة (نخلة، 2004)، والتي خلصت إلى أن أموال المانحين الرسميين تركز على قطاعات متخصصة بعينها تعمل على خلق نوع من الضغط والتبعية السياسية كقطاع رواتب الموظفين، والبنى التحتية، وهو ما يعطيها مجالاً للضغط السياسي من خلال إيقاف هذا الدعم كوسيلة للتأثير على القرار السياسي، كما وتوافقت هذه النتيجة مع ما أفرزته نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع شخصيات فلسطينية سياسية بارزة.

2. تركز المساعدات الأمريكية -خصوصاً ثنائية الأطراف- على الجوانب العسكرية والأمنية

للسلطة الفلسطينية، والجزء الآخر موجه لمنع انهيار السلطة، حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، على حساب إحداث تنمية فلسطينية حقيقية، وهذا ما جعلها وسيلة للتخفيف من كلفة الاحتلال الإسرائيلي، وقد أكدت دراسة (قيطة، 2009) هذه النتيجة حيث أن المساعدات الدولية والأمريكية على وجه الخصوص لم تتمكن من تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق الاستقلال وتقرير المصير، ولم تلب تطلعات الفلسطينيين نحو تنمية اقتصادية حقيقية.

3. لقد كان تأثير المساعدات على القرار السياسي الفلسطيني متغيراً من فترة لأخرى وهذا يؤكد

الفرضية الثانية للدراسة، حيث قلّصت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها، وفرضت حصاراً اقتصادياً وسياسياً على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من أجل إيقاف الانتفاضة،

- كما أنها منعت المساعدات عن حكومة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وهددت بقطعها عن السلطة الفلسطينية إن تعاملت مع حكومة حماس.
4. لا يخضع القرار السياسي الفلسطيني لمشاركة كافة الاطراف في الساحة الفلسطينية، فالمتحكم فيه مجموعة من الأشخاص يمثلون فصيلاً واحداً، وقد تطابقت هذه النتيجة مع ما أفرزته المقابلة التي أجريت مع أ. غازي الصواني والذي اعتبر فيها أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو من يتحكم في القرار السياسي الفلسطيني مع من حوله من شخصيات متجانسة في الرؤى والمصالح، ولا يمكن لهؤلاء الخروج عن السياسة الأمريكية.
5. إن فرض المزيد من الضرائب وتحويل العديد من الخدمات الأساسية لخدمات مسبقة الدفع، وتطوير سياسات اقتصادية بما يضمن عدم الإضرار بالاقتصاد الإسرائيلي، وبما لا تدعم الاستقلال السياسي، كلها أثمان دفعها الفلسطينيون تحت ضغط الحاجة للمساعدات الأمريكية.

• التوصيات:

خرج الباحث من خلال الدراسة بالعديد من التوصيات وهي كالتالي:-

- 1- ضرورة توفير بديل عربي للمساعدات الأمريكية، لتخفيف التبعية الاقتصادية والسياسية على السلطة الفلسطينية، ويمهد الطريق لاستقلال سياسي واقتصادي.
- 2- اختيار المتحكم بالقرار الاقتصادي والسياسي على أسس وطنية، وبناءً على أسس ديمقراطية واضحة تتيح مشاركة فصائلية جماعية في اتخاذ القرار وتمنع التفرد فيه.
- 3- توسيع دائرة المشاركين في القرار السياسي الفلسطيني من حيث الأفراد، وأدوار المؤسسة الدستورية الفعلية وتفعيل مجلس وطني شامل يضم كافة الأطراف والفصائل في المجتمع الفلسطيني، يضمن عدم التفرد في اتخاذ القرارات، والتوفيق بين البرامج السياسية المطروحة.
- 4- إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، لأنها لا تلبى الحاجة الفعلية لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية شاملة في فلسطين، كما أن الاحتلال الإسرائيلي غير ملتزم بهذه الاتفاقية بالرغم من التزام السلطة الفلسطينية.
- 5- ضرورة العمل لرسم خطط تنموية تكون واقعية ولا تعتمد على التعهدات فقط، وتدعم الاقتصاد المقاوم بعيداً عن التبعية، بما يحقق استقلالاً في القرار الاقتصادي والسياسي.
- 6- إنشاء لجنة خاصة للمساعدات الدولية، ولجنة رقابة عليها، بحيث تؤدي نتائجها، وتكون هذه اللجنة مشكلة من خبراء اقتصاديين بالإضافة لخبراء سياسيين من كافة الأطراف.
- 7- على جمعيات المجتمع المدني التي تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتوخى الحذر من الشروط التي قد يضعها مقابل تمويل هذه الجمعيات، لأن أمريكا تقدم هذه الأموال وفق رؤيتها الخاصة، وليس وفق خطة فلسطينية شاملة.
- 8- يرى الباحث أن منهجية الاقتصاد الحر غير قابلة للتحقيق في بلد محتل كفلسطين، لذلك يجب دعم الاقتصاد المقاوم عبر المشاريع الصغيرة بعيداً عن التبعية.
- 9- ضرورة توفير مرجعية شاملة وجامعة لكافة الفصائل الفلسطينية من خلال تفعيل واصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة جميع الأطراف الفلسطينية.

• دراسات مقترحة:

يقترح الباحث للدارسين عدد من العناوين الدراسات من شأنها أن تكون امتداداً مهماً لهذه الدراسة وأهمها.

- المساعدات العربية ودورها في تخفيف التبعية عن السلطة الفلسطينية.
- قدرة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين السلطة واسرائيل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.
- دور جامعة الدول العربية في دعم القرارات السياسية الفلسطينية.
- تأثير المساعدات الدولية على ترسيخ الانقسام السياسي الفلسطيني.
- مدي موافقة نظريات الاقتصاد الحر لعملية تنمية حقيقية فلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
- دور منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل مرجعية فلسطينية موحدة للفصائل الفلسطينية.

المراجع

المراجع العربية

الكتب:-

1. تودارو، ميشيل. اقتصاديات التنمية، نسخه مترجمة، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2008.
2. الحسن، خالد. فلسطينيات (5)، أوراق سياسية، دار الشروق، عمان، 1994.
3. حوراني، فيصل. نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، كتاب محرر، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.
4. رشيد، عبد الوهاب. التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية. معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1984.
5. السبع، عماد. أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، في أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. مؤتمر مواطن، 1996.
6. سعادة، جبريل. منهاج التربية المدنية في فلسطين بين البعد التدريبي والقيمي، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، (2008)
7. سعيد، ادوارد. أوصلو - 2 سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995، ص25.
8. الشنقيطي، محمد الأمين. التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1992.
9. صالح وآخرون، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2013.
10. صالح، محسن. القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001، ط2، كوالالمبور: بتر، أيار/ مايو 2002، ص85- 86.
11. صراع الإيرادات، السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2008.
12. عبد الرحمن، عواطف. قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، دار المعرفة، 1992، <http://www.scribd.com/doc>
13. عبد الحسين، صباح. تطبيق دالة التوزيع اللوجستي أحادي البعد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعــــــــــــــــة الموصلــــــــــــــــة لـــــــــــــــــل، 2008. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=30137>

14. غانم، عدنان. استخدام تقنيه الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2007.
15. قاسم، عبد الستار. الطريق إلى الهزيمة، نيسان، ص: 246-247، 1998. (ملاحظة: لم يحدد اسم الناشر)
16. ناصوري، أحمد، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، 2005.
17. نخلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب ألبرت أغا زريان، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007.
18. هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ومواطن، رام الله، 1998.
19. الواصل، عبدالرحمن. البحث العلمي خطواته، مراحلها، أساليبه، مناهجه... الخ، وزارة المعارف، السعودية، 1999.

الدراسات والأبحاث العلمية:-

1. الأزعر، حمد خالد. النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن، سلسلها وراقب حثيتها، رام الله، تشري ناول 1996..
2. برهم، عبدالله. اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية "اشكالية الهيكلية والبرنامج"، جامعة النجاح الوطنية، 2007، ص 101.
3. بلقيز، عبدالإله، وحماد، مجدي وآخرون. منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة- الحصيلة والمستقبل-، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، بيروت، ص 1.
4. بني فضل، عصام. دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009.
5. حمدان، آيات. المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله- فلسطين، 2010.
6. الدسوقي، ميس. السلطة والدولة، قراءة في تجربة حكومة سلام فياض، جامع النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص 104.
7. الدليل الإرشادي إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة نحو الانعاش المبكر وإعادة اعمار غزة، مارس، 2009.
8. الرفاتي، علاء الدين. واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها، الجامعة الإسلامية، فبراير، 2006.

9. رجب، معين، والفرا، أحمد. سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، ديسمبر، 2009، الجهاز المركزي للإحصاء.
10. زامورا، كيفين كاساس. التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة، مؤسسة بروكينجز، جامعة كوستاريكا 2008.
11. زهران، جمال. الإطار النظري لصنع القرار السياسي ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي، جامعة السويس 2007.
12. زهران، زهران. من يحكم مصر؟: دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، الطوبجي دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
13. ساري، حنفي. المانحون والمساعدات الدولية للمؤسسات الغير حكومية المحلية، مركز دراسات الديمقراطية، القدس، 2005.
14. السماك، محمد. "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، 1986.
15. صبري إسماعيل، مقلد. نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، الطبعة الأولى 1982.
16. على الصالح، فالح. تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة، الدار البيضاء، 1989.
17. الفلسطينية - برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس، 1998، ص 3.
18. قنديل، رائدة. النزاهة والشفافية في إجراء تعيين المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية، ائتلاف من أجل النزاهة "أمان"، تقرير 54، ، رام الله، 2012.
19. كيوان، مأمون. " التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية: قراءة في الأرقام وضرورتها السياسية" النهار، لبنان ، 21 أيار/ مايو 2005).
20. لبد، عماد. الخسائر المالية الناتجة عن استنكاف الموظفين في القطاع الحكومي، ديوان الموظفين العام، دائرة الأبحاث والمشاريع، يونيو 2009.
21. لبد، عماد. تجربة السلطة الفلسطينية في مجال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.
22. مكحول، باسم. دراسة تحليلية لبنود اتفاق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، قراءات في النص، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994.

23. "تحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2005.
24. هلال، جميل. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006.

المنشورات والمجلات:

1. أبراش، إبراهيم، 2006. الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحفل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 66 .
2. أبراش، إبراهيم. علاقة حكومة فياض بحركة فتح والمشروع الوطني، 23 المتقف السياسي 2009/6/.
3. أبراش، إبراهيم. النظام السياسي الفلسطيني، ورقة بحثية جامعة الأزهر، غزة، 2008.
4. اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ، الملحق الرابع، الفقرة الأولى، 1993.
5. برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، جامعة بيرزيت-بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004.
6. بشارة، عزمي. حول فوز حماس وفعل التحدي، 2007. نسخة الكترونية. www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=34412.
7. التقرير السنوي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 1992. <http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q>
8. التقرير الصحفي اليومي عن سلطة النقد الفلسطينية، 24 أيار/ مايو 2006، <http://www.pma-palestine.org/arabic/dailyrep/rep.pdf>.
9. تقرير اقتصادي، الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال، 7 ديسمبر، 2008. <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/603a0750-423e-47ba-81e0-2e5c84a9e95a>
10. تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار-، "البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية"، يناير، 2008.
11. الحروب، خالد. "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون"، مجله شؤون عربية، العدد 121، 2005.
12. الحريري، خالد. المال السياسي وتمزيق الأوطان، مقابلة، 6 أغسطس، 2010. <http://www.algomhariah.net/articles.php?id=25854>

13. حمد، اسعاف. **التبعية في الوطن العربي**، الموسوعة العربية، 2010.
http://www.arab-ency.com/index.php?module=_____pnEncyclopedia&func=display_term&id=159726&m=_____
14. حميدة، صلاح. **ظنون فياض الثلاثة**، 2013/4/18،
<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/04/18/291544.html>
15. جقمان، جورج. **حماس وفتح صراع برامج السلطة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 17، العدد 68، 2006.
16. جقمان، جورج. **النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية والحاجة إلى انقلاب بالتفكير**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 73، 2008.
17. سالم عباس، عبود. **"المال السياسي": الحوار المتمدن**، 2005.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199035>
18. الدليل الإرشادي إلى الجهات المانحة التي ترغب في المساهمة نحو الانعاش المبكر وإعادة اعمار غزة، مارس، 2009.
19. سمور، سري. **الحركة الإسلامية في مواجهة المال السياسي**، صحيفة الركن الأخضر، 2008.
20. السينو، محمد. **الحوار المتمدن**، العدد 3474 المحور، أبحاث سياسية، 2011. http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10871.
21. صايغ، يزيد، والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل المستقل برئاسة (ميشال روكارد). تقوية مؤسسات السلطة**.
22. شبكه النبأ المعلوماتية، مصطلحات اجتماعية، التبعية السياسية، 2007.
<http://www.annabaa.org/nbanews/65/252.htm>
23. الشرع، عصام. **المال السياسي**، زازا نيوز، 2010.
<http://zaraneews.net/articles/3021.html>
24. صايغ، يزيد، والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشال روكارد، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية - برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية-نابلس، 1998.**
25. طه، أماني. **"الإنفاق على الحملات الانتخابية"**، مجلة الديمقراطية، عدد يناير، 2012. digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=785096&eid=9436
26. عبد العزيز، علاء. **"البلوتوقراطية وسياسات التكويش"**، الشروق، 2012.

<http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=08042012&id=174f3db3-485e-4c53-b74b-3d0b7e74c6c4>

27. القلال، نجيب. "ثورة تونس وهزيمة المال السياسي"، صحيفة القدس العربي، 2011.
28. القياتي، محمد. المعونات الأمريكية سلاح السيطرة على العالم، شبكة ANN الإخبارية، 2012. <http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=35621>
29. محيسن، تيسير. النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث دراسة بنيوية، الإغاثة الزراعية، 2008.
30. المجلس التشريعي الفلسطيني من 1996-2010، تقرير معلومات 14، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

المراجع الأجنبية

Books:-

- 1- Geder، Matheiw. *Research Methodology*، 2005 .
http://www.ucas.edu.ps/sru/files/_manhajiya.pdf
- 2- Lohr، Sharon L. *Sampling: Design and Analysis. Pacific Grove*،
- 3- Varian، hal. *How to Build an Economic Model in Your Spare Time*، Published paper،(2005.
<http://people.ischool.berkeley.edu/~hal/Papers/how.pdf>
- 4- California: Brooks/Cole، 1999.
- 5-Yin، R.K. *Case study research :designed and methods*، (2nded Sage publications thousands Oak)، 1994.
- 6-Yin، R.K. *Qualitative Research From Start to Finish*، New York، 1994. <http://books.google.com/books?id=RvRze7ZnbqMC>.

Studies and Thesis:-

1. Brynen، Rex; (2000). "*The Palestinian Territories*". In *Shepard Forman and Stewart Patrick*. Good Intentions: Pledges of Aid for Post conflict Recovery. Lynne Rienner Publishers. ISBN 1-55587-879-2.
http://en.wikipedia.org/wiki/International_aid_to_Palestinians#cite_note-
2. Daniel Smilov، Jurij Toplak،(2007). *Political Finance and Corruption in Eastern Europe: The Transition Period*، Ashgate Publishing Limited، England،
[http://books.google.ps/books?id=vIjn1khCssEC&pg=PR4&lpg=PR4&dq=\)+Daniel+Smilov%E2%80%8F,+Jurij+Toplak,+Political+Finance+and+Corruption](http://books.google.ps/books?id=vIjn1khCssEC&pg=PR4&lpg=PR4&dq=)+Daniel+Smilov%E2%80%8F,+Jurij+Toplak,+Political+Finance+and+Corruption)

3. Ehrenfeld, D. *Forging aid effectiveness, political rights and distribution*, article published by the journal of humanitarian, 2004.
4. Global Center for Development. *US Development Aid and the Millennium Challenge*, 2006.
http://www.cgdev.org/doc/MCA/USDev_Aid_MCA.pdf.
5. James Kerr Pollok, (1926). *Money and Politics Abroad*, University of Michigan.
6. Lazensky, Scott (2006), *Dollars and Diplomacy Foreign Aid and the Palestinian Question*, American Peace Institution, New York, USA.
http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2006/0810_aid_palestine.html.
7. Lancaster, Carol, *Foreign Aid* 2007.
http://www.cgdev.org/files/16085_file_Lancaster_WEB.pdf
8. Millman, Sara, (2008). *Who's Hungry? And How Do We Know?: Food Shortage, Poverty, and Deprivation*, <http://www.amazon.com/Whos-Hungry-How-Know-Deprivation/dp/9280809857>.
9. OXFAM, (2006), *the Impact of the Economic Strangulation on Human Rights within the Occupied Palestinian Territory*,
<http://www.fidh.org/IMG/pdf/tporapport1910.pdf>
10. Rand, association, (2006). *U.S. Internal Security Assistance to Repressive and Transitioning Regimes* National security research division, retrieved from
http://www.rand.org/pubs/monographs/2006/RAND_MG550.pdf
11. Shaban, mar, (2006). *Towards better employment of international funding for development in Palestine*, conference held in Gaza, Islamic university 13 to 15 February.
12. Susan E. Scarrow, (2006). *Money, Politics, and the Balance of Power: Comparing Official Stories*, Paper presented for the American Political Science Association Annual Meetings, University of Houston.
<http://www.polsci.uh.edu/faculty/scarrow/research/>
13. Williams, victoria. *Foreign Aid Types and Purposes*, Published Paper from Britannica Encyclopedia. 2003 .
<http://aideffectiveness.zunia.org/uploads/media>.
14. Zanotti, Jim (2010). *U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority*. Congressional Research Service Report,
<http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R40664.pdf>

Publications and Reports:-

1. An Evaluation of Bank Assistance, (2002), *The World Bank* 'Washington, D.C. 20433 U.S.A',
[http://lnweb90.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/DB1BC6952F401E0785256B8A0067B726/\\$file/west_bank_and_gaza.pdf](http://lnweb90.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/DB1BC6952F401E0785256B8A0067B726/$file/west_bank_and_gaza.pdf) .

2. Bureau of Economic Analysis,(2010).*GROSS DOMESTIC PRODUCT: FOURTH QUARTER AND ANNUAL*
http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2011/pdf/gdp4q10_adv.pdf
3. DAC,OECD. *AID IN SUPPORT ENVIROMENT*, 2006.
<http://www.oecd.org/investment/aidstatistics/43960145.pdf>
4. Erlanger, Steven (October 4, 2006). "U.S. Offers Plan to Strengthen Abbas". *International Herald Tribune*. Retrieved 26 October 2010,
http://www.nytimes.com/2006/10/04/world/americas/04iht-jerus.3031389.html?_r=1
5. George F. Will,(2005). *Don't Ask; Don't Tell Hypocrisy*, Washington Post, 11/12/2005.
<http://www.ihr.org/other/july09weber.html>
6. Government Accountability Office Report GAO-10-505. May 2010,
<http://www.gao.gov/assets/310/304331.pdf>.
7. Haaretz,(2010), Germany outlaws charity over alleged Hamas links
<http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/germany-outlaws-charity-over-alleged-hamas-links-1.301483>.
8. Humanitarian Policy Group research Report,(2004),*Measuring the impact of humanitarian aid* 2004.
<http://www.odi.org.uk/resources/download/237.pdf>.
9. Hussein, Ahmad (2008). *"Reconstructing the PNA Security Organizations"*. In Roland Friedrich and Arnold Leuthold. *Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform*. Baden Baden: Nomos Verlag <http://en.wikipedia.org/wiki/Special:BookSources/978-3-8329-3530-6>
10. jerusalempost,(2011), J'lem to cut ties with PA if Hamas added to unity gov't', March 27, 2011, Jerusalem Post
<http://www.jpost.com/MiddleEast/Article.aspx?id=213947>.
11. Lia, Brynjar (2007). *Building Arafat's Police*. London: Ithaca Press.
http://books.google.ps/books/about/Building_Arafat_s_Police.html?id=i9ln-tntL-gC&redir_esc=y
12. Magnus Ohman,(2011), *Political Finance Regulation: The Global Experience*, International Foundation For Electoral Systems (IFES), Washington D.C.,
http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/White%20PaperReport/2011/IPSA_conference_paper_ohman.pdf
13. OECD Publications,(2005) Development Co-operation Directorate, retrieved from <http://www.oecd.org/document>.
14. Palestine Human Development Report,(2004). Ramallah-Gaza: Birzeit University - Development Studies Program.
<http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/phdr2004.pdf>.

15. Palthink,(2011), *Two Years since Sharm Elsheikh Donors Conference Reconstruction of Gaza Strip has not Resumed Yet*,
http://palthink.org/conference/report_4_4_2011.pdf.
16. Peter L. Francia & Paul S. Harnson,(2006). Begging For Bucks, heartland, at:
http://news.heartland.org/sites/all/modules/custom/heartland_migration/files/pdfs/8031.pdf .
17. Presidential Determination No. 2007-11. Under Chapter 8 of Part I (Section 481) of the 1961 Foreign Assistance Act.
18. Rose, David (April 2008). "The Gaza Bombshell". Vanity Fair. Retrieved 26 October 2010.
<http://www.vanityfair.com/politics/features/2008/04/gaza200804> .
19. Statement issued by USAID to CRS on February 5, (2009). *USAID does not subject U.S. organizations to vetting due to U.S. privacy law concerns*,GAO Foreign Assistance Report 09-622, May, available at <http://www.gao.gov/new.items/d09622.pdf> .
20. The economist,(2009), *Hamas and the Peace Talks*,
<http://www.ihh.org.tr/ihh-insani-yardim-vakfi-ndan-yazili-aciklama--almanya-daki-ihh-nin-bizimle-ilgisi-yok/en/> .
21. UNRWA, (2009), *General Fund budget and 27% of the total U.S. contributions in 2009*, budget. Aggregate contributions from the European Commission and European states and regions constituted approximately
http://www.unrwa.org/userfiles/file/financial_updates/2009/Total_Contributions_to_UNRWA_2009_All_Donors.pdf .
22. USAID publications ,(2011). Agency Programs and Functions, ADS Chapter 101.2, accessed 22 December. Retrieved from <http://transition.usaid.gov/policy/ads/100/101.pdf> .
23. United States Agency for International Development (2009). USAID: Frequently Asked.
24. Wikipedia, the free encyclopedia, "OECD".
<http://commons.wikimedia.org/wiki/OECD>.
25. Wikipedia, the free encyclopedia," Quartet on the Middle East'
http://en.wikipedia.org/wiki/Quartet_on_the_Middle_East .
26. World bank,(2010),*bilateral ODA by sector*,
<http://www.oecd.org/investment/aidstatistics/1882818.gif>
27. world bank,2008, *Implementing the Palestinian Reform*,retrived from
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankAHLCSep15_08.pdf.
28. World bank,(2008), *Palestinian Economic Prospects*,
http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCSep15_08.pdf

الملاحق

ملحق "1" النموذج

Dependent Variable: PD
 Method: ML - Binary Logit (Quadratic hill climbing)
 Date: 12/03/12 Time: 20:28
 Sample: 1994 2009
 Included observations: 16
 Convergence achieved after 5 iterations
 Covariance matrix computed using second derivatives

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0840	-1.727659	1.217365	-2.103192	C
0.0573	1.901078	0.011327	0.021533	AA
McFadden R-				
0.562500	Mean dependent var	0.330379	squared	
0.417547	S.E. of regression	0.512348	S.D. dependent var	
2.440840	Sum squared resid	1.167802	Akaike info criterion	
-7.342416	Log likelihood	1.264376	Schwarz criterion	
Hannan-Quinn				
14.68483	Deviance	1.172747	criter.	
-10.96503	Restr. log likelihood	21.93005	Restr. deviance	
-0.458901	Avg. log likelihood	7.245222	LR statistic	
		0.007109	Prob(LR statistic)	
16	Total obs		7Obs with Dep=0	
			9Obs with Dep=1	

$$R_p^2 = 0.75$$

$$PD = 1 - @CLOGISTIC(-(-2.10319198566 + 0.0215332090531*AA))$$

المعادلة:

$$PD = \frac{1}{1 + e^{-(-2.1 + 0.021 \cdot AA)}}$$

ملحق 2

أسئلة المقابلات

أسئلة المقابلات التي وجهت للمختصين من قبل الباحث.

- هل كانت المساعدات الأمريكية مرهونة للسلطة بتقديم عملية التسوية؟
- هل كانت السلطة الفلسطينية تتخذ قراراتها بمنأى عن موقف الإدارة الأمريكية؟
- هل شاركت جميع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية في صناعة القرار السياسي الفلسطيني؟
- ما موقفك من اتفاقية باريس الاقتصادية؟
- في حال أن المساعدات الأمريكية ترسخ تبعية اقتصادية وسياسية للفلسطينيين ما البديل برأيك؟
- كيف ساعدت المساعدات الأمريكية في ترسيخ الانقسام السياسي الفلسطيني الحاصل بعد فوز حماس في الانتخابات؟
- هل يقوم المجلس التشريعي بالدور المنوط به في تشريع القوانين؟
- كيف أثر تنفيذ حركة فتح وانقسامها على القرار السياسي الفلسطيني؟
- مدى شرعية حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض، وتأثير البرنامج الاقتصادي والسياسي الذي يطرحه على الانقسام الفلسطيني؟
- هيمنة المنظمة على السلطة كيف أثر في القرار السياسي الفلسطيني؟

ملحق 3 بيانات التحليل

Dataset: ODA by Recipient		Current Prices (USD millions)															
Aid type		ODA Total, Net disbursements															
Year	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2009	2010
Total	178.7	459.9	498.4	548.4	603.1	607.5	516.2	637.3	869.4	862.8	971.6	1115.2	1116.1	1450.2	1872.3	3026.1	1588.9
DAC countries total	39.2	151.8	183.4	264.2	326.0	338.8	326.9	306.8	280.2	410.6	491.5	609.0	570.6	755.6	833.9	1737.6	
Canada	1.2	0.8	0.6	3.7	5.8	0.3	0.5	0.4	0.5	8.9	8.8	22.4	15.9	34.6	42.3	41.2	
USA	19.0	64.0		27.0	70.0	75.4	84.9	60.1	84.3	138.1	194.1	273.9	180.6	205.5	212.3	844.3	
Others	19.1	87.0	182.8	233.5	250.2	263.2	241.5	246.3	195.4	263.6	288.6	312.7	374.2	515.6	579.3	852.1	
Multilateral total	139.4	281.1	262.6	256.4	248.1	245.2	168.6	226.1	342.2	429.3	455.4	480.8	526.4	673.0	1017.4	1014.0	
EU institutions	56.5	89.1	75.4	132.0	117.2	81.5	14.6	62.5	118.5	170.9	181.1	186.7	206.7	257.9	540.9	538.3	
UNRWA	82.3	179.5	180.2	118.2	125.0	154.0	141.0	151.6	211.0	237.6	263.5	273.5	306.7	402.0	463.3	455.3	
Arab Agencies		9.7	0.2	0.5	0.6	2.4	6.8	3.9	2.4	5.6	1.5	10.5	7.8	5.7	3.1	6.8	
Others	0.6	2.9	6.8	5.6	5.2	7.3	6.3	8.0	10.3	15.1	9.4	10.2	5.2	7.4	10.1	13.6	
Non-DAC countries total	0.2	27.0	52.3	27.9	29.1	23.5	20.7	104.4	247.1	22.9	24.7	25.4	19.2	21.6	21.1	274.5	
Arab countries	0.1	27.0	52.3	27.9	26.6	21.9	16.6	102.9	246.6	22.3	23.8	20.1	7.4	0.0	3.9	219.8	
Others	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	1.6	4.1	1.5	0.5	0.6	0.9	5.3	11.8	21.6	17.2	54.7	